

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : يا سيدي اللجنة القانونية عندما ادخلت التعديل واستغنت انظمة النقابات من صلاحية الاتحاد العام في وضعها كانت تلبي طلباً جاء من نقابات العمال لم ترد كثيراً من نقابات العمال ان يتحكم الاتحاد العام لنقابات العمال بطريقة وضع انظمتها وما فعلته اللجنة القانونية كان استجابة لهذا الطلب والطلبات موجودة لدينا والاعتراضات موجودة لدينا ولذلك اذا اردنا ان نبت في هذا الموضوع في هذه الجلسة فلنناقش هذا الموضوع مطولاً ،

اذا اردتم ان تتركوه جلسة قادمة فلنعمل ذلك لكن على ان يدرس بطريقة جيدة .

دولة رئيس المجلس : يعني اهمية الموضوع ويدعو ان معالي المقرر ويتفق معه الكثيرون ، بانتهاء الجلسة وعقد جلسة أخرى يكون هذا اول بحث فيها واول مادة تعرض على المجلس الكريم .

السيد الامين العام :

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس الأعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة
حكيم خير



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السابقة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ١٢ / ربيع الثاني / ١٤١٦ هجرية الموافق ٧ / ٩ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٧)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- ١ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيدة نائلة الرشيدان .
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :-

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٠٩) تاريخ ١٩٩٥/٩/٤ .

مكتبة الأصل

الصفحة

والمتمضمّن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ مع إجراء التعديل عليه .

(أحيل على اللجنة المالية)

٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٢١) تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ ، ٢٥ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ مع إجراء التعديل عليه .

(أحيل على اللجنة المالية)

٤ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/٣٠ ، بشأن : مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

٢ - استكمال قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ ، بشأن : مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ ابتداءً من المادة (١٠١) .

(القرار موزع في جدول أعمال الجلسة الخامسة)

٥ - تعيين موجد وموضوع الجلسة القادمة : ١٧٦

محضر الجلسة

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي السيد ياسل جردانه : وزير المالية .

٥ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٦ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٧ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٨ - معالي الدكتور عبد الحميد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

٩ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

١٠ - معالي المهندس سمير الحياشنة : وزير الثقافة .

١١ - معالي الدكتور محي الدين توفيق : وزير التنمية الادارية .

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/٩/٧ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خبير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

١ - سعادة السيد عبد الحميد شومان (مجاز سابقاً)

٢ - سعادة السيدة فائقة الرشيدان .

وتغيب بعملة من الأعضاء السادة :

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي .

٢ - معالي الدكتور جمال ناصر .

٣ - معالي السيد سالم مساعده .

٤ - معالي الدكتور كامل ابو جابر .

٥ - معالي الدكتور رجائي المعشر .

٦ - معالي السيد كامل الشريف .

٧ - سعادة السيد حماد المعايطة .

٨ - سعادة الشيخ مشهور ابو تايه .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

لا أحد .

مكتبة



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة ،
جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على محضر الجلسة السابقة وافاء
الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات .

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة العم
النبيه نائلة الرشيدان المحترمة .
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان

تحية طيبة وبعد

فأرجو التكرم بالعلم بأنني سأكون خارج

البلاد اعتباراً من صباح يوم الاثنين الموافق ٤ /
١٩٩٥/٩ ولمدة اسبوعين وذلك لمشاركتي في
مؤتمر بكين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٥/٩/٤ عضو مجلس الاعيان

نائلة الرشيدان

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
ذوقان الهنداوي المحترم .

٣ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
جمال ناصر المحترم .

٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
كامل ابو جابر المحترم .

٥ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
رجائي المشر المحترم .

٦ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
كامل الشريف المحترم .

٧ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
سالم مساعده المحترم .

٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
حماد المايطة المحترم .

٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ
مشهور ابو تايه المحترم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة ومعذرة اصحاب المعالي
والسعاده الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .



السيد الامين العام :

٣ - تلاوة الكتب الواردة :-

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٢٠٠٩) تاريخ ١٩٩٥/٩/٤ ،
والمتضمن موافقة مجلس النواب على
مشروع قانون معدل لقانون ضريبة
الدخل لسنة ١٩٩٥ مع اجراء التعديل
عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٠٩

التاريخ : ١٩٩٥/٩/٤ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفهم :

قرر مجلس النواب الثاني عشر في
جلساته :

الحادية والعشرين المنعقدة مساء يوم الاحد
الموافق ١٩٩٥/٨/٢٧

الثانية والعشرين المنعقدة صباح يوم الاربعاء
الموافق ١٩٩٥/٨/٣٠

الثالثة والعشرين المنعقدة مساء يوم الاحد الموافق
١٩٩٥/٩/٣

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة
العادية الثانية الموافقة على مشروع القانون
المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ كما
ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات
عليه .

اهت لدولتكم اربعين نسخة من
مشروع القانون المذكور للتكرم بهرضه على
مجلسكم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

لنسخة / الى مدير شؤون مجلس الاعيان

لنسخة / الى رئيس قسم لجان مجلس النواب

لنسخة / الى سكرتير اللجنة المالية

لنسخة / الى ملف القانون

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على اخاله الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

" هذا هو نص مشروع القانون رقم

() لسنة ١٩٩٥ قانون معدل لقانون ضريبة

الدخل كما أقره مجلس النواب وكما اخاله

المجلس الى لجنته المالية "

مكتبة العدل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

كما أقره مجلس النواب

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٦.

المادة (٢)

تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أولاً: بإلغاء البند (١٠) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالبندين التاليين:-

١٠- بيع الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل ملكيتها بغير طريق الإرث ويحدد الدخل الخاضع للضريبة من هذا المصدر بما يساوي الاستهلاك الذي تم تنزيله لغايات هذا القانون أو الربح المتحقق من عملية البيع أو نقل الملكية أيهما أقل.

١١- أرباح أو مكاسب أي مصدر آخر غير مشمول في البنود (١-١٠) من هذه الفقرة التي لم تستثن بصراحة من هذه البنود والتي لم يمتنع إعفاء بشأنها بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر.

ثانياً:- بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- يخضع للضريبة الدخل بما فيها الفوائد والمكسبات وعوائد الاستثمارات وأرباح المتاجرة بالعملة والمعادن الثمينة والأوراق المالية المتحققة خارج المملكة لأي شخص أردني أو مقيم وتكون ناشئة عن أمواله وودائعه من المملكة ولا يخضع لهذا البند فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة. كما لا يخضع للضريبة بموجب هذا البند دخل المستثمر غير الأردني المتحقق له خارج المملكة من استثمار رأسماله الأجنبي والمكسبات والأرباح وحصوله تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه بعد إخراجها من المملكة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار أو أي تشريع نافذ في المملكة.

٢- يخضع للضريبة (٢٠٪) من مجموع الدخل الصافي بعد تنزِيل ضريبة الدخل الأجنبية الذي تحققه فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في حساباتها الختامية المصادق عليها من مدقق الحسابات الخارجي. وفي كل الأحوال يعتبر المبلغ الصافي الناتج عن تلك النسبة دخلاً خاضعاً للضريبة للشركة وتقرض الضريبة عليه بالنسبة المقررة للشركات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون ولا يجوز السماح بتكثير أي مبلغ أو جزء من ذلك المبلغ لأي سبب من الأسباب.

٣- إذا كان المكلف شركة لا يجوز فرض ضريبة على الدخل المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة مرة ثانية بموجب البند (٢) منها.

٤- لا تسري أحكام المادة (٧) من هذا القانون على الدخل الخاضع للضريبة بموجب هذه الفقرة.

٥- إذا لحقت خسارة في أي سنة وبأي شخص ممن تطبق عليهم أحكام البندين (٢٠١) من هذه الفقرة فيجري تكثيرها من الدخل المنصوص عليها في كل منهما كل بند على حده وبشكل مستقل وفي حدود هذه الدخول ويؤثر الرصيد إن وجد إلى السنة التالية مباشرة فلا يلى تليها. وهكذا لغاية ست سنوات بعد السنة التي وقعت فيها ويجري تنزيله من الدخل الخاضع للضريبة فيها من تلك الدخول شريطة احتفاظ المكلف بحسابات أصولية وصحيحة.

٦- تطبق أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة على أي شخص أردني ولو كان يحمل إلى جانب جنسيته الأردنية جنسية أخرى.

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

د- يوزع دخل شركة التضامن الأردنية وحصة الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم وشركة التوصية البسيطة الأردنية بين هؤلاء الشركاء وتضاف حصة كل منهم من هذا الدخل إلى دخله من المصادر الأخرى.

رابعاً: بإضافة الفقرة (هـ) التالية إلى آخرها:

هـ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير أن يخضع للضريبة أرباح أي نشاط استثماري لأي مؤسسة عامة أو لخاص إيراداتها السنوية بما في ذلك المؤسسات الرسمية العامة.

مكتبة العدل

المادة (٣)

يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤ -١- يعتبر كل من الزوج والزوجة مكلفاً مستقلاً عن الآخر.

ب- يتمتع الزوج المكلف وحده بالإعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز منحها كلها أو بعضها للزوجة بناء على طلب الزوج أو إذا كانت المعيل الوحيد للعائلة.

ج- تتمتع الزوجة بالإعفاء الجزئي من الزوائب والمصاوات والمكافآت والمخصصات المنصوص عليها في الفقرة (أ) والفقرتين (ز) و (ح) من المادة (١٤) وبالإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا القانون عن الشخص أو الأشخاص الذين تتولى إعالتهم.

د- يعتبر الزوج والزوجة لأغراض هذا القانون مكلفاً واحداً بناء على طلبهما ويجري التقدير باسم الزوج وإذا جرى التقدير على هذه الصورة فيجري تحصيل الضريبة من كليهما أو أي منهما.

هـ- يكون الزوج ملزماً بالقيام بجميع الأمور والإجراءات والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بإجراء التقدير بما في ذلك تقديم الكشف السنوي والخضوع أمام المقرر لتقديم البيانات والمعلومات التفصيلية المطلوبة عن دخله أو دخل زوجته أو دخلهما إلا إذا طلبت الزوجة خلاف ذلك.

المادة (٤)

تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أولاً: يلغى نص البند (١١) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١١- الأرباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الأراضي والمعارات والأسهم والممتلكات ويمنحها من هذه الأرباح الرأسمالية باستثناء أرباح بيع أو نقل ملكية الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك المنصوص عليه في هذا القانون على أن يجري تنزيل الخسائر الناجمة عن بيع أو نقل ملكية هذه الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك في حال تحققها وتحديد هذه الخسارة بما ينشأ عن الاستهلاك الذي تم تنزيهه لبيانات هذا القانون أو الخسارة المحتقة لهما أكل.

ثانياً: يلغى البند (٥) من الفقرة (ب) منها.

ثالثاً: يلغى نص البند (٦) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

٦- فوائد أذونات الخزينة المعفاة بموجب قانون الدين العام وسندات التنمية وأسناد قرض الخزينة وسندات المؤسسات العامة وأسناد قرض الشركة المساهمة العامة.

رابعاً: يلغى نص البند (٧) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

٧- أرباح سندات المقارضة الموزعة.

خامساً: يلغى نص البند (١٠) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

١٠- الأرباح أو الفوائد والعمولات المتعلقة خارج المملكة الناشئة عن ودائع غير المقيمين بالعملة الأجنبية شريطة أن يكون دخول هذه الأموال للمملكة وإيداعها في الخارج حسب أنظمة البنك المركزي الأردني وتعليماته. ولغايات هذا البند تعتبر المبالغ المودعة من تلك الأموال لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليماته أنها مودعة خارج المملكة.

سادساً: بإعادة ترقيم البنود من (٦-١٥) الواردة في الفقرة (ب) منها لتصبح من (٥-١٤) على التوالي.

سابعاً: بإضافة الفقرة (ج) التالية إلى آخرها:-

ج- ١- تتحمل الدخول المعفاة من الضريبة النفقات المتعلقة بها.

٢- تحدد نفقات ومصاريف الاستثمارات المعفاة من الضريبة لدى البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع وبفوك الاستثمار وشركات التمويل والإقراض التعاوني وشركات الإقراض المتفصصة بنسبة الدخل المعفى المتأتي من تلك الاستثمارات إلى مجموع الإيرادات وضرب الناتج بمجموع النفقات المقبولة وفقاً لأحكام هذا القانون. ويستثنى من ذلك أرباح شراء وبيع الأسهم والحصص والاستثمارات المالية الأخرى من غير أسناد القرض في سوق عمان المالي وخارجة المتأدية من استثمار الأموال المتجمعة من حقوق المساهمين مطروحة منها صافي الموجودات الثابتة كما يظهر في ميزانية تلك الجهات حيث تستند نفقاتها بنسبة (٢٥٪) من تلك الأرباح.

٣- يصدر الوزير بتسليم من المدين تعليمات التطبيق لأحكام هذه الفقرة.

مكتبة العدل

المادة (٥)

تعديل المادة (٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولاً: بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١- أرباح المزاينة أو القوائد المدينة بعد استبعاد الأرباح والقوائد المنصوص عليها في البندين (٧ ، ٨) من الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا القانون، المبالغة للشركات المساهمة العامة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الأجنبية.

ثانياً:- بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١- الديون الهالكة الناجمة عن أي عمل أو تجارة أو حرفة أو صناعة ولو كانت تلك الديون مستحقة قبل بدء السنة وكل مبلغ يسترد في أي سنة من تلك السنة التي سمح بتزيلها في السابق باعتبارها ديوناً هالكة يعتبر دخلاً خلال تلك السنة.

٢- يعتبر مالاً أي دين أو جزء منه مما لم يعد ممكناً استيفاءه نتيجة لأي من الحالات التالية:

- إفلاس المدين أو إعساره.
- إجرائه الصلح الوافي مع دائنيه.
- وفاته دون تركه تكفي لعدد ديونه كلياً أو جزئياً.

٣- إختفائه أو منفرته والقطاع أخباره مع عدم وجود أموال تكفي لعدد ديونه كلياً أو جزئياً.

٤- عدم تمكن المدين من السداد رغم مطالبته بالوسائل المتاحة وكان الدين أو أي جزء منه غير مغطى بضمانات كافية ولا يوجد لدى المدين أموال منقولة أو غير منقولة يمكن التفتيش عليها بموجب إقرار خطي من الدائن ووفق الترتيب التالي:

أ- بعد مرور ١٢ شهراً من تاريخ إسماره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س. إلى ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س. تجاوز ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.

ب- بعد مرور ٢٤ شهراً من تاريخ إسماره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س. إلى ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س. تجاوز ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.

٣- يصدر الوزير بتسيب من المدير تعليمات لتنفيذ أحكام هذه الفقرة تضمن فيما تتضمنه إستهلاك الديون الهالكة على أساط سلوية وبما لا يتجاوز مائة ألف دينار أو (٢٥٪) من الدخل الصافي أيهما أكثر وذلك قبل تزيل هذه النفقة أما الديون الهالكة التي صدرت بها أحكام قضائية وتعذر تنفيذها في دولر الاجراء فيجري تزيلها بالكامل وفق أحكام هذه الفقرة. ويجوز أن تشترط هذه التعليمات الاحتفاظ بحسابات أصولية وصحيحة لفئات محددة من المكلفين.

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (ي) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ي- إستهلاك وتلف الأبنية والمكافآت والآلات والأثاث والمفروشات التي يملكها المكلف أو التي هي بحوزته على سبيل التملك حالاً أو مآلاً ويستعملها في سبيل انتاج الدخل ويحدد ذلك على أساس نسب مئوية من تكلفتها الأصلية بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتسيب من المدير وتشر في الجريدة الرسمية تتضمن فيما تتضمنه اعتماد مبدأ الإستهلاك المتسارع. ويراعى عند إجراء تزيل الإستهلاك الأحكام التالية:

- ١- أن لا يمتد إستهلاك قيمة الأرض.
- ٢- أن تقدم المعلومات الخاصة بالأصول المطالب باستهلاكها وفق التعليمات التي يصدرها الوزير.
- ٣- أن لا يزيد مجموع تزيل الإستهلاك والتلف بموجب هذا القانون والقوانين السابقة على الكلفة الأصلية.
- ٤- إذا كان إجمالي الدخل أقل من قيمة الإستهلاكات في أي سنة بدور رصيدها إلى السنة أو السنوات التالية.

رابعاً: بإضافة الفقرات (س)، (ع)، (ف) التالية إلى آخرها:

- س- نفقات التدريب والتسويق والأبحاث والتطوير وفق تعليمات يصدرها الوزير بتسيب من المدير.
- ع- نفقات السنوات السابقة التي لم تكن محددة ونهائية.
- ف- نفقات السنوات الأربع السابقة التي لم تزل في تلك السنوات بسبب السهو أو الخطأ.

هكذا منه الأول

المادة (١٦)

يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (١٣) - للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة:

أ- يتمتع الشخص الطبيعي المقيم بالإعفاءات التالية:

مبلغ ١٠٠٠ دينار إعفاء "شخصياً".

مبلغ ٥٠٠ دينار عن زوجته وكل ولد من أولاده يتولى إعالتته وعن كل من والديه إذا تولى إعالتته.

مبلغ ٢٠٠ دينار عن كل شخص تكون إعالتته من مسؤولية المكلّف شرعاً وبعد أقصاه ١٠٠٠ دينار ويشترط في ذلك أن لا يملك الإعفاء عن الشخص المعال الواحد لأكثر من مكلّف معيل واحد.

ويشترط لمنح الإعفاء المتعلق بالزوجة والأولاد والأبوين والمعالين لغير الأردني أن يكونوا مقيمين في المملكة.

ب- يتمتع الشخص الطبيعي الأردني غير المقيم بالإعفاءات الخاصة بالزوجة والأولاد والمعالين المقيمين في المملكة إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن إعالتهم.

ج- يتمتع الشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره (١٥٠٠) دينار في السنة إذا كان مكلّفاً وكان طالباً غير مبعوث في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة.

د- يسمح للشخص الطبيعي الأردني بإعفاء قدره (١٥٠٠) دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجه أو أخيه أو أخته ممن يتولى إعالتهم وكان أي منهم غير موفد في بعثة ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالباً يدرس في جامعة أو في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة، وإذا تعدد الأشخاص الذين ينقلون على دراسة طالب واحد غير موفد في بعثة فيوزع مبلغ الإعفاء بمقدار ما يلقاه كل منهم على الطالب.

هـ- على مجلس الوزراء إعادة النظر في الإعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة مرة أو أكثر كل خمس سنوات في ضوء الأرقام التيسيرية لتكاليف المعيشة.

المادة (٧)

تعديل المادة (١٤) من القانون الأصلي بإلغاء نص كل من الفقرات (أب، ج، د، هـ) منها

والإستعاضة عنه بالنص التالي:-

المادة (١٤) ١ - ١ - يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين لديها.

٢ - يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الإثني عشر ألفاً الأولى (٢٥٪) مما زاد على ذلك من الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة.

ب- يعفى من الضريبة بدل الإيجار الذي يدفعه المكلّف المقيم أو زوجه عن سكنه في المملكة سواء كان عقد الإيجار بإسمه أو بإسم زوجه شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (٢٠٠٠) دينار في السنة.

ج- يعفى من الضريبة للفائدة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجه على قرض أنفق في إنشاء سكن له في المملكة أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل إنشاء أو شراء مثل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الإعفاء أن يقوم الشخص وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن، وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح بإعفاءه في هذه الحالة ألفي دينار سواء كان البيت ملكاً للزوج أو الزوجة وأياً كان المقترض منهما.

د- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم أجراً لعملية جراحية أجريت في المملكة له أو لمن يحله شرعاً وكذلك المبلغ الذي يدفعه لاستشفاء أي منهم في أحد مستشفيات المملكة.

هـ- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم للمعالجة والاستشفاء من الأمراض المستعصية له أو لمن يحله شرعاً وذلك بموجب تعليمات وأسس يصدرها الوزير بتكسيب من المدير شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (٥٠٠٠) دينار في السنة للمعالجة والاستشفاء من تلك الأمراض في المملكة وعلى (١٠٠٠٠) دينار خارجها.

مكشوف

و- يعفى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم عن عملية جراحية أجريت له في خارج المملكة أو لمن يعيله شرعا وتكون عملية طارئة أو يتعذر اجراؤها في داخل المملكة وذلك بموجب تعليمات وأسس يصدرها الوزير بتصويب من المدير شريطة أن لا يزيد مجموع المبلغ المعفى بموجب هذه الفقرة على (٥٠٠٠) دينار في السنة.

المادة (٨)

تعديل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (هـ) منها لتصبح (و) :-

هـ- إذا أجرى شخص أو أشخاص ممن لهم مصالح مشتركة في مشروع أو أكثر معاملات تجارية أو مالية بينهم وبين تلك المشاريع أو فيما بين تلك المشاريع تختلف عما يجري عليه التعامل في السوق وكان من شأن تلك المعاملات تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة لأي منهم أو لأي من تلك المشاريع، تهمل تلك المعاملات وتقدر الأرباح الحقيقية وفقاً لما يجري عليه التعامل العادي في السوق.

المادة (٩)

يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٧)

١- تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات حسب الفئات التالية :-

- عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار الأولى ٥ %
- عن كل دينار من ال ٢٠٠٠ دينار التالية ١٠ %
- عن كل دينار من ال ٤٠٠٠ دينار التالية ١٥ %
- عن كل دينار من ال ٤٠٠٠ دينار التالية ٢٠ %
- عن كل دينار من ال ٤٠٠٠ دينار التالية ٢٥ %
- عن كل دينار مما تلامس ٣٠ %

ب- تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة للشركات على النحو الآتي :-

١- بنسبة (٢٥ %) من ذلك الدخل المتأتي من مشروع في أحد القطاعات التالية :

أ- التعدين.

ب- الزراعة.

ج- النقل.

د- المستشفيات.

هـ- النقل شريطة أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون دينار.

و- المقاولات الاستثنائية شريطة أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون دينار.

ز- أي قطاع أو نشاط آخر يقرره مجلس الوزراء بتصويب مشترك من قبل الوزير ووزير الصناعة والتجارة.

٢- بنسبة (٢٥ %) من ذلك الدخل للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة.

ويشترط في كل الأحوال أن لا يقل الضريبة المستوفاة قبل إجراء أي تقاص من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب هذه الفقرة عن (٢٥ %) من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات ومن جميع مصادر دخلها من المملكة الخاضعة للضريبة والمعفاة منها قبل إجراء أي توزيعات منه مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون.

٣- بنسبة (٢٥ %) من الدخل الخاضع للضريبة للشركات الأخرى.

ج- تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لأي مساهم أو شريك في الشركة بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.

د- للوزير بتصويب من المدير إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة.

هـ- توفيقاً لأحكام هذا القانون مع قانون الشركات تعنى كلمة (الشركة) ما يلي إلا إذا نص هذا القانون أو دلت القرينة على غير ذلك :-

١- الشركة المساهمة العامة. وتعتبر الجمعية التعاونية في عملها الذي يستهدف الربح شركة مساهمة عامة.

٢- الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

٣- شركة التوصية بالأسهم الأردنية باستثناء حصص الشركاء المتضامنين.

٤- شركة التوصية البسيطة الأردنية باستثناء حصص الشركاء المتضامنين.

٥- الشركة الأجنبية أو فرعها مهما كان نوعها مقبلة كانت أم غير مقبلة.

مكتبة العدل

المادة (١٠)

يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٧ مكررة) بالنص التالي إليه:

المادة (١٧ مكررة)

١- تخضع أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة التي استوفيت

الضريبة من دخلها الخاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون إلى ضريبة توزيع

بنسبة (١٠٪) من الأرباح والحصص الموزعة ويستثنى من ذلك الأرباح الموزعة

على شكل أسهم وحصص لزيادة رأس المال وتقتطع هذه الضريبة من قبل الشركة

الموزعة وتبلغ للدائرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقتطاعها.

٢- تعتبر ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة المقطوعة من

أرباح وحصص الأرباح المائدة لأي شخص ضريبة مقطوعة ونهائية ولا يجوز ردها

أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون. ويعفى رصيد أرباح الأسهم

وحصص الأرباح تلك من الضريبة ومن ضريبة التوزيع على أن يكون ذلك الرصيد

مشمولاً بأحكام الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا القانون.

٣- إذا تخللت أي شركة عن خصم ودفع ضريبة التوزيع المنصوص عليها في البند (١)

من هذه الفقرة خلال المدة المقررة فتحصل منها تلك الضريبة مضافاً إليها غرامة

بنسبة (١,٥٪) من قيمتها عن كل شهر تتخلف فيه عن دفعها ودون أن يكون للشركة

الحق في الرجوع على المساهم بتلك الضريبة أو الغرامة التي تترتب عليها.

ب- لغايات هذه المادة تعتبر الأرباح التي تحولها أي شركة أجنبية تعمل في المملكة إلى

خارجها أرباحاً موزعة، وتكون الضريبة المقطوعة منها ضريبة توزيع مقطوعة

ونهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.

ج- تعتبر المبالغ المسحوبة من قبل أي شريك في الشركة كسلف أو قروض أو ما شابه

ذلك توزيعاً للربح لغايات هذه المادة، ويستثنى من ذلك المبالغ المسحوبة كقروض من

البنوك والشركات المالية.

المادة (١١) تبقى المادة ٢١ كما وردت في القانون الأصلي والنص التالي :

المادة (٢١)

يجري تقاص ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات التي يدفعها المكلف في أي سنة

عن البداية أو الأرض المأجورة التي تأتي له منها دخل من ضريبة الدخل المستحقة عليه

بمقتضى أحكام هذا القانون على أن لا يتجاوز مبلغ التقاص المسموح به قيمة الضريبة

المستحقة عن تلك السنة.

المادة (١٢)

تعديل المادة (٢٥) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ب) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرتين

(ب و ج) منها لتصبحا (ج و د) على التوالي:

ب- إذا تعذر التبليغ وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة للمدير إجراء التبليغ بالنشر في

صحيفتين محليتين يوميتين ولمرتتين على الأقل ويعتبر هذا النشر تبليفاً قانونياً من

جميع الوجوه.

المادة (١٣)

تعديل المادة (٢٩) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أولاً : بإلغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي:-

٢- إذا رفض المكلف تعديل كشفه فيصدر المقرر قراره بتقدير الدخل الخاضع

للضريبة والضريبة المستحقة عليه وذلك في ضوء المعلومات المتوافرة لديه

والمذكورة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مطلقاً كل بند من بنود

قراره على حدة وبمبدأ الأسباب التي دعت لعدم الأخذ بوجهة نظر المكلف والا

اعتبر ذلك البند موافقاً عليه، ويبلغ المكلف بذلك خطياً ويكون هذا القرار قابلاً

للاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه.

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- إذا لم ترسل المذكرة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى المكلف

بعدم قبول تقديره الذاتي خلال سنة من تاريخ تسلم الكشف من قبل الدائرة فيعتبر

التقدير الذاتي موافقاً عليه من قبل المقرر.

المادة (١٤)

تعديل المادة (٣١) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والإستعاضة عنه بالنص

التالي:-

١- يجوز لأي شخص قدرت عليه الضريبة وفق أحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة

(٢٩) والمادة (٣٠) من هذا القانون أن يخترش على هذا التقدير خطياً خلال ثلاثين

يوماً من تاريخ تبليغه أعمار التقدير وينبغي عليه أن يذكر في لائحة اعتراضه

الأسباب التي يستند إليها في اعتراضه.

مكتبة العدل

المادة (١٥)

يلغى نص المادة (٣٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٣٦)

١- ١- على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في هذا القانون وإذا لم يحدد موعد معين لدفعها فتعتبر مستحقة الأداء في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الرابع لانتهاء السنة المالية للمكلف.

٢- لا تترتب على المكلف أية غرامة قبل أن تصبح الضريبة المستحقة عليه قطعية إذا كان قد دفع الضريبة التي سلم بها في كشفه بالإضافة إلى (٥٠٪) من المبلغ المختلف عليه كدفعه برسم الأمانة يدفعها خلال ثلاثين يوماً من تبليغه إشعار التقدير، وتعاد إليه بعد جسم مبلغ الضريبة التي تستحق مع فائدة تحسب له على المبلغ المردود على أساس سعر فائدة سندات الخزينة من تاريخ دفعها ولحين الرد. وإذا لم يتم ذلك تترتب عليه غرامة بمعدل (١,٥٪) شهرياً على المبلغ غير المدفوع الذي يزيد على (٣٠٪) من المبلغ المختلف عليه في حال تحققه وذلك بعد انتهاء سنة على الموعد المحدد في البند (١) من هذه الفقرة وشريطة أن لا تتجاوز الغرامة في هذه الحالة (٥٠٪) من ذلك المبلغ.

٣- للوزير بتسليم من المدير أن يصدر تعليمات يسمح بموجبها بدفع الضريبة على أقساط.

ب- على كل مصف لأي شركة أو تركة أو طابق الفلاس أو إصبار أو صلح واق أو أي شخص مسؤول عن أي تصفية مشابهة أو تبوية من أي نوع أن يبلغ المدير خطياً بدء إجراءات التصفية لبيان وتثبيت المبالغ المستحقة للضريبة وفي حالة التخلف عن ذلك يعتبر كل من أولئك مسؤولاً مسؤولية مباشرة ورخصية عن دفع تلك المبالغ وفق أحكام القانون على أن لا يحل هذا الحكم الورثة من دفع تلك المبالغ من أي أموال منقولة أو غير منقولة آلت إليهم من التركة.

ج- على كل وصي أو حارس أو قيم أو متول على أي أموال دفع الضريبة المستحقة على الدخل الناتج أو الناتج عنها والتي أنيطت به مسؤولية إدارتها وفي المواعيد المقررة لدفعها وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (١٦)

تعدل المادة (٤٢) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

هـ- امتنع عن تقديم المعلومات التي طلب منه تقديمها أو أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة فيما يتعلق بأي واقعة أو أمر أو مسألة تؤثر في مسؤوليته أو في مسؤولية أي شخص آخر في دفع ضريبة الدخل أو التأثير في مقدارها.

حكم خير

م. سعد هابل السورور

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

مكذبة الأصل

الأسباب الموجبة لمشروع

قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥

المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥

كان قانون ضريبة الدخل النافذ رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ قد صدر كقانون مؤقت برقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ وقد عدل ذلك القانون بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ الذي أصبح دائماً يحمل رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ بعد استكمال اجراءاته الدستورية كما عدل بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ الذي ابطه مجلس الامة ونشر اعلان بذلك في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٩١/١١/٢.

ومنذ السنة ١٩٨٢ وحتى تاريخه طرأت عدة مستجدات لها تأثيرات مباشرة على السياسة الضريبية من اهمها المستجدات المالية والاقتصادية كما افرت تطبيقات قانون ضريبة الدخل الحالي اعتبارات عملية وقانونية اقتضت مع تلك المستجدات اعادة النظر في القانون الحالي واجراء التعديلات اللازمة عليه.

وكما هو معروف فان الاردن يعاني من انخفاض حاد في مستوى المدخرات المحلية والوطنية وقد يكون ذلك السبب الرئيسي في حدوث الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وقد ركز برنامج التصحيح الاقتصادي على معالجة هذا الامر وذلك من خلال الحد من الاستهلاك وتخفيض الطلب بتبني سياسات نقدية ومالية تدعم الادخار والجدول التالي يبين تطور الاستهلاك والمدخرات المحلية والوطنية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

البيان / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الاستهلاك	%٩٩	%٩٧٫٤	%٩٨٫٥	%٩٨٫١	%٩٦٫٧
المدخرات المحلية	%١٠	%٢٫٦	%١٫٥	%١٫٩	%٣٫٣
المدخرات الوطنية	%٣٫٣	%٥٫٠	%١٣٫٤	%١٤٫٢	%١٤٫٦

وقد جاء مشروع القانون المعدل للمساهمة في تحقيق زيادة المدخرات المحلية والوطنية من خلال خفض النسب الضريبية وادخال ضريبة جديدة هي الضريبة على الارباح الموزعة باعتبار ان نسبة الضريبة على الارباح الكلية هي نسبة مخفضة وانه اذا ما تقرر توزيع هذه الارباح التي يمكن ان يذهب جزء منها للاستهلاك فتتخضع لضريبة جديدة.

بالإضافة إلى ما تقدم فان هذا المشروع قائم على اساس الغاء نظام الممثل الضريبية لازالة التشوهات الاقتصادية من هذا النظام الضريبي وللحد من اساءة استخدام الاعفاءات الضريبية بتكرار الاستثمار لغايات ضريبة دون ان يرافق ذلك حدوث استثمار حقيقي.

ويجيء تقديم مشروع هذا القانون ضمن حزمة من التشريعات الضريبية بهدف ايجاد مناخ استثماري مناسب يتصف بالشفافية والوضوح مع مراعاة الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتمويش الخزينة عن الانخفاض في الإيرادات العامة نتيجة تخفيض نسب الضريبة على الدخل من خلال تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تحميل ذوي الدخل المتدنية والمحدودة اية اعباء مالية اضافية بقدر المستطاع وتشمل هذه الحزمة الضريبية ما يلي:

١ - وضع مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار وتوضيح التوضيحات وشفافيتها وتوضيح الخلق الضريبية للمستثمر مع الغاء الممثل الضريبية والحصول على الاعفاءات بموجب القانون دون الرجوع الى اللجان الحكومية المختلفة للحصول على هذه الاعفاءات.

٢ - تعديل التعرفة الجمركية بما يضمن منح الاعفاءات على السلع الرأسمالية من خلالها بدلاً من لجان وقرارات يصدرها مجلس الوزراء.

٣ - اعادة النظر في قانون الضريبة العامة على المبيعات لتمويش الخزينة عن الانخفاضات في الإيرادات العامة الناجمة عن تبني برنامج اصلاح الضريبي وما يضمن الحد من الاستهلاك دون التأثير على ذوي الدخل المتدنية والمحدودة بقدر الامكان من خلال الابقاء على اعفاء السلع الرئيسية من ضريبة المبيعات.

٤ - سيتم وضع قانون جديد للاستثمار لمعالجة جميع القضايا الاستثمارية بشكل عام والقضايا الضريبية والجمركية بشكل انتقالي.

في ضوء ما جاء اعلاه يمكن تلخيص الاسباب الموجبة لمشروع هذا القانون على النحو التالي:

١ - ان يعطي القانون المعدل اولوية خاصة لتشجيع الادخار الوطني على المستوى المؤسسي والفردية.

٢ - التوجه الى دعم الاستثمار وتشجيعه ولما لم يتم فرض الضريبة على الارباح الرأسمالية.

٣ - الغاء الممثل الضريبية كوسيلة لتشجيع الاستثمار واستبدالها بنظام الضرائب المخفضة على النشاطات التي يشملها قانون الاستثمار.

٤ - السعي لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية باعطاء المزيد من الاعفاءات خاصة لذوي الدخل المحدود.

٥ - تحقيق الوضوح في النصوص والاحكام للحد من التباين بين الجهات عند التطبيق.

٦ - زيادة فاعلية النصوص المتعلقة بالتقدير الذاتي والتحميل للمخاطبة على حصة الضريبة.

مكتبة العدل

العامة .

٨) اعتماد مبدأ الاستهلاك للتسارع في تنزيل نفقة الاستهلاك مع السماح بتنزيل الاستهلاك عن جميع الابنية المستعملة في التاج الدخل وعدم حصرها بالابنية الصناعية كما هو الوضع الحالي والسماح ايضاً بتنزيل نفقة الاستهلاك للاصول التي هي في حوزة المكلف على سبيل التملك لمواجهة المستجدات في عالم عقود تملك الطائرات والسفن وما مائل .

٩) السماح بتنزيل نفقات التدريب والتسويق والابحاث والتطوير مهما بلغت .

١٠) السماح بتنزيل نفقات السنوات السابقة التي لم تكن محددة ونهائية والنفقات التي لم تنزل في تلك السنوات بسبب السهو او الخطأ .

ثانياً : في مجال زيادة فعالية النصوص المتعلقة بالتقدير الذاتي والتحصيل للمحافظة على حصيلة الضريبة .

١) اعطاء المكلف الذي عدلت ضريته المعلنة في كشفه دون موافقته الحق في الاعتراض بدلاً من الاستئناف لدى المحكمة المختصة ثلاثياً لتكديس مثل هذه القضايا في المحكمة وتسريماً لتحصيل الضرائب المستحقة وتحقيقاً للمدعى لا يعقل حرمان المكلف المتزعم بتقديم كشفه من حق الاعتراض في الوقت الذي يعطى فيه هذا الحق للمكلف الذي لم يقدم كشفه علماً بأن حق الاعتراض بالاستئناف سيبقى مصوناً اذا لم يوافق على نتيجة القرار الاعتراضي .

٢) بموجب الوضع الحالي فانه يتوجب على كل مكلف ان يدفع الضريبة المستحقة في المواعيد التي حددها القانون وقد بقي هذا الحكم في التعديل اما اذا لم يحدد القانون موعداً لدفع الضريبة فان النص الحالي يجعل الضريبة مستحقة الاداء خلال (٣٠) يوماً من تبليغ المكلف اشعار التقدير وقد ثبت من خلال التطبيق العملي ان هذا النص يستغل استغلالاً سيئاً للتسويف والتأجيل لعدم جعل الضريبة قطعية ومن ثم مستحقة الاداء فجاء التعديل ليعتبر مثل هذه الضريبة إنها مستحقة الاداء في موعد اقضاء اليوم الاخير من الشهر الرابع لانتهاؤ السنة المالية للمكلف على ان لا تفرض اية غرامات اذا كانت الزيادة في الضريبة للقطعية الناجمة عن تعديل الكشف او عن المبلغ المدفوع على الحساب في حدود ١٠٪ .

ان من شأن هذا الحكم الجديد تفعيل عملية تقديم الكشوف السنوية في الموعد القانوني وازفاء الجدلية على الضرائب المعلنة فيها بحيث تمثل الدخل الحقيقي الذي جناه المكلف بالإضافة الى تفعيل التحصيل والالتزام بدفع الضريبة المستحقة دون تأخير متعمد .

ثالثاً : في مجال تحقيق الوضوح في النصوص والاحكام للحد من امكان من الاجتهاد عند التطبيق : روعي هذا الأمر عند صياغة التعديلات الواردة في مشروع القانون بحيث تكون النصوص شفافاً واضحة تقضي ما يمكن على الخلاف الناشئ عن اختلاف وجهات النظر في النصوص الغامضة وعلى سبيل المثال لا الحصر ما ورد في المادة (٢) من المشروع المتعلقة بالدخول الخاضع للضريبة المتأني من خارج المملكة . وكذلك الحال فيما يتعلق بنفقات الفوائد المدية والديون الهائلة ونفقات تسويق الابحاث والتطوير ونفقات الدخول كالمادة من الضريبة .

السيد الامين العام :

٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

(٢٠٢١) تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ ،

والمضمن موافقة مجلس النواب

على :-

مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة

العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ مع

اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٢١

التاريخ : ١٩٩٥/٩/٦ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الاعلى

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلسته الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين من

الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية

والمعقدتين يومي الأحد الموافق ١٩٩٥/٩/٣

والأربعاء الموافق ١٩٩٥/٩/٦ الموافقة على

مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة

على المبيعات لسنة ١٩٩٥ كما ورد من

الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

أثبت لدولتكم أربعين نسخة من

مشروع القانون المذكور لتكرم بحضه على

مجلسكم الكريم لإجراء مقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

م . سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على إحالة الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

" هذا هو نص مشروع القانون رقم

() لسنة ١٩٩٥ قانون تعديل قانون الضريبة

العامة على المبيعات كما أقره مجلس النواب

وكما إحالة المجلس الى لجنته المالية "

مكتبة العدل

وفيما يلي ايضاح بعض النقاط التفصيلية التي تحقق ما جاء اعلاه :
اولاً : في مجال تشجيع الاستثمار وتحقيق المزيد من المدالة

١ - تفرض ضريبة الدخل على الشركات بموجب القانون الحالي بنسبة مقطوعة تبلغ (٣٨٪) للشركات المساهمة العامة و (٤٠٪) للشركات ذات المسؤولية والتوصية بالأسهم والشركات العادة غير المقيمة وتكون تلك النسبة (٥٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة والوساطة المساهمة العامة و (٥٥٪) اذا كانت هذه الشركات المساهمة حصصية اي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم .
وقد اعيد النظر بشكل جذري في مشروع القانون المعدل في هذه النسب حيث تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للشركات بشكل عام بنسبة (١٥٪) اذا تأتى الدخل للشركة من مشروع يعمل في التعدين او الصناعة او الفنادق او المستشفيات وفي اي قطاع او نشاط اخر يقرره مجلس الوزراء بتسبب مشترك من وزيري المالية والصناعة والتجارة ونسبة (٣٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة ونسبة (٢٥٪) من ذلك للشركات الاخرى .

وتشجيعاً للشركات على اعادة استثمار ارباحها السنوية فانه لن تفرض ضريبة توزيع على الارباح التي ترسل او تحتفظ بها ادارة الشركة لاعادة استثمارها وبالمقابل تفرض ضريبة توزيع بنسبة (١٠٪) على حصص الارباح وارباح الاسهم الموزعة كضريبة مقطوعة ونهاية للمستفيدين الافراد وكدفعة على الحساب للمستفيد اذا كان شركة على اعتبار انها ستعقد توزيعه وحينئذ تطبق على التوزيع ذات الاحكام المشار اليها مع تحميل الشركة المستفيدة كلفة تلك الاستثمارات بالكامل .
وتوفيقاً مع احكام هذا القانون تعطى الشركات التي تجمعت عند سريان احكامه باعفاءات ضريبة بموجب قانون تشجيع الاستثمار الخيار في ان تخضع للأحكام التي تم تفصيلها آنفاً أو أن تستمر بالتمتع بكامل فترة الاعفاء لتخضع بعدها الى ضريبة نسبتها (٣٨٪) اذا كانت شركة مساهمة عامة و (٤٠٪) لباقي الأنواع من الشركات وذلك لمدة مساوية لفترة الاعفاء مضافاً اليها ستان تعود بعدها للأحكام التي تطبق على الشركات في هذا المشروع كما سبقت الإشارة اليه .

٢ - تخفيض الحد الاعلى للضريبة التصاعدية على الافراد وباقي الاشخاص غير الشركات وجعله (٣٠٪) بدلاً من (٤٥٪) واستبدال الفرائض العشر الحالية بست شرائح مدى كل من الشريحة الاولى والثانية (٢٠٠٠) دينار ومدى كل من الشرائح الثلاث التالية (٤٠٠٠) وما زاد على ذلك (٣٠٪) .

علماً بأن مدى كل من الشريحة الاولى والثانية في القانون الحالي هو (١٠٠٠) دينار وللشريحة الثالثة والرابعة (٢٠٠٠) دينار والخامسة والسادسة (٣٠٠٠) دينار بحيث تفرض الضريبة بنسبة (٣٠٪) اذا بلغ الدخل (١٦٠٠٠) دينار ونسبة (٤٠٪) اذا وصل (٢٠٠٠٠) دينار ونسبة (٤٥٪) اذا وصل (٢٤٠٠٠) دينار فالتحيز في حين تبلغ هذه النسبة بتفصيلها الاعلى في المشروع (٣٠٪) فقط اذا وصل الدخل الخاضع للضريبة (١٦٠٠٠) دينار فالتحيز في حين تبلغ هذه النسبة بتفصيلها الاعلى في المشروع (٣٠٪) فقط

٣ - زيادة الاعفاءات الشخصية والعائلية والجامعية بما يسائر المستجندات التي طرأت على سعر صرف الدينار وفي ضوء الارقام القياسية لتكاليف المعيشة وعلى النحو التالي :

أ - مضاعفة الاعفاء الشخصي بحيث يصبح (٨٠٠٠) دينار بدلاً من (٤٠٠٠) دينار للأعزب (١٢٠٠) دينار بدلاً من (٦٠٠) دينار للمتزوج و (٤٠٠) دينار بدلاً من (٢٠٠) لكل ولد معال وللأبوين المعالين و (٢٠٠) دينار بدلاً من (١٠٠) دينار لثلاثة معالين آخرين مع اشتراط منح الاعفاء المتعلق بالزوجة والأولاد والأبوين والمعالين لغير الأردني ان يكونوا مقيمين في المملكة .

ب - رفع الاعفاء الجامعي الى (١٥٠٠) دينار في السنة بعد أن كان (٥٠٠) دينار للمكلف نفسه و (١٠٠٠) دينار لكل من اولاده أو حفيده أو زوجه أو أخيه أو أخته اذا كانت الدراسة في الجامعة و (٥٠٠) دينار اذا كانت الدراسة في كلية مجتمع أو في معهد بعد الدراسة الثانوية العامة وبذلك تم توحيد الاعفاء في جميع الحالات المذكورة واصبح (١٥٠٠) دينار في كل منها على أن يكون هذا الاعفاء للفرد الأردني فقط .
ج - توحيد الاعفاء الجزئي المتعلق بالرواتب والاجور والعلاوات والمخصصات والمكافآت وجعله (٥٠٪) للقطاعين العام والخاص بعد ان كان (٥٠٪) للقطاع العام و (٢٥٪) للقطاع الخاص مع وضع سقف لهذا الاعفاء مقداره (٧٢٠٠) دينار في السنة تخشياً مع مبدأ القدرة في التكليف .

د - تنزيل كامل اجرة السكن المدفوعة بنحو أعلى مقداره (٢٠٠٠) دينار في السنة بعد ان كان (٥٠٪) من الالف دينار الاولى من الاجرة و (٢٥٪) بما زاد على ذلك وهذا أيضاً تنسج مع مقتضيات العدالة الضريبية .

هـ - رفع الحد الاعلى لنفقات المعالجة في خارج المملكة الناجمة عن عملية طارئة أو يتعلل اجرائها في المملكة الى (٥٠٠٠) دينار بدلاً من (٢٠٠٠) دينار .

و - استحداث حكم يقضي بقبول نفقات المعالجة والاستشفاء من الامراض المنقضية سواء داخل المستشفيات او خارجها ويحدد أعلى مقداره (٣٠٠٠) دينار في السنة للنفقات المدفوعة في المملكة و (٥٠٠٠) دينار للنفقات المدفوعة خارجها .

٤ - الابقاء على صلاحية مجلس الوزراء باعفاء صادرات السلع والخدمات من الضريبة علماً بأن ارباح هذه الصادرات بمقاة بنسبة (١٠٪) بموجب قرارات صادرة من مجلس الوزراء اعتباراً من السنة ١٩٩٤ باستثناء ارباح صادرات الفوسفات والبوتاس والاسمدة والصادرات التي تتم بموجب البروتوكولات التجارية واتفاقيات تسديد ديون الحرية وفوائدها .

٥ - الابقاء على اعفاء الارباح الرأسمالية بما فيها الارباح الناجمة عن عمليات السوق المالي والمقارنات دون تمييز بين شخص طبيعي أو اعتباري .

٦ - الابقاء على اعفاء الدخل الزراعي .

٧ - الابقاء على اعفاء الارباح والفوائد على الودائع لدى البنوك والشركات المالية كما هو وكذلك الابقاء على اعفاء فوائد اذونات الحرية والسندات الحكومية واسناد فرض الشركة المساهمة

مكتبة العدل

العامة .

(٨) اعتماد مبدأ الاستهلاك للتسارع في تنزيل نفقة الاستهلاك مع السماح بتنزيل الاستهلاك عن جميع الابنية المستعملة في التاج الدخل وعدم حصرها بالابنية الصناعية كما هو الوضع الحالي والسماح ايضاً بتنزيل نفقة الاستهلاك للاصول التي هي في حوزة المكلف على سبيل التملك لمواجهة المستجدات في عالم حقوق تملك الطائرات والسفن وما مائل .

(٩) السماح بتنزيل نفقات التدريب والتسويق والابحاث والتطوير مهما بلغت .

(١٠) السماح بتنزيل نفقات السنوات السابقة التي لم تكن محددة ونهائية والنفقات التي لم تنزل في تلك السنوات بسبب السهو او الخطأ .

ثانياً : في مجال زيادة فعالية النصوص المتعلقة بالتقدير الذاتي والتخصيص للمحافظة على حصيلة الضريبة .

(١) اعطاء المكلف الذي عدلت ضريبته المعلقة في كشفه دون موافقته الحق في الاعتراض بدلاً من الاستئناف لدى المحكمة المختصة تلافياً لتكديس مثل هذه القضايا في المحكمة وتسريعاً لتحصيل الضرائب المستحقة وتحقيقاً للعدل اذ لا يعقل حرمان المكلف المترجم بتقديم كشفه من حق الاعتراض في الوقت الذي يعطى فيه هذا الحق للمكلف الذي لم يقدم كشفه علماً بأن حق الاعتراض بالاستئناف سيبقى مصوراً اذا لم يوافق على نتيجة القرار الاعتراضي .

(٢) بموجب الوضع الحالي فانه يتوجب على كل مكلف ان يدفع الضريبة المستحقة في المواعيد التي حددها القانون وقد بقي هذا الحكم في التعديل اما اذا لم يحدد القانون موعداً لدفع الضريبة فان النص الحالي يجعل الضريبة مستحقة الاداء خلال (٣٠) يوماً من تبليغ المكلف اشعار التقدير وقد ثبت من خلال التطبيق العملي ان هذا النص يستغل استغلالاً سيئاً للتسويق والتأجيل لعدم جعل الضريبة قطعية ومن ثم مستحقة الاداء فجاء التعديل ليعتبر مثل هذه الضريبة انها مستحقة الاداء في موعد اقضاء اليوم الاخير من الشهر الرابع لانتهاؤ السنة المالية للمكلف على ان لا تفرض اية غرامات اذا كانت الزيادة في الضريبة القطعية الناجمة عن تعديل الكشف او عن المبلغ المدفوع على الحساب في حدود ١٠٪ .

ان من شأن هذا الحكم الجديد تفعيل عملية تقديم الكشوف السنوية في الموعد القانوني وازفاء الجدية على الضرائب المعلقة فيها بحيث تفلّ الدخل الحقيقي الذي جناه المكلف بالاطياف الى تفعيل التخصيص والالتزام بدفع الضريبة المستحقة دون تأخير متعمد .

ثالثاً : في مجال تحقيق الوضوح في النصوص والاحكام للحد ما امكن من الاجتهاد عند التطبيق :
روعي هذا الأمر عند صياغة التعديلات الواردة في مشروع القانون بحيث تكون النصوص شفافة واضحة تقضي ما امكن على الخلاف الناشئ عن اختلاف وجهات النظر في النصوص الغامضة وعلى سبيل المثال لا الحصر ما ورد في المادة (٢) من المشروع المتعلقة بالدخول الخاضع للضريبة المتأتي من خارج المملكة . وكذلك الحال فيما يتعلق بنفقات الفوائد المدببة والديون الهائلة ونفقات لتسويق الانجازات والتطوير ونفقات الدخول المغفاه من الضريبة .

السيد الامين العام :

٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٢١) تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ م والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ م مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٢١

التاريخ : ١٩٩٥/٩/٦ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفمخ

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية والمعتدتين يومي الأحد الموافق ١٩٩٥/٩/٣

والأربعاء الموافق ١٩٩٥/٩/٦ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

أبعت لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لتكرم بمرطبه على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

م . سعد هائل السور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على إحالة الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

" هذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات كما أقره مجلس النواب وكما إحاله المجلس الى لجنته المالية "

مكنا من الأصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات

كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ المثبت اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-
أولاً:- بإلغاء تعريف كل من الكلمات والعبارات التالية الواردة فيها والإستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي:-

الضريبة: الضريبة العامة على المبيعات وضريبة المبيعات الإضافية المنصوص عليهما في هذا القانون.

المكلف: كل صانع أو تاجر أو مؤد لخدمة بلغت مبيعاته حد التسجيل المعين وفق أحكام هذا القانون، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم مستورداته.

السلعة: كل منتج مصنع سواء أكان محلياً أو مستورداً.

الخدمة: كل عمل يقوم به الشخص لقاء بدل ولا يشمل تزويد بضاعة.

السلع المعفاة: السلع المنصوص عليها في جدول السلع المعفاة من الضريبة أو المعفاة بموجب أحكام هذا القانون.

ثانياً:- بإضافة التعريف التالي الى اخرها.
المنتج الصانع: كل شخص يمارس بصورة اعتيادية أية عملية تصنيع سواء كانت بصفة رئيسية أو تلبية.

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (١) التالية اليها بعد عبارة "ويستثنى من ذلك" الواردة فيها وإعادة ترقيم الفقرات من (١-٣) منها لتصبح من (٢-٤) على التوالي:
١- عمليات الحصول على المنتوجات الزراعية بطريقة التقشير أو التجفيف أو غيرها من الوسائل الأولية.

المادة ٤ - يلغى نص كل من الفقرتين (أ، ب) من المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ- تخضع للضريبة السلع المصنعة محلياً أو المستوردة باستثناء ما أعفي بلص خاص أو بموجب أحكام هذا القانون أو الواردة في جدول الإعفاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون.

ب- تخضع للضريبة الخدمات المحلية أو المستوردة المنصوص عليها في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون عدا الخدمات الخاضعة للضريبة الإضافية بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩.

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- مع مراعاة أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة:-

مكتبة العدل

١. تفرض ضريبة عامة بنسبة ١٠٪ من قيمة السلع المحلية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة.
٢. ولغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي تحددها التعليمات التنفيذية.
- ب- مع مراعاة أحكام الفقرة ج من هذه المادة:-

يجوز لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير فرض ضريبة مبيعات إضافية على السلع المستوردة المبينة في الجدول رقم (١/٥) بنسبة تعادل في أثرها الضريبي مقدار التخفيض الذي يتم من أصل النسب النافذة لرسم التعرفة الجمركية في جداول التعرفة الجمركية على هذه السلع عند تطبيق هذا القانون.

كما يجوز لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير أن يفرض ضريبة مبيعات إضافية على السلع المستوردة والمحلية المماثلة المبينة في الجدول رقم (٥/ب) بنسبة تعادل في أثرها الضريبي كامل رسم التعرفة الجمركية الذي يتم تخفيضه أو أي جزء منه من أصل النسب النافذة في جداول التعرفة الجمركية على هذه السلع عند تطبيق هذا القانون.

ج- يلحق بهذا القانون جداول تعتبر جزءاً من القانون ولا يجوز تعديلها إلا بقانون لاحق وهي كما يلي:-

- ١- جدول بالسلع المعفاة من الضريبة جدول رقم (١).
- ٢- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة العامة بحد أعلى لا يتجاوز (٢٠٪) جدول رقم (٢).

- ٣- جدول بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة جدول رقم (٣).
- ٤- جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤).
- ٥- جدول بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات إضافية جدول رقم (٥).

المادة ٦ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة " والمعفاة منها " الواردة في السطر الثاني من هذه الفقرة.

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- يجوز للشخص من غير المكلفين بالتسجيل أن يتقدم إلى الدائرة لتسجيل اسمه وبياناته طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويعتبر في حالة التسجيل من المسجلين المشمولين بأحكام هذا القانون.

المادة ٨ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة ١٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-

ب- أما بالنسبة للسلع المستوردة فتكون القيمة التي تستوفي عنها الضريبة هي القيمة المتخذة أساساً لتحديد الرسوم الجمركية المعنية في جداول التعرفة الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع قبل سحبها من المركز الجمركي، مضافاً إليها تلك الرسوم والضرائب، وإن كانت

مكفأ من الأصل

السلع المستوردة معفاة منها كلياً أو جزئياً بموجب أي اتفاق.

المادة ٩- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخرها خلال ثلاثة أسابيع من انقضاء شهر المحاسبة.

المادة ١٠- تعدل الفقرة (٢) من المادة (١٩) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخرها (بما في ذلك الخدمات وقطع غيار الماكينات الصناعية التي تنتج سلعاً خاضعة للضريبة بحد لا يتجاوز ٣٪ سنوياً من قيمة هذه الماكينات).

المادة ١١- تعدل المادة (٢٠) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (للمسجل) الواردة في مطلعها.

المادة ١٢- يلغى نص كل من الفقرتين (أب) من المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:

أ- يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفقاً لتوصيات وزير الخارجية، ما يستورد أو ما يشتري من الانتاج المحلي، للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي، وكذلك ما يستورد أو ما يشتري من الانتاج المحلي للاستعمال الشخصي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي غير الأردنيين العاملين غير الفخرين المعتمدين لدى المملكة.

ب- يعفى من الضريبة ما يستورد أو ما يشتري من الانتاج المحلي للمنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية العاملة في المملكة وموظفيها غير الأردنيين الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية.

المادة ١٣- يعدل نص المادة (٢٦) من القانون الأصلي وذلك بإضافة العبارة التالية إليها بعد عبارة "التعليمات التنفيذية الواردة فيها":

وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستوفى غرامة بواقع ٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع الخاضعة لضريبة نوعية عن كل شهر أو أي جزء منه بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (٣٥، ٣٢) من القانون الأصلي ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات اجراءاتها.

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٣٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ- تطبق محكمتا الجمارك البدائية والاستثنائية اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك وفي قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمدلية وذلك بالقدر والحدود التي لا تتعارض مع الأحكام الواردة في هذا القانون.

ب- تسري أحكام هذا القانون على البضائع الواردة بطريق التهريب أو ما في حكمه أو المرتكب بشأنها إحدى المخالفات الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك

مكتبة العدل

والتي ينتج عنها ضياع في الضريبة ويطبق عليها العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ١٥ - تعدل الجداول الملحقه بالقانون الأصلي على الوجه التالي:-
أولاً:- الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأصلي بالسلع المعفاة من الضريبة.

أ- إلغاء الفقرة (٤٧) منه والاستعاضة عنها بالنص التالي:-
بولدوزرات وجرافات تسوية الطرق (انجلدوزرات) والآت تسوية وكشط (سكرير) مجارف البسة والآت استخراج ومحملات ومحملات بمجارف والآت دك ومبادل ذاتية الحركة، الآت واجهزة متحركة اخر، للتسوية والتمهيد والكشط والحفر والتكتيل والتفتيب واستخراج الأتربة، للتربة أو المعادن أو الخامات، الآت إرساء أو نزع الأوتاد، جارفات الثلج (اصناف البدينين ٢٩/٨٤، ٣٠/٨٤) من جداول التعرفة الجمركية.

ب- تعدل الفقرة (٥٤) من الجدول بشطب عبارة البطاطا المقلية.

ج- اضافة السلع التالية الى الجدول.

٥٦- مخلفات انتاج صناعة الادوية.

٥٧- الكواشف المخبرية.

٥٨- النقود الورقية والمعدنية.

٥٩- مخلفات انتاج صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية.

٦٠- مخلفات انتاج صناعة الإعلاف.

٦١- الآلات والمعدات الصناعية المعفاة بموجب جداول التعرفة الجمركية.

٦٢- المطاط المستورد لغايات تصنيع وتلبيس الاطارات من قبل المصانع المسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون.

٦٣- المولاس (العسل الأسود) لصناعة الخميرة.

٦٤- الخميرة ومحسنات الخبز المنتجة محلياً.

٦٥- الجير الحي، والجير المطفأ، الطوب الرملي الجيري المنتجة محلياً.

٦٦- مدافئ البواري وتوابعها المنتجة محلياً.

٦٧- بقول قرنية يابسة التي جرى عليها أي عملية من عمليات التصنيع وتشمل:

"بازيلاء، حمص، لوبيا، فاصوليا، عدس، فول" المنتجة محلياً.

٦٨- أطباق البيض المنتجة محلياً.

٦٩- السخانات الشمسية المنتجة محلياً.

٧٠- المواد العازلة للبناء الموفرة للطاقة المنتجة محلياً.

٧١- الأقمشة المصنرة المنتجة محلياً.

٧٢- منتوجات المطاحن المحلية من البهارات والتوابل والزعر

وغيرها من الأعشاب.

٧٣- واردات الاسفلت من كافة الأنواع.

٧٤- سيارات مزودة بمعدات، ومعدات تسخين لنشر القطران على

الطرق.

٧٥- الحلويات الشرقية عدا الجاتوهات، وتشمل (كفاة، مبرومة،

بقلاوة، وريبات، برمة وما يماثلها).

٧٦- الحصر البلاستيكية.

٧٧- الملش الزراعي ولوازم شبكات الري من البلاستيك المصنعة محلياً.

٧٨- مدخلات انتاج صناعة الألبان بما في ذلك العبوات البلاستيكية.

ثانياً:- الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأصلي الخاص بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة (٢٠٪) تعدل الفقرة ٢٦ منه باضافة عبارة المصنعة الى اخرها بحيث تصبح على النحو التالي:-
٢٦- الكافيار وابداله والجمبري والقريدس المصنعة.

ثالثاً:- الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأصلي الخاص بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية تعدل الفقرة (١٧) منه وكما يلي:-
١- الغاء البند (٩) من الفقرة (١) السجائر المطروحة للأسواق المحلية والاستعاضة عنه بما يلي :-
٩- غيرها :-

١- الأصناف المحلية التي تنتج لاحقاً المماثلة في سعر البيع للأصناف الواردة بالفقرات من ١-٨ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الأصناف.

ب- غيرها العلب الواحدة ٣٨٥ فلس.
ب- الغاء البند (٩) من الفقرة (ب) السجائر المنسلطة للقوات المسلحة والاستعاضة عنه بما يلي:-
٩ - غيرها:-

١- الأصناف المحلية التي تنتج لاحقاً المماثلة في سعر البيع للأصناف الواردة بالفقرات من ١-٨ تستوفي عنها نفس الضريبة المقررة لهذه الأصناف.

ب- غيرها. العلب الواحدة ٣٤٢ فلس.

ج- شطب البند (ج) من القانون الأصلي ويعاد ترقيم الفقرة (د) لتصبح (ج) على النحو التالي:-

ج- السجائر المستوردة العلب الواحدة كل ٢٠ سيجارة ٣٨٥ فلس.

رابعاً: يلغى الجدول رقم (٤) الملحق بالقانون الأصلي ويستعاض عنه بالجدول التالي:-

جدول رقم (٤) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ بالخدمات الخاضعة للضريبة على المبيعات.

- ١- خدمات الفنادق والمطاعم
- ٢- خدمات تقديم الاطعمة والمشروبات
- ٣- خدمات المكاتب العقارية
- ٤- خدمات تأجير السيارات السياحية
- ٥- خدمات الحاسبة الالكترونية وما يتصل بها:

- أ- خدمات استشارية تتعلق بتركيب معدات الحاسبة الالكترونية.
- ب- خدمات تنفيذ البرامج
- ج- خدمات تجهيز البيانات
- د- خدمات قواعد البيانات

هـ- خدمات إصلاح وصيانة ادوات ومعدات المكاتب بما في ذلك الحاسوب.

- ٦- خدمات النقل السياحي.
- ٧- خدمات البريد السريع.
- ٨- الخدمات المحاسبية ومراجعة الحسابات ومبيك الدفاتر باستثناء الاقراوات الضريبية.
- ٩- خدمات الاستشارات الفنية والادارية والاقتصادية.

مكتبة العدل

- ١٠- الخدمات الهندسية والمعمارية والديكور والخدمات التقنية الاخرى.
- ١١- الخدمات التجارية غير المصنفة في مواضع اخرى
 - أ- خدمات الدعاية والاعلان
 - ب- خدمات مكاتب استخدام الايدي العاملة
 - ج- خدمات الأمن والحماية والحراسة
 - د- خدمات التنظيف والغسيل والصباغة وتنظيف المباني.
 - هـ- خدمات التصوير بجميع انواعه عدا التصوير الطبي بما في ذلك الاشعة
 - و- خدمات التغليف.
- ١٢- خدمات مواقف السيارات بالأجرة
- ١٣- الخدمات الترفيهية، السليمائية وتأجير أجهزة وأشرطة الفيديو، والمسارح والمجموعات الغنائية، السيرك والملاهي، قاعات الرقص وخدمات الألعاب السباحية.
- ١٤- خدمات صالونات التجميل
- ١٥- خدمات ضلالت الحفلات والأعراس.
- ١٦- الخدمات القانونية.
- ١٧- خدمات تأجير المعارض.

خامساً: اضافة جدول رقم (٥) الخاص بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات اضافية وكما يلي:-

جدول رقم (٥) ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ بالسلع الخاضعة لضريبة مبيعات اضافية:

أ- جدول بالسلع المستوردة الخاضعة لضريبة المبيعات الاضافية:-

- ١- المياه الطبيعية والمعدنية والغازية بما في ذلك مياه الصودا.
 - ٢- المشروبات الغازية.
 - ٣- البيرة بما في ذلك البيرة بدون كحول.
 - ٤- النبيذ
 - ٥- الخمور
 - ٦- التبغ ومصنوعاته
- ب- جدولاً بالسلع المحلية والمستوردة الخاضعة لضريبة مبيعات اضافية:
- ١- سيارات سياحية وغيرها من العربات السيارة المصممة اساساً للنقل الأشخاص (عدا الداخلة منها في البند ٢/٨٧) من جداول التعرفة الجمركية بما في ذلك سيارات السكافين (بوك) وسيارات السباق.
 - ٢- الأجهزة الحرارية الكهربائية.
 - ٣- أجهزة الهاتف والمسجلات والفيديوات وان كانت مدمجة مع او مدمج معها اجهزة اخرى.
 - ٤- اجهزة التصوير الفوتوغرافي.
 - ٥- كاميرات الفيديو (اجهزة تسجيل الصورة والصوت، أو الصورة).

م. سعد هائل الشورور

حكم خبير

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

مكتبة العمل

الاسباب الموجبة لتعديل قانون الضريبة العامة
على المبيعات رقم ٦ / لسنة ١٩٩٤

تري وزارة المالية أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في اوجه النظام الضريبي في الاردن بما يضمن دعم الادخار وتشجيع الاستثمار والحد من الاستهلاك لريادة الاعتماد على الذات ضمن الاطر التي سنها الدستور الاردني والتي من أهمها :-

- ١- الأخذ بمبدأ التكليف التصاعدي للضريبة .
- ٢- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية .
- ٣- مراعاة مقدرة المكلفين على الاداء .

كما ترى أنه من الضروري إعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار لمعالجة قضايا الاستثمار ومنع الاعفاءات من خلال القوانين ذات العلاقة بدلاً من حصرها في قانون تشجيع الاستثمار واللجان المنبثقة وبما يضمن شفافية النصوص ووضوحها وتنظيم العلاقة بين المستثمر والادارة الحكومية المختصة والحد من الروتين والبيروقراطية .

وضمن الاطار المبين اعلاه اقرت الحكومة اجراء جزمة من الاصلاحات والاجراءات الضريبية تتضمن ما يلي :-

١- وضع قانون جديد لضريبة الدخل

٢- تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات

٣- وضع قانون جديد لتشجيع الاستثمار

ولما يلي الاسباب المباشرة والموجبة لتعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات :-

أولاً: لدى تطبيق أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات خلال السنة المنقضية ظهرت مشكلات متعددة ناجمة عن أسباب مختلفة اقتضت اجراء التعديلات المقترحة على القانون ونورد ادناه اهم هذه الاسباب :

- ١- عدم وضوح نصوص بعض التعاريف أو قصورها عن إعطاء المدلول الحقيقي للتعريف مما اقتضى تعديل وإعادة صياغة تعريف بعض المصطلحات وإضافة تعريف للمنتج الصانع .

٢- شمول الضريبة للعديد من المنتجات الزراعية التي تستخرج بطرق بسيطة كيزر البطيخ والفستق المقشر ، الجوز ، الهانسون الامر الذي استوجب تعديل نص المادة ٣ من القانون باستثناء عمليات الحصول على المنتجات الزراعية بطريقة التقشير والتجفيف او غيرها من الوسائل الاولى من الخضوع للضريبة .

٣- تم شمول الكثير من المنتجين للضريبة نتيجة وجود النص القانوني في المادة ١٣ على وجوب الصانع بالتسجيل اذا كان حجم مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة والمفأة منها تبلغ حد التسجيل رغم أنه في كثير من الحالات تكون النسبة الغالبة للسلع المنتجة غير خاضعة للضريبة . وقد تم تدارك ذلك من خلال التعديل المقترح بحيث لا يستغل الا الضائع الذي تبلغ مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة فقط حد التسجيل .

٤- التسجيل الطوعي : لم يسمح القانون بالتسجيل الطوعي سوى للصانع او مؤدي الخدمة ممن هم دون حد التسجيل ونظراً لوجود العديد من المصدرين من غير الصانعين أو وجود العديد من الوسطاء والذين يحترفون عمليات شراء سلع معينة من الانتاج المحلي ثم يبيعها لمصانع اخرى تشكل فيها هذه السلع مدخلات انتاج لسلع اخرى خاضعة للضريبة ؛ ولا يستفيد هؤلاء المصدرون او الوسطاء من مبدأ الخصم والرد الضريبي ، فقد تم تعديل النص على نحو يخدم مصلحة الصناعة المحلية وتمكين هؤلاء من الاستفادة من خصم ورد الضريبة مما يقلل من تكلفة الانتاج ويشجع الصادرات ويحسن ظروف المنافسة للسلع المحلية اما السلع المستوردة .

٥- لم ينص القانون الحالي نصاً صريحاً على كيفية التعامل مع السلع المستوردة من الدول التي ترتبط مع المملكة باتفاقات تفصيلية تعفى بموجبها السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً ولغايات تجنب الاشكالات القانونية في تحديد مفهوم القيمة الواجب اعتمادها لغايات فرض الضريبة على هذه السلع . فقد تم تعديل نص المادة ١٥/ب بإضافة عبارة تمكن من إستيفاء الضريبة على السلع " المستوردة حسب القيمة المتخذة أساساً لاستيفاء الرسوم الجمركية مضافاً إليها تلك الرسوم والضرائب كما لو استوفيت فعلاً وذلك لغايات حماية الصناعة المحلية .

٦- لم ينص القانون على تحديد مهلة زمنية لتقديم الأقرارات الضريبية ودفع الضريبة على السلع الخاضعة لضريبة نوعية ، الامر الذي أدى الى التراخي في دفع هذه الضريبة . ولما كانت السلع الخاضعة لضريبة نوعية تشكل عماد حصة ضريبة المبيعات ولغايات الاسراع في دفع هذه الضريبة المحصلة فقد تم تعديل نص الفقرة ب من المادة ١٦ والتي أوجب تقديم

الاقرار ودفع الضريبة خلال خمسة عشر يوماً من انقضاء شهر المحاسبة .

٧- اختلاف وجهات النظر بين دائرة الجمارك والصناعيين حول تحديد مفهوم مدخلات انتاج السلع التي يتوجب خصم الضريبة المستوفاة عنها من اصل الضريبة المتوجبة على المنتج النهائي حيث ترى الجمارك ان مبدأ الخصم يطبق على مدخلات الانتاج التي تدخل في صلب العملية الانتاجية وقد تم الاتفاق مع ممثلي القطاع الخاص لدى مناقشة التعديلات المقترحة على القانون ، على تعديل نص المادة ١٩ ب/٢ بحيث يسمح للنص بخصم الضريبة المستوفاة على الخدمات وقطع غيار الماكينات الصناعية التي تنتج سلعاً خاضعة للضريبة بحد لا يتجاوز ٢٪ من قيمة هذه الماكينات سنوياً .

٨- عدم وجود نص في القانون يسمح برد الضريبة لغير المسجل ، وقد تم تعديل نص المادة ٢٠ بحيث يتمكن كل مصدر من استرداد الضريبة التي سبق وان دفعت على السلع المصدرة مما يشجع تصدير السلع المحلية ويحسن ظروف منافستها في الخارج .

٩- اقتصر نص المادة ٢٢ من القانون على اعفاء السلع المستوردة من قبل الدبلوماسيين ولم يشمل الصناعات المحلية .

وقد تم تعديل النص بشمول السلع المنتجة محلياً بهذا الاعفاء لتشجيع السفارات والهيئات الدبلوماسية على استعمال السلع المحلية .

١٠- ان الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون (تأخير تقديم الاقرار ودفع الضريبة) وبالمبلغ من ١٠٠ - ٥٠٠ دينار خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء شهر المحاسبة لا تحقق رادعاً كافياً لدفع المكلفين الى المبادرة بتقديم الاقرارات ودفع الضريبة المتوجبة وقد تم تعديل نص المادة ٢٦ بحيث أوجبت على المكلف دفع غرامة مقدارها ٢٪ من قيمة الضريبة على السلع الخاضعة لضريبة نوعية عن كل شهر أو أي جزء منه .

١١- ان الاعفاءات المنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون لم تتضمن تغطية شاملة للسلع التي يتوجب اعفاؤها مما اضطر الدائرة الى رفع الامر لرئاسة الوزراء واستصدار قرارات باعفاء العديد من السلع والخدمات وذلك حين اجراء التعديل .

وقد تم ادراج السلع التي تم اعفاؤها بموجب قرارات من مجلس الوزراء واضافتها الى الجدول

رقم (١) بالاضافة الى عدد من السلع الاخرى التي لم يتم اعفاؤها سابقاً ومن اهمها الماكينات الصناعية كما تم تعديل بعض بنود الجدول لغايات شمول الاعفاء للسلع المماثلة كالشيس بانواعه والمداحل والجرافات .

ثانياً : كذلك شمل التعديل النسبة العامة للضريبة من ٧٪ الى ١٠٪ وذلك لتحقيق حصيلة اوفر للضريبة سيما وان التوجه ينصرف الى تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع بالاضافة الى التخفيضات التي تمت خلال الفترة الماضية والتي سبقت هذا التعديل .

ثالثاً : تمويض الخزينة عن النقص في حصيلة الإيرادات الناجمة عن تخفيض نسب ضرائب الدخل على الارباح سواء للشركات أو الافراد أو زيادة الاعفاءات .

مكتبة العدل



السيد جودت السبول مقرر اللجنة القانونية :

دولة رئيس المجلس : معالي مقرر اللجنة المالية يرجو الاخوة أن يكون اجتماع اللجنة المالية يوم السبت والاحد القادمين الساعة العاشرة صباحاً لأهمية هذين القانونين وضرورة النظر فيهما من اللجنة الكريمة .

السيد الامين العام :

٤ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/٣٠ ، بشأن : مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

دولة رئيس المجلس : معالي مقرر اللجنة القانونية .

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بتاريخ ٢٦ ، ١٩٩٥/٨/٣٠ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان الاستاذ أحمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة معالي العين جودت السبول واصحاب الدولة والمعالي والسعادة الأعضاء السادة :-

زيد الرفاعي ، أحمد الطراونة ، سالم مساعده ، طاهر حكمت ، د . عبد اللطيف عربيات ، محمد عوده القرعان ، نذير رشيد .

كما حضر الاجتماع من الأعيان اصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة :-

عبدالله صلاح ، د . سميد القل ، أحمد سعود المدون .

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي وزير البريد والاتصالات السيد جمال الصبرية ، وعطوفة مدير عام مؤسسة الاتصالات السلوكية والاسلكية ، والمستشار القانوني معالي السيد عمر النابلسي . وذلك للنظر في مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ الحال الى اللجنة من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء الترخيص اللازمة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مواد مشروع القانون المذكور قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

ملاحظة : هناك تحفظ من معالي العين طاهر حكمت على المادتين (٤٣ ، ٨٦) من مشروع القانون .

حكم غير
أمين عام مجلس الأمة

اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون الاتصالات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الجنة القانونية
المادة ١:- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١:- موافقة	المادة ١: يسمى هذا القانون قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ ويعدل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢:- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢: موافقة بعد :- ١- سحب كلمة المؤسسة أيضاً ردت في القانون واستبدالها بكلمة (الهيئة)	المادة ٢: تكون الكلمات والعبارة حيث وردت في هذا القانون المعني بالمخصصات لها لفظ. ولم تكل القوية على غير ذلك.
		المادة ٣: الوزيرة : وزارة البريد والاتصالات الوزير : وزير البريد والاتصالات المؤسسة : مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات المتصلة يوجب احكام هذا القانون الحائض : حائض طلبة المؤسسة المورد العام : للمدين العام المؤسسة

مكتبة الأمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع
الاتصالات:- استقبال عجلة (الاكثرومقاطعية) بجولة (الكثرومقاطعية)		الاتصالات : نقل او ارسال او بحث او استقبال الاتصالات او الامتورات او المصور او التيارات سواء كانت قلبية او كلبية بالوسائل السلكية او اللاسلكية او البصرية او الاكثرومقاطعية وفي وسائل اخرى الاتصالات. المرجعات للجمعية: المرجعات الكثرومقاطعية التي نقل عن (٢٠٠٠) جهاز ترقي التي تترك في القضاء دون الحاجة الي مواصل محد الترجمة. شبكة الاتصالات العامة: منظومة الاتصالات او مجموعة من منظومات الاتصالات لتقديم خدمات اتصالات المستفيدين وفقاً لاحكام هذا القانون.
	موافقة	
	موافقة	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامعة كما وردت في المشروع
	موافقة	شبكة الاتصالات الخاصة: منظومة الاتصالات التي تتغل من قبل شخص واحد او مجموعة واحدة من الأشخاص لخدمة حاجاتهم الخاصة. الخط : السلك او الكابل او الالياف البصرية او الايروب او الموصل او موجه الموجه او أي وسيلة لنقل تستعمل او مخصصة للاستعمال في نقل الاتصالات بواسطة الطاقة الكهرومغناطيسية او الكهرومقاطعية. الجمعية للاتصالات اللاسلكية : الجمعية للاتصالات التي يمكن ربطها بطريقة مباشرة او غير مباشرة مع خط مرتبط مع شبكة اتصالات عامة. الجمعية للاتصالات اللاسلكية مع أحد المرخصين او الجمعية للاتصالات اللاسلكية خدمات الاتصالات العامة: الجمعية للاتصالات اللاسلكية التي تحصل على رخصة او تحتوي رخصة في تشغيل او ادارة شبكة اتصالات عامة او لخدمة مرخصين، لاسلكية وفقاً لاحكام هذا القانون.
	موافقة	
	المستفيد : موافقة مع اضافة (هم) بد عجلة (أحد المرخصين) ايضاً وردت في القانون. موافقة بعد اضافة (س) بعد تعريف المرخص (لتصبح المرخص لم) ايضاً وردت في القانون.	

مكتبة ابي عبد

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى: المقعدة في ١٩٩٥/٩/٧ ٤٧

کتابخانه

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	القرار جـ :- موافقة	(ب) وضع الخطط التي تساعد على تنفيذ الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات اتصالات مطبورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة.
	موافقة	(ج) متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة التعاقدية الدولية في قطاع الاتصالات.
	موافقة	(د) رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والاتحادات التربوية والجان التي تنتمي بشؤون الاتصالات والاشرف على تمثيل المملكة أمام تلك المحافل بالتشاور مع المؤسسة والوزارات

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	والدوائر المعنية.
	موافقة	(هـ) إصدار ميثاق الترتيب والأطعمة المتعلقة بتقديم قطاع الاتصالات ورقيها الى مجلس الوزراء.
	المادة ٤ :- موافقة	الاصول الثلاث مؤسسة تقديم قطاع الاتصالات تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى " مؤسسة تقديم قطاع الاتصالات " تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها هذه الصفة ان تملك الاموال المتولدة وغير المتولدة للازمة لتحقيق اهدافها وان تعسرف بها وان تتعاقد مع الغير وان تقدم بجميع الخدمات الضرورية بما في ذلك حق التقاضي وان تقيدها في

المادة ٤ :-
موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مكتبة الامم المتحدة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥ :- موافقة	المادة ٥ :- الاجراءات التنفيذية لمجلسي العلم الذي لا يملك لفر. يكون مقر المدرسة في عمان ولها ان تتبعه مكاتبها في أي مكان في المملكة.
المادة ٦ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦ :- موافقة	المادة ٦ :- يقول المدرسة للمعلم التالية:- ١- يتسلم قطاع الاتصالات في المملكة من خلال تطبيق البيئة المقررة توفر خدمات الاتصالات العامة للمستفيدين بما يواكب تطور تكنولوجيا الاتصالات ويلبي احتياجات الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات على أسس غير احتكارية وتتبع الاستقلال والشفافية في قطاع الاتصالات.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		المادة ٦ :- ب- نشر الوعي العلم لأهمية مرفق الاتصالات والنقل على توفير خدمات الاتصالات بأوضاعها بما يلبي لحاجات و رغبات المستفيدين في جميع مناطق المملكة ومراعاة تقديم الخدمات بمواصفات مقبولة وكفاءة مالية وفق قواعد المنافسة. ج- حماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات وتقديم خدمات الاتصالات وفق الاعمال اللائمة للوزن تلك الجهات بالتقيد بشروط الترخيص بما في ذلك توزيعية ومحتوى الخدمات والعمل على تطويرها.

مكتبة امانة العمل

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/٧ م ٥٣

کتابخانه المجلد

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
		١) التسميى المجلس للوزراء يفتح الراضين اللازمة لانشاء وتشغيل ولوازة شكايات الاصالات عامة وتقيم خدمات الاتصالات المستقبلين على اتمس تالسية عاظمة وتجديها وتحليلها والناظيا وفق احكام الوقن والاطمة وبرقية تنقية قنوطها والاعلان عن منح تلك الراضين في الوجدة الى سمية
		٢) منح الصلاحيح لانشاء شبكات الاتصالات الخاصة وتعليقها والارضا ووضع الشروط للارمة لتعنها والاعلان عنها
		٣) منح الراضين اللازمة لاستعمال الموجات اللاوية للخدمة في مجالات الاتصالات

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
		٤) اصدر القرارات المتعلقة بسمية المؤسسة وتصويها ملحق بفتح اشكال الاحكام المتعلقة وتخصيص الموجات اللاوية وتوفر الخدمات
		٥) اعتماد معيار ولسمس تحديد اسعار الخدمات المقدمة من الراضين المستفيد واعتماد اسعاره بناء على تالفه، وتحديد اسعار الخدمات في حالة عدم وجود للمنافسة
		٦) اصدر القرارات المتعلقة بسمية المؤسسة وتصويها ملحق بفتح اشكال الاحكام المتعلقة وتخصيص الموجات اللاوية وتوفر الخدمات
		٧) اصدر القرارات المتعلقة بسمية المؤسسة وتصويها ملحق بفتح اشكال الاحكام المتعلقة وتخصيص الموجات اللاوية وتوفر الخدمات

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المدة في ١٩٩٥/٩/٧ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	(٨) وضع مزاولة المؤسسة ورأسها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
موافقة	موافقة	(٩) تعيين الأجهان الاستشارية اللازمة لمساعدة المؤسسة في تنفيذ واجباتها.
موافقة	موافقة	(١٠) النظر في الاعراضات المقدمة اليه على قرارات لتعديل النظم واليات فيها ولا يجوز للتعديل النظم في هذه الحالة الا بقراره في التصويت عليها.
موافقة	موافقة	(١١) اعتماد مرافعات ومفاديس قبية لربط وتوصيل أجهزة ومعدات الاتصال بشبكات الاتصالات الدولية.
موافقة	موافقة	(١٢) اعتماد خطة توزيع وطنية لخدمات الاتصالات الدولية بما يتفق مع احكام هذا القانون.
موافقة بعد فسخ طلب كسبة (الاستخراج) والامتناع عنها بكلمة (تخديد).		(١٣) - فتراح للوقود التي تتلقى للمؤسسة من الرخص والتمويل.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	(١٤) تحديد اجور لخدمات التي تقدمها المؤسسة.
موافقة	موافقة	(١٥) منح المزايا للادارة وتعليم احوال واستعمال أجهزة لخدمات متعددة الاخراف الاتصالات الدولية، والخاصة او قسما من متعددة وكذلك مرافعة استخدمات هذه الأجهزة.
موافقة	موافقة	(١٦) مرافعة الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات وتعليم احوالها بما في ذلك رقابة لاسر تلك الخدمات.
موافقة	موافقة	(١٧) مرافعة استخدمات للوجبات للزبانية لمتابعة وضيقها ومرافعة الأجهزة للمتابعة بالاتصالات لارافعة بما يتفق مع المعايير المستعمدة من النواك والجهات الدولية التي تعنى بمرافعات ومفاديس الاتصالات ومراجعة الاترا لامت الدولية في هذا الشأن.

هكذا منه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	١٨) اخذت في الاعتبار وتاخذ بعين الاعتبار الخاصة بالهجرة الاصل للقرية التي تريد يشيكت الاصل المدة او الهجرة الاصل الى بوليسية الفوائد الكورنقراطية والاصل عنها في القرية الرسمية
موافقة	موافقة	١٩) مصدر تقرير سقوي بين تقاطعات الموسسة وقوارقها والطور الذي حرا على خدمات الاتصالات وخط للموسسة الاستقبلية
موافقة	موافقة	٢٠) التسيب الى الوزير لاعلان قائمة والمعاملات القوية المستخدمة في قطاع الاتصالات ومدارها الممثلة في المانة وتنشرها في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	٢١) المحس ان يوضع بعض صلاحياته الى المدير العام او الى اي من موظفي الموسسة بفتح الصلاحيات المنصوص عليها في البيان من (١-٤) من الفقرة (١) من هذه المادة وتختص المحس قراره في هذه الحالة بالاجماع او بأغلبية خمسة أصوات.
موافقة	موافقة	٢٢) المحس في سبيل توليه بالمهام والواجبات الموكلة به بموجب الحكم هذا القانون.
موافقة	موافقة	٢٣) ان يتفق مع هيئات متخصصة او مؤسسات علمية او فنية او يتعاون مما التزم بعض وظائف الموسسة وبها.

المادة ١٣ :-
موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٤ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	ب- ان يهدف بعض المهام التي للمرسلة الى جهات حكومية اخرى تلك الفترة الفنية والادارية اللازمة لذلك.
	المادة ١٤ :- موافقة	المادة ١٤ :- يؤرخ للمجلس مرة واحدة على الاقل في الشهر بدعوة من رئيسه تكون الاجتماع فترتيا اذا حضره حصة من الاعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نفيه واحدا منهم ويؤخذ للمجلس قراره بالاجماع او بأغلبية الاصوات وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس اللجنة الى جانبه ولا يجوز الاعتراض عن التصويت وطى المخالف تسجل مخالفة في محضر الاجتماع.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	ب- يجوز ثلاثة من اعضاء المجلس ان يطلبوا خطرا من رئيس المجلس دعوة للمجلس للاعتقاد بالبحث امور محددة ويجب دعوة المجلس في هذه الحالة الى الاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تسمية الطالب.
	موافقة	ج- يجب الرئيس أمين سر المجلس من موظفي المؤسسة يقرى تنظيم جدول اعماله وتسجل محاضر الجلسات ويخط الفهرز والمعاملات الخاصة بالمجلس والتبليغ باني واجبات او اصال يكتب به.

محضر الجلسة

قرار اللجنة	قرار مجلس التراب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٥ :- موافقة كما وردت من مجلس التراب.	القرار (٦) شطب الصادرة التالية (بمؤلاه للغيراء والمستقبلين) الواردة في نهاية الفترة واستبدالها بكلمة (هم)	د- المجلس ان يقرر دعوة خديراء او مستقبلين لإجاءه او انهم ومقر حاتم في المواجهين المعروضة عليه وله ان يقرر تشكيل لجنة او اجان فنية واستشارية لتقديم المشورة له او للمدير العام والمجلس هو ان مصرف مكالات او اجور لمؤلاه للغيراء والمستقبلين.
	المادة ١٥ :- الفترة ا:- شطب الصادرة التالية (مدة اربع سنوات قليلة للتجديد لمدة واحدة فقط) الواردة في السطر التالي منها	١- يعين المدير العام بقرار من مجلس الجزراء بقاء على تسبب من المجلس ويكون ذلك القرار ببل ادة ملكه سلبية لمدة اربع سنوات قليلة للتجديد لمدة واحدة فقط وتتمنى خدمته بالطريقة ذاتها.
		ب- تحدد الحقوق المالية للمدير العام بقرار من مجلس الوزراء.

قرار اللجنة	قرار مجلس التراب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٦ :- موافقة كما وردت من مجلس التراب.	القرار (١٦) :- إعلاء صياغتها على النحو التالي:- ج- اقتراح مشاريع الانظمة المتعلقة بهم للمؤسسة وواجباتها وتقديمها الى مجلس الادارة تعديلاً لبرضاها على مجلس الوزراء.	المادة ١٦ :- يكون المدير العام مسؤولاً أمام المجلس عن سير احوال المؤسسة فنياً وإدارياً وماذا وتلق به للمهم والواجبات التالية وله صلاحيات إصدار القرارات والفعلات اللازمة لذلك:- ١- تنفيذ السياسة العامة المقررة قطاع الاتصالات وسيراج المؤسسة. ب- اعداد البرامج والخطط التي تكلل بتطوير قطاع الاتصالات وتوسيع خدماته وعرضها على المجلس لدراستها والموافقة.
	القرار ج:- إعلاء صياغتها على النحو التالي:- ج- اقتراح مشاريع الانظمة المتعلقة بهم للمؤسسة وواجباتها وتقديمها الى مجلس الادارة تعديلاً لبرضاها على مجلس الوزراء.	ج- اقتراح مشاريع الانظمة المتعلقة بهم المؤسسة وواجباتها وتقديمها الى مجلس الوزراء.

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/٧ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	د- الاعتراف على قيام الجهاز التنفيذي للمؤسسة بواجباته، وتنسيق العمل بين المؤسسة وبين الجهات الاخرى ذات الصلة.
	موافقة	هـ- توفير الامكانيات البشرية والتقنية اللازمة لقيام المؤسسة بواجباتها ، وتفويض الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للمؤسسة.
	موافقة	و- جمع المستندات المتعلقة بطابع الاتصالات التي يراها ضرورية لعمل المؤسسة والتي تستخدمها على تنفيذ واجباتها والقيام بمسؤولياتها واصلاح التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس او يطلبها مجلس الوزراء من المؤسسة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	ز- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس.
	موافقة	ح- اقتراح عوائد الرخص والتسليمات واجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
	موافقة	ط- مراقبة التزام المرخصين بشروط الترخيص وخلافه مرفقة استخدام الميركات الوطنية.
	الفترة (و) موافقة مع شطب كلمة (السياسات) والاستغناء عنها بكلمة (السياسة).	ي- فتح الاجراءات المتناسبة لردم المرخصين بالتحقق بشروط الترخيص وتم ازالة الامتيازات المالية للاتصالات.
	موافقة	ك- اقتراح لمراسمات والمفاتيح التقنية اللازمة للسماح بدخول أجهزة الاتصالات المختلفة الى المملكة واغلاق المراسمات بعد افعالها.

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستغالية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/٧م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الفترة (ع) موافقة مع شطب كلمة (تعيين)
المادة كما وردت في المشروع ج- النشر في النشرات بين المرشحين حول الأمور المالية والتفصيلية والادارية سواء يتولى هذه المهمة بنفسه او تعيين غيره للقيام بذلك. ف- القول بطلان اتصال او مهام وكلمة الحاجين بها مما له علاقة بتقيد أحكام هذا القانون.	المادة ١٧ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة (ع) موافقة مع شطب كلمة (تعيين) والامتناع عنها بكلمة (بتعيين).

الحمد لله

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٨ - موافقة	المادة ١٨ - تتكلف السوراء المالية للموسسة من المصارف التالية:- أ- السوراء التي تنتمي لها من الرخص والتصاريح وعوائد تجديدها. ب- الأجر والاراءات التي تتقاضاها الموسسة عن الخدمات التي تقدمها. ج- الضرائب التي يتم تحميلها بموجب أحكام هذا التقانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاها. د- الهيئات التي تحصل عليها للموسسة بموافقة مجلس الوزراء. هـ- الأموال المخصصة لها في النوازيعة العامة للدولة. و- أي قرار آخر يوافق عليها مجلس الوزراء. المادة ١٩ - أ- يكون للموسسة موارثتها المستقلة ويتم إقرارها والمصاريف التشغيلية لها من قبل المجلس ووافق عليها مجلس الوزراء.

المادة ١٩ -
موافقة كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	المادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للموسسة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في العاشر والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة تسميها. ج - على المجلس أن يعين، بمقتضى حسابات تقديرية، يوافق عليها مجلس الوزراء لتحقيق حسابات الموسسة ووافق عليه إلى مجلس الوزراء. د - تكون القروض التي يتحقق لدى الموسسة إلى الخزنة المالية للدولة.

المادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للموسسة في الأول
من شهر كانون الثاني وتنتهي في
العاشر والثلاثين من شهر كانون
الأول من السنة تسميها.
ج - على المجلس أن يعين، بمقتضى حسابات
تقديرية، يوافق عليها مجلس الوزراء لتحقيق
حسابات الموسسة ووافق عليه إلى
مجلس الوزراء.
د - تكون القروض التي يتحقق لدى
الموسسة إلى الخزنة المالية للدولة.

محضر الجلسة السابعة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		د- تغير أسواق المؤسسة وحقوقها لدى الغير أسواقاً أميرية تسم جلائها وتحصيلها وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية للصندوق به وإجراءات تطبيق أحكام هذه القارة ويقر من المقرر المسم جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٠ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٠ - ١ - تطبق مطلق المادة (مع مراعاة أحكام المادة (٢١) من هذا القانون) ولستتاليها بمطابقة (مع مراعاة ما ورد (طبقاً) (لنصن) في هذا القانون).	المادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام المادة (٢١) من هذا القانون لا يجوز إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات جوية أو خفية إلا بعد الحصول على ترخيص أو تصديق وفق أحكام هذا القانون.
المادة ٢١ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢١ - ١ - اتفاقية كلمة (بها) بعد كلمة (خاصة) الواردة في السطر الثاني. ٢ - اختلافة عبارة (على أن يتم إعلام اللجنة حكماً بذلك) لتعريف القارة.	المادة ٢١ - أ- للوزارات والوزراء الحكومية والمؤسسات العامة إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة دون الحصول على تصديق بذلك باستثناء الأحكام المتعلقة بالتعليم الموجهات للزراعة.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	ب - لمجلس الوزراء بناء على ترسيب من المؤسسة استثناء أشخاص اختاروا من شروط الحصول على تصاريح إفتاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة. المادة ٢٢ - يجوز إنشاء شبكة اتصالات ملكية خاصة وتشغيلها دون تصريح أو ترخيص إذا كانت تلك الشبكة مخصصة للربط بين أجزاء البقار الواحد أو القارات المتخورة إذا كانت القارات مملوكة أو مشفوعة من قبل شخص واحد، وعلى أن يتم الحصول على موافقة المؤسسة عند ربط هذه الشبكة مع شبكة الاتصالات للأمة أو شبكة خاصة أخرى.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٣ - موافقة	المادة ٢٣ - يجوز للجهات والأشخاص الذين تم استشارهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون أن يربطوا شبكات الاتصالات الخاصة بعضها ببعض أو مع شبكات الاتصالات العامة بناء على اتفاق خطي يتم التوصل إليه فيما بينهم بموافقة المؤسسة.
المادة ٢٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٤ - موافقة	المادة ٢٤ - لا يسمح للجهات والأشخاص الذين تم استشارهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون بتقديم خدمات اتصالات تجارية المستقلين أو المشتريين على شبكات اتصالات خاصة إلا بعد ترخيص هذه الشبكة كشبكة اتصالات عامة من المؤسسة وفق أحكام هذا القانون.

مكتبة المجلس

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٢٥ - ١- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يقرر ترخيص نوع معين من خدمات الاتصالات سواء على كامل أراضي المملكة أو في جزء منها وعلى مجلس الإدارة في هذه الحالة أن يقرر الإعلان عن تلك وأن يختار لحد الامتياز المبنية في القرية (ب) من هذه المادة وثاناً لتسمية الخدمة.	المادة ٢٥ - ١- عدلت القرة - ١- شطب عبارة (وأن يختار) الواردة في السطر الخامس منها. امثلة حرف (ب) الكلمة (حد) تصبح بكلمة (واحد).	المادة ٢٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
ب- تمنح الرخصة التي تصدر بمقتضى القرة (١) من هذه المادة بأحد الأساليب التالية:-	القرة ب- اعادة صياغة القرة ب- على النحو التالي:- ب- تنفيذاً لأحكام القرة - ١- من هذه المادة يعلن المجلس عن قراره بأحد الأساليب التالية وعلى أن يحدد ما يتعلق بكل بند منها بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية:-	

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
١- الإعلان عن الرغبة في ترخيص الخدمة بموجب ضوابط عامة، وفق الأسس والشروط التي يقرها المجلس.	١- موافقة	
٢- فتح باب تقديم الطلبات لترخيص خدمة جديدة لكل من تقرر فيه الشروط التي يقرها المجلس.	٢ - موافقة	
٣- عرض تقديم خدمات على الأشخاص المرشحين لتقديم خدمات جديدة داخل المملكة.	٣ - موافقة	
المادة ٢٦ - يراعى عند الإعلان عن الرغبة في منح ترخيصه الأمور التالية:-	المادة ٢٦ - شطب مطلع المادة واستبداله بالصيغة التالية:- (والاضافة الى الشروط القوية واية شروط اخرى يراعى في اجراءات منح الرخصة الأمور التالية:-	المادة ٢٦ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة السابعة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
	موافقة	١- ان تتاح للرخصة لجميع الراغبين في الحصول على الرخصة لتقديم بروضهم أو طلباتهم اذا توافرت لهم الشروط المحددة.
	موافقة	ب- ان يكون المرشح أو الطالب قسماً على اساس التعهد بتوفير الخدمة الى جميع الراغبين في الحصول عليها في مدة معقولة وبأجور عادلة.
	موافقة	ج- ان تكون خفاصة العرض مبنية على اساس المنفعة العامة والمشروعة مع خضالي الرخص المالية
	موافقة	د- ان تكون خطط طوارئ للترخيص مقدمة على استعمال تقنية حديثة مع الاستفادة من شبكات الاتصالات القائمة بما أمكن.
المادة ٢٧ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٧ :- موافقة	المادة ٢٧ - على المقدم للحصول على الرخصة ان يوافق بالتالي:- ١- بواكث مقبولة التعريف بمقدرة طالب الرخصة الفنية والإدارية على تقديم الخدمة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
	موافقة	ب- بواكث مقبولة التعريف بمقدرة طالب الرخصة المالية ومصادر تمويل المشروع.
	موافقة	ج- لسن تسخير الخدمات المقترحة وطريقة احتسابها.
	موافقة	د- اوضاع الخدمات المقترحة والمنطقة الجغرافية التي تنطهر التقنية المستخدمة في الخدمة.
المادة ٢٨ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	هـ- أي بواكث لم يوافق لفرع يقررها المجلس.
	موافقة	المادة ٢٨ - المجلس الحق بأن يقرر استبعاد أي من المرشحين اذا رأى ان تشتركيهم في المناقصة على الرخص الجديدة يؤدي الى نوع من الاحتكار.
المادة ٢٩ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٩ - موافقة	المادة ٢٩ - يحسد الرخصة بقرار من المجلس على ان يطعم عدد ذو صفة ادارية ويخصص الشروط التقنية بالامانة الى أي شروط أخرى يخصص عليها في هذا القانون أو الأنظمة المستأنزة ويقتضاه أو أي استثناءات يقرها المجلس.

مكتبة الأمانة العامة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أ- موافقة	أ- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	أ- لمرافق المستقلة للموسسة عن الرخص وحفظها وعرفها تجديدها وأي علاقات أو حقوق مالية مشروعة أو دورية يوجب على المرخص فيها.
ب- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ب- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ب- التزام المرخص بتقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الرخصة التي يطلبها المؤسسة من المرخص من حين لآخر أو بشكل دوري والسماح لموظفي المؤسسة بالتحقق من صحة المعلومات.
ج- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ج- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ج- التزام المرخص باي تعليمات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاقتصادات بما في ذلك شروط عبور الاشتركة بين المستفيدين والمرخص.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أ- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	أ- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	أ- لمرافق المستقلة للموسسة عن الرخص وحفظها وعرفها تجديدها وأي علاقات أو حقوق مالية مشروعة أو دورية يوجب على المرخص فيها.
ب- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ب- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ب- التزام المرخص بتقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الرخصة التي يطلبها المؤسسة من المرخص من حين لآخر أو بشكل دوري والسماح لموظفي المؤسسة بالتحقق من صحة المعلومات.
ج- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ج- موافقة ب- موافقة بعد شطب كلمة (والمساح) الواردة في السطر الثاني إضافة حرف (و) لكلمة (موظفي) تصبح (وموظفي).	ج- التزام المرخص باي تعليمات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاقتصادات بما في ذلك شروط عبور الاشتركة بين المستفيدين والمرخص.

مجلس الاعيان

محضر اجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/٧ م ٨٣

کتابخانه

۱۰۰۰

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	ب- يجوز الترات المساحة والأجهزة الأبنية استخدام الموجات الكهرومغناطوية المخصصة لها بدون ترخيص على أن لا تتسبب بالتشويش على الموجات الأخرى.
المادة ٣٢ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٣٢- موافقة	المادة ٣٢- لا تخضع للحالات التالية مخالفة الأحكام المادة (٣١) من هذا القانون:- ١- الموجات التي تصدر عن الأجهزة الكهرومغناطية بشكل تلقائي ناتج عن الاستعمال العادي لتلك الأجهزة.
	موافقة	ب- أجهزة البيت والاستقبال الداخلي والتلفزيوني.
	موافقة	ج- تشغيل محطات لاسلكية خاصة ومصممة لاستعمالها من قبل المؤسسة إذا كانت تلك الأجهزة مثبتة في حائل أو عتلات موافق عليها من المؤسسة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	موافقة	د - استعمال محطات موزعة من شخص مرخص على أن يكون استعمالها مسؤولاً به ضمن شروط الرخصة وبصورة لا تتخالف لأحكام هذا القانون وسنقر التشريعات المعمول بها.
المادة ٣٣ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٣٣- موافقة	المادة ٣٣- شكل لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للترددات " بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشييد الوزير يشترك في عضويتها ممثلون عن الجهات العسكرية والأمنية المختلفة ومؤسسات الأمان والتفريغ وسلامة الطيران المدني والأجهزة التي تملكه اصضاء من ذوي الاختصاص ويختار من مجلس الوزراء من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس.
	موافقة	ب- تنقل اللجنة تقديم المشورة حول تطبيق استخدام الطيف الترددي.

تمت

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٤ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره أكثرية اعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم وتتخذ اللجنة توصياتها بالإجماع أو أكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوتت رئيس الاجتماع الى جانبه.
	موافقة	د- يعين رئيس المجلس أحد موظفي المؤسسة للقيام بهام أمين سر اللجنة بقولي: اعداد جدول أعمال اجتماعاتها وتسجيل محاضرها وحفظ وثائقها ومعالجتها وتنفيذ جميع الأمور الادارية التي يكلف بها.
	المادة ٣٤ :-	المادة ٣٤ - بقولي المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية وضعت خطة لتفويض الامرات الكهرومخاطباتية ومراجعتها ومخبرها كما نصحت الحاجة الى ذلك وتضمن:-

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	١- تقسيم الطلوع للفردي الى حزم يساعد للموسسة على تنظيم استخدام الترددات مع مراعاة تعليمات الاحاد الدولي للاتصالات.
	موافقة	ب- تفويض ترددت او حزم ترددت للاتخدام العسكري والامن والمخبر طبيعة كل منها.
	المادة ٣٥ :- موافقة	المادة ٣٥ - مع مراعاة الاستثناءات المفصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون لا يجوز اهداء أو استعمال أجهزة إرسال تستخدم للموجات اللاسلكية على اراضي المملكة أو على سفينة أو طائرة مسجلة قسري للمملكة ما لم يتم الحصول على رخصة أو تصريح وفقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز لرجال أجهزة إرسال رادوية الى المملكة إلا اذا اجازت المؤسسة لرجالها.

محضر الجلسة السابعة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		ب- نوع ومؤهلات كل من التوابع وجهاز الإرسال.
		ج- حدود المنطقة الجغرافية المبرمجة بها بالخدمة الأجهزة المتكاملة.
		د- الموقع الذي يقوم عليه التوابع.
		هـ- كفاءة الشخص الذي يقدم بتقبل الجهاز.
		و- أي شروط تقنية أخرى تساعد على استخدام الترددات بفعالية.
		الفصل السادس
		توحيد الرخص وتحويلها وإتقانها
		المادة ٢٨ - تحدد مدة رخصة الاتصالات الخاصة أو رخصة استخدام الترددات بمدة معينة وتتم تجديد ما يوجب تجديدا تصدرها اللجنة.
المادة ٣٩ - مؤقتة كما وردت من مجلس النواب.		

۱۵۰۰

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٣٩ - موافقة	المادة ٣٩ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة للمجلس أن يقرر تعديل شروط أو أكثر من شروط الترخيص، وتفتح الاجراءات التالية في التعديل:- ١- يتاح للمجلس الترخيص اشتمالاً خطياً بالتعديل وأسبابه والمدة المقررة للتقيد والترخيص ٢- تقدم اعتراضه على ذلك التعديل خلال المدة التي يحددها المجلس. ٣- على المجلس أن يدعو المرشحين المتأهلين للمناقشة وسماع أسباب اعتراضه وله أن يقرر بالنتيجة إما إقرار التعديل أو سحب مقترح أو قبول الاعراض.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	ب- لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد المرشحين دون المرشحين الآخرين إذا توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل في شروط ترخيصهم أيضاً.
	المادة ٤٠ -	المادة ٤٠ - للمجلس أن يقرر إلغاء الترخيص كلياً أو لخدمة معينة أو في منقطة معينة في أي من الحالات التالية:- ١- إذا ارتكب المرء من مخالفة لشروط الترخيص أو لأحكام هذا القانون أو خالف تعليمات المجلس أو الحق ضرراً بالغاً بالغير ورفض تصويب أوضاعه أو ملامته، بالرغم من توجيه إنذار خطي له من قبل المدير العام، أو تأخر عن تنفيذ تعليمات المؤسسة بجهة توريد على (٢٠) يوماً دون سبب مقبول وتفتح به المجلس.

مكتبة العدل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	ب- اذا كانت الخدمات المقدمة من المرخص دون المتبقى المطلوب وقامت بقبه بشكوى تحققت للموسسة من مسحها وأقر مرفق خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
المادة ٤٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤١ - موافقة	المادة ٤١ - تلغى الرخصة اذا تخطت المرخص عن دفع الموائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر.
المادة ٤٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٢ - مطلب كلمة (الشخص)	المادة ٤٢ - تلغى الرخصة حكماً بفسخية الشخص المرخص أو إعلان إفلاسه أو تقديمه
المادة ٤٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٣ - موافقة	المادة ٤٢ - لا يحق المرخص الذي ألغيت رخصته وفقاً للقانون المطالبه بإلي ترميض أو يستردك أي عر قد دفعت من أجل الحصول على الرخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٤ - موافقة مع شطب كلمة (شخص)	المادة ٤٤ - على المرخص أن يتقح عن قبول ائتمراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تأليغه بإلغاء الرخصة، ولا يجوز له الاستمرار بعمله اعتباراً من تاريخ إلغاء الرخصة الا بالالتزم الضروري واللازم لانتقال المشتركين الى شخص مرخص آخر
المادة ٤٥ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٥ - موافقة	وبموافقة خطية من الموسسة.
المادة ٤٦ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٦ - موافقة مع شطب كلمة (الشخص)	المادة ٤٥ - لا يحق للشخص الذي ألغيت رخصته أن يقدم للحصول على رخصة قبل مرور خمس سنوات على إلغاء رخصته.
		المادة ٤٦ - لا يجوز قرار إلغاء الرخصة دون حق المشتركين بمطالبة معاقلة ألت الشخص
		المادة ٤٦ - لا يجوز قرار إلغاء الرخصة دون حق المشتركين بمطالبة بالتعويض أو حق التعويض
		المادة ٤٦ - لا يجوز قرار إلغاء الرخصة دون حق المشتركين بمطالبة بالتعويض أو حق التعويض

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/٧م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٧ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٧ - موافقة	المادة ٤٧ - تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل والنشاط المرفقة على تعيين الرخصة إلى شخص آخر وفقاً للشروط والموارد المقررة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٨ - موافقة	الفصل السابع الأملاك الثغرية وأجهزة الاتصالات المادة ٤٨ - ١- للوريسة أن تقرر إلزام كل مستورد بأن يطلب من المورد إصداق بملقة تدريغ على الأجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت حماية المسؤولية. ب- إذا لم تتكمن الجهات المختصة بالتعليق على المحلات والأجهزة من التحق من توفر المواصفات فيها فجعلها إلى الوريسة التي تقوم بفحصها التأكيد من مطابقتها للمواصفات المستخدمة وذلك مقابل الأجر الموقرة.

مكتبة الأحياء

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٩ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	ج - على المؤسسة أن تظن من قيسة الأجور التي تتقاضاها عن فحص الأجهزة التي يطلب إحالتها موافقة خاصة.
المادة ٥٠ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٩ - موافقة	المادة ٤٩ - المستورد أو الراغب بإحلال أجهزة اتصالات لم تكن المرصقات الخاصة بها أن يقدم إلى المؤسسة طلباً منها إصدار موافقة المؤسسة على استيراد تلك الأجهزة على أن يبرز الطلب بطلب الفكرة المقدمة الذي يبين مصلحتها وذلك بالتسليم مع الجهات المعنية.
	المادة ٥٠ - موافقة	المادة ٥٠ - يخضع تصحيح أي أجهزة اتصالات مدونة السيراق داخل المملكة للمرصقات القياسية المقدمة من الجهات المختصة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥١ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥١ - موافقة	المادة ٥١ - يعرض المدير العام تطبيقات تبين إجراءات الحصول على الموافقة على إحلال معدات والأجهزة الاتصالية إلى المملكة أو استبدالها أو المتاجرة بها والشروط اللازمة لنجاحه تلك الموافقات.
المادة ٥٢ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٢ : موافقة.	الفصل الثامن من إلية المرخصين وحماية المستفيدين المادة ٥٢ : على كل مرخص تقديم خدمة اتصالات عامة أن يفيء قسماً خاصاً لتلقي شكاوى المستفيدين والمستهلكين وأن يسلم على تلقي شكاوى المستهلكين إذا كانت تتفق بمستوى الخدمة ونوعيتها أن طرحتها.

تكملة المادة ٥٢

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥٣ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٣ : شطب كلمة (اصلاح) والاستعاضة عنها بكلمة (موافقة).	المادة ٥٣ : لا يجوز المرخص أن يقدم على تغيير لاحة اجوده او اسعاره الا بعد إعلام المؤسسة والاعلان عن الامصار الجديدة قبل سريلها بمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر.
المادة ٥٤ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٤ : موافقة.	المادة ٥٤ : اذا تلقت المؤسسة شكاري جامعية بوجود قصير من المرخص أو وجود خلاف بين المرخص والمستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخاللة شروط الرخصة، للمؤسسة أن تحقق في أسباب الشكوى وأن تقرر ما تراه مناسبا ويعتبر هذا القرار نهائيا وملزما للمرخص.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٥ : موافقة.	المادة ٥٥ : على المرخص أن يقدم إلى المؤسسة تقريراً سنوياً يبين فيه الجوانب الفنية والادارية والمالية المتوفرة التي تضمن تقديم الخدمة المرخصة للمستفيدين بالمستوى المطلوب.
المادة ٥٦ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٦ : موافقة.	المادة ٥٦ : تختار الكلمات النهائية والاتصالات للخدمة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاء حرمتها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.
المادة ٥٧ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٧ : - موافقة.	المادة ٥٧ : - المشتري أو أحد أفراد عائلته الباقيين الذين يشكلون معه أن يطلب من المرخص خطياً ومنح هاتفه تحت الرخصة بحيث تلقى مكالمات أو عاجل أو لأي سبب آخر وفي هذه الحالة على المرخص أن يراقب الاتصالات التي تجري مع ذلك

محضر الجلسة السابعة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		المهاتف وأن يفتح المؤسسة باسم صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج بمراسلات سرية.
	ب- موافقة.	ب- إذا كان صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج أحد المشتركين مع نفس المرخص فليس المرخص أن يتخذ الاجراءات التالية وإبلاغ المؤسسة بذلك:
	١- موافقة.	١- توجيه إنذار خطي له إذا صدر الإزعاج عن هاتفه لمرة واحدة أو أكثر خلال مدة المراقبة الأولى.
	٢- موافقة.	٢- فصل الهاتف لمدة عشرة أيام إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثانية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	٣- موافقة.	٣- فصل الهاتف لمدة ثلاثين يوما إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثالثة.
	٤- موافقة.	٤- فتح الاشتراك بالهاتف إذا صدر أي إزعاج عنه خلال مدة المراقبة الرابعة.
		لما إذا كان ذلك الهاتف مرتبطا مع شبكة تعود ملكيتها لمرخص آخر فليس المؤسسة أن تكلف ذلك المرخص بتقيد الاجراءات المبينة في هذه الفقرة.

مكتباته الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ج- موافقة.	ج- موافقة.	ج- الموسسة أن تتفق مع الجهات المختصة على إجراءات أخرى تتبع لتقديم الشكاوى بسبب تلقي مكالمات الإزعاج والإجراءات التي تتم فيها متابعة تلك الشكاوى والطلبات التي تقع على عاتق المرخصين من أجل ضبط المعتاكين وتقييمهم للضمان.
المادة ٥٨ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٨ : إضافة كلمة (والأجور) بعد كلمة (الرسم).	المادة ٥٨ : لا يجوز سحب الخدمة الهاتفية أو إلغاؤها عن أحد المشتركين ما لم يكن المشترك قد تسبب بأضرار مالية على الشبكة أو استخدام الهاتف استخداماً مخالفاً للقانون أو تخلف عن دفع الرسوم المستحقة على الرغم من إذاره خطياً.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥٩ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٥٩ : موافقة.	المادة ٥٩ : تتحقق الموسسة من التزام المرخصين بضرورة الترخيص ولكم القانون ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها: أ- القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات. ب- فحص سجلات المرخص الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المتبعة لإصدار الترخيص وتحتها. ج- التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين وشكاواهم. د- الإخطار على سجلات المبيعات والأعمال لدى المرخص للتأكد من خطية وأمانة الخدمة.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦٠ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٠ موافقة بعد : اضافة العجوة التالية (خلال مدة شهر من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار قطعيًا) نهاية المادة.	المادة ٦٠: تنوى المؤسسة الفصل في الشكاوي القنية وللتشغيلية والادارية من المرخصين على المرخصين الآخرين حول أسباب الخلاف بينهم حيث يتولى المدير العام القيام بإجراءات التسمية أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعيّنهم لهذه الغاية ويمكن قرره واجب التقييد فمرد صدوره. ولاي ممن الطرفين الاعتراض على هذا القرار لسحق المجلس.
المادة ٦١ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦١ : موافقة.	المادة ٦١: يتقدم المرخص بتشغيل شبكة اتصالات عامة بإعداد دليل عن جميع المرصحات المتعلقة بهذه الشبكة والمشتريين فيها وتقدم خدمة الدليل للراغبين بالاستفادة منها وفقا للتعليمات التي تصدرها المؤسسة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦٢ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٢ : موافقة.	الفصل التاسع مسألة الضريبة المادة ٦٢: للمدير العام أو من يوفضه خطياً حق الدخول إلى أي مكان يفتحه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مرخصة أو أجهزة تشتمل التشويش على شبكات الاتصالات أو تمرس فيها أي تشابكات مخالفة لهذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه ولم يمتثل تقويض المكان باستثناء بيوت السكن حيث يجب الحصول على إذن من المفتي للنم التفتيش قبل الدخول إليها وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن ينظم محضرًا بذلك ويضعه إلى الدبر العام.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٣ : أ- موافقة مع إضافة عبارة التالية الى آخرها (شريطة التقييد بشروط الضبط المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به).	المادة ١٣ : أ- يعتبر موظفو المؤسسة المفتوضون بضبط المخالفات من رجال الانضباط المدنية ويعمل بالانضباط المنتظمة من قبلهم إلى أن يثبت حكمها.
المادة ١٤ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٤ : أ- موافقة. ب- موافقة.	ب- على السلطات المدنية والعسكرية وقرى الأمن التام أن تقدم لموظفي المؤسسة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.
		المادة ١٤ : أ- لموظفي المؤسسة ضبط أي أجهزة أو معدات إعمال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تشمل في نشاط غير مخصص مقابل إعمال خطي يبين نوع الأجهزة وموصلاتها وتسلم هذه الأجهزة إلى المؤسسة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	المادة ١٤ : أ- موافقة. ب- موافقة.	ب- تحصل للمضبوطات غير القابلة للتفويض لها الأجهزة المسموح بترخيصها ويتم الاحتفاظ بها إلى حين ترخيصها.
	ج- موافقة.	ج- إذا لم يتم ترخيص الأجهزة التي تحصلها أو لم يطلب صاحبها استعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها فالمجلس أن يصدر قراراً بضمها.
	د- موافقة.	د- يتم التصرف بالأجهزة التي تقرر مضبوطها بالطريقة التي يقررها المحرر العام.
	هـ- موافقة.	هـ- لا تحول مضبوطات الأجهزة المخالفة من إقلاع للقوانين الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر.

هكذا تمت الاصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٥ : ١- موافقة. ب- شطب عبارة (في هذا القانون) والاستعاضة عنها بكلمة (قانوناً).	المادة ٦٥ : ١- للدراسة الحق بتعقب مصدر أي إرسال بالمرجعات للردودية التحقق من ترخيص ذلك المصدر دون أن يتغير ذلك حركاً لسرية الإرسال أو مخالفة الأحكام القانونية النافذة. ب- لا يجوز نشر أو إفصاحاً ممنهون للإرسال الذي تم إتقاطها في معرض تتبع مصدر الإرسال بموجب اللقرة ١ من هذه المادة. ويتلقى الموقوف الذي يقدم ينشر أو إفصاحاً ممنهون تلك الإرسال بالتقريبات المقررة في هذا القانون.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦٦ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٦ : موافقة بعد شطب عبارة (سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها) والاستعاضة عنها بعبارة (قبل تحريك دعوى الحق العام).	المادة ٦٦ : مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى وبإستثناء الجرائم المنصوص عليها في المورال (٧٧-٧١) من هذا القانون للغير السالم أن يعقد تصوية صلحية في قضايا مخالفة أحكام هذا القانون سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وذلك بالإستعاضة كلاً أو جزئياً عن الجرائمات والقرارات المنصوص عليها في هذا القانون بقرينة تقنية لا تقل عن مكي القرينة المقررة.

مكتبة الأمل

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>الفصل المأشور</p> <p>المستأجر</p> <p>المادة ٦٧ :-</p> <p>١- إذا استقرم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تفتت أصدرت أو إقامة أبراج أو تحديد كوابل أرضية أو تحديد مسالك هوائية غير أرض أو عوارات خفية يتم الاتفاق على ذلك مع المالك أما إذا</p> <p>تعد الاتفاق مع المالك فالمرخص أن يرضى المخططات على المؤسسة مبنياً عليها الإعدادات التي تقع على الأملاك الخاصة.</p> <p>سبب- إذا ركت المؤسسة أن تلك الأعمال ضرورية لإنشاء الشبكة ولن تنفيذها عبر الأرضي أو العقارات الخاصة</p>	<p>المادة ٦٧ :-</p> <p>١- موافقة.</p>	<p>المادة ٦٧ :-</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>

ب- موافقة بعد استشارة عبارة (أو الذي تقدره المحكمة يطلب من أحد الطرفين) إلى آخر التقر.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>يمكن دون أن تحول دون، استغلالها أو استثمارها من قبل مالكيها، فالمرخص أن يصدر قراراً بالسماع للمرخص بتنفيذ تلك الأعمال شريطة إضاعة الحال إلى ما كانت عليه ورفع التعويضات المأشور التي يقدره الخبراء الذين يختارهم المؤسسة المأشور تلك العقارات.</p> <p>المادة ٦٨ :-</p> <p>إذا استقرم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تلك المرخص لعقار واستمع المالك من يبيعه ذلك العقار أو جزءاً منه يسعر عادل فالمرخص الحق بطلب فلاحق لإنشاء الشبكة من العقار وفق الإجراءات التالية:-</p>	<p>المادة ٦٨- إعادة صياغة مطابح المادة على النحو التالي :</p> <p>المادة ٦٨ : إذا استقرم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تلك المرخص للعقار واستمع المالك من يبيعه ذلك العقار أو جزءاً منه يسعر عادل فالمرخص الحق بطلب فلاحق لإنشاء الشبكة من العقار وفق الإجراءات التالية:-</p>	<p>المادة ٦٨ :-</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>

مكتباته الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
إشطاء الشبكية وفق الاجراءات التالية:	بموافقة	<p>١- أن يقدم إلى المؤسسة بطلب إحتلال الاجراءات القانونية اللازمة لتملكه ذلك العقار أو جزءاً منه معترفاً بالأساليب القانونية التي تخضع لها تلك الاعمال.</p> <p>ب- إذا رجع للمجلس بناءً على تسمييب المصور لمام أن ذلك العقار ضروري لإشطاء الشبكية وعدم توفر أي حلول تقنية أخرى يقرر الترخيص إلى مجلس الوزراء الموافقة على إشطاء ذلك العقار أو الجزء اللازم بغضه لمصلحة المرخص بإعتبار إشطاء الشبكية مشروطاً بالنفع العام بموافقي المقصود في قانون الإحتلال.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ج- موافقة بعد شطب عبارة (يكتفهم المصور العام) والاستعاضة عنها بعبارة (يكتفهم البنية).	ج- موافقة بعد شطب عبارة (يكتفهم المصور العام) والاستعاضة عنها بعبارة (يكتفهم البنية).	ج- إذا قرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إشطاله ذلك العقارون يكتف المرخص بإدخال المبالغ التي يعتبره المجلس تبرعاً علاناً عن العقار المستطه بناء على تقرير خبير أو أكثر يكتفهم المصور العام بموافقي تقرير المقار أو الجزء النفيي إشتطاله.
المادة ٦٩ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٩ :- ١- إضافة عبارة (والتصديق مع البنية) بعد عبارة (على المرخص) الواردة في مطلع المادة. ٢- إضافة الحرف (و) لكلمة (في) الواردة في السطر الثالث لتصبح العبارة (وفي الجاهل).....	المادة ٦٩ :- على المرخص أن يقرى الاتفاق مع وزارة الاعمال العامة أو أمانة عمان الكبرى أو البلديات أو المؤسسات الحكومية الأخرى حول التوقيعات والالتزامات المتعلقة بتحديد التوقيعات الأرشيفية أو الهوتوك على العسرق والشروط في الميعين والمصاحات العامة التي تقع تحت إشرافهم.

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى المتعقدة في ١٩٩٥/٩/٧ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٣ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧٣ : موافقة بعد شطب كلمة (وبعزيمة) والاستعاضة عنها (أو بعزيمة).	المادة ٧٣ : كل من قدم على تخریب جهاز هاتف يخص الخدمة العامة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر ولا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو يكافأ للموقوفين.
المادة ٧٤ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧٤ : موافقة واعتبر ما ورد فيها فقرة (أ) مع اجراء التعديلات التالية: ١- شطب كلمة (فنية) الواردة في السطر الأول. ٢- استبدال للبرامية (من) (٢٠) دينار الى (١٠٠) دينار بعزيمة (من) (١٠٠) دينار الى (١٠٠٠) دينار. اصنافه قرة جديدة برقم (ب) ب- كل من اقدم أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات دولية بوسائل من شأنها قيام	المادة ٧٤ : كل من استخدم أو ساعد على استخدام وسائل قوية غير مشروعة لإجراء اتصالات دون دفع الرسوم يعاقب بالسجن من شهر إلى ثلاثة اشهر أو للبرامية من (٢٠) دينار إلى (١٠٠) دينار أو يكافأ للموقوفين.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	مناقشة بين شبكات الاتصالات المرخصة وشبكات الاتصالات الاجنبية خلافاً لتعليمات الهيئة يعاقب بالتوقيات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بالاضافة الى تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون. المادة ٧٥ : موافقة واعتبر ما ورد فيها فقرة (١) واصله قرة جديدة برقم (ب). ب- كل من اقدم أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام السام أو الاداب العامة يعاقب بالتوقيات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بالاضافة الى تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.	المادة ٧٥ : كل من قدم على أو وجه بلي وسيلة من وسائل الاتصالات رسائل توحيد أو إتلاف أو نقل خبراً مخالفاً بقصد إضرار الفزع يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر وببرامية لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو يكافأ للموقوفين

مكتبة امانة المجلس

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٧٦ : كل من اعترض أو اعلق أو حذر أو شطب محضرات رسالة بواسطة شكايات الاتصالات أو شجب غيره على القيام بهذا العمل يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن (٢٠٠) دينار أو بكفالة الموقوفين.	المادة ٧٦ : استبدال كلمة (صن) بكلمة (على) الواردة في السطر الأخير لتصبح العجزة (لا تزيد على ...) وشطب كلمة (وبغرامة) لتصبح (أو بغرامة).	المادة ٧٦ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة ٧٧ : كل من اقم على كتم رسالة عليه ثقلها بواسطة شكايات الاتصال إلى شخص آخر أو رفض نقل رسائل طلب منه ثقلها سواء من قبل المرخص أو للمرسسة أو نسخ أو افشى رسالة أو عثر بالبيانات المتعلقة بأحد المشتركين يعاقب في ذلك أو قام بالتوقيات.	المادة ٧٧ : استبدال الفراسة من (١٠٠) دينار بـ (١٠٠٠) دينار وشطب كلمة (التوقيات) والاستعاضة عنها بجعزة (الوقت).	المادة ٧٧ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٧٨ : المصلحة والرسائل المرسلة أو المستقبلة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو كلا التوقيين.	المادة ٧٨ : موافقة بعد شطب عبارة (المصلحة) من ٢٠.	المادة ٧٨ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة ٧٨ : كل من أفتش أو شغل شبكة اتصالات عامة خلافاً لأحكام المادة (٢٠) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكفالة الموقوفين.	المادة ٧٩ : موافقة بعد شطب عبارة (المصلحة) من (٢٢) من.	المادة ٧٩ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة ٧٩ : كل من قام بارسال شبكة اتصالات خاصة بشبكة الاتصالات العامة بدون موافقة المرسسة خلافاً لأحكام المادة (٢٢) من هذا القانون يعاقب بالحبس		

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٠ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٠ : موافقة.	المادة ٨٠ :- كل من قام متعمداً بإعترض موجهة مخصصة للغير أو بالتعريض عليها أو باستخدام موجهة كبروتاتينية بدون ترخيص يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨١ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨١ : موافقة مع شطب كلمة (ويقرامة) لتصبح (أو يقرأ ٢).	المادة ٨١ :- كل من أدخل أجهزة إعتسال خلافاً لأحكام المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار.
المادة ٨٢ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٢ : موافقة بعد ١- استبدال كلمة (وتعمل) بكلمة (أو تحمل) الواردة في السطر الأول. شطب كلمة (ويقرامة) لتصبح (أو يقرأ ٢).	المادة ٨٢ :- كل من استورد أو تساجر بأجهزة إعتسالات مخالفة للوصفات القياسية وتعمل بإتالات تصريف مخالفة للواقع خلافاً لأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر وحتى ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٣ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٣ : موافقة مع استبدال كلمة (عن) بكلمة (على).	المادة ٨٣ : كل من احتفظ أو شغل جهل إرسال راجع في خلافا لأحكام هذا القانون يهبط بأخص مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر أو بترامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو يكفل العقوبتين.
المادة ٨٤ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٤ : موافقة مع شطب كلمة (المتهم) والاستعاضة عنها بكلمة (المخالف).	أ- بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون ، يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب المؤسسة أن تقرر إلزام المتهم بدفع مبلغ لا يقل عن مئتي

الدين على ترخيص تلك الخدمة لو كانت مخصصة كإزاعات مدنية لصالح المؤسسة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
١	ب- موافقة.	ب- لا تحمل الموزة السابقة دون حق المتضرر المعاقبة والتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكامها.

تكملة المادة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع الفصل الثاني عشر أحكام عقابية
		المادة ٨٥ : ١- إذا حدث ما يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها أو ما يرجح وقوع اعتداء أو قيام حالة تهديد بوقوع حرب أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة أو كوارث عامة فللمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بتوقيض الوزراء أو أي جهة تراها السلطات المختصة القيام ببعض أو كل الإجراءات التالية :
	المادة ٨٥ : تطلب الفقرة (١) بموجب بنودها واعتبار ما ورد في الفقرة (ب) هو نصن المادة ٨٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		مادة ٨٥ : ١- إذا حدث ما يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها أو ما يرجح وقوع اعتداء أو قيام حالة تهديد بوقوع حرب أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة أو كوارث عامة فللمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بتوقيض الوزراء أو أي جهة تراها السلطات المختصة القيام ببعض أو كل الإجراءات التالية :
	المادة ٨٥ : تطلب الفقرة (١) بموجب بنودها واعتبار ما ورد في الفقرة (ب) هو نصن المادة ٨٥ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	

مكفأ عنه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٦ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٦ : موافقة بعد شطب عبارة (من هذه الاجراءات) الواردة فيها.	المادة ٨٦ : لا يحق للمرضى أو للتقنيين من هذه الاجراءات المطالبة بآلية تعويضات عن أية أضرار لحقت بهم. عن الاجراءات التي اتخذت بموجب أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون.
المادة ٨٧ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٧ : موافقة بعد شطب عبارة (مسئولة للحكومة) واستبدالها بعبارة (تلك الحكومة ككل سبها) بالاضافة شطب كلمة (وتسببها) والاضافة عنها بعبارة (وتتم تسببها).	المادة ٨٧ : تسجل مؤسسة الاتصالات المالية والائتمانية بقرار من مجلس الوزراء كهيئة مساهمة عامة مسؤولة للحكومة بأكملها وتسببها إلى مراقبي الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات المعمول به وتمنع الترخيص للأزواج إنشاء شركات اتصالات عامة وإدارتها وتسببها وذلك بموجب اتفاقية ترخيص بين المؤسسة

و لاجل التوضيح

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٨ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٨ : موافقة بعد شطب كلمة (وتسببها) والاضافة عنها بكلمة (وتسببها) وتكون بعد كلمة (اتصالات)	المادة (٨٨) : أ- على جميع المرضى أو للمرضى من عدمه بآلياته وتسببها بآليات من عدمه بآلياته أو يستخدم بموجب أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إغلاق المؤسسة الخدمية والتعويضات للمرضى وبمقتضى أحكام القانون المعمول بهما قبل ذلك هذا القانون المعدل بالنسبة لهن التمهيد - ب- إقرار من تاريخ إنشاء هذا القانون بموجب المؤسسة الخدمية الخدمية المؤسسة الاتصالات للمرضى والاعتماد في كل الأمور المتعلقة بالمرضى في تطبيق قطاع الاتصالات وإصدار رخص أو تصاريح تشغيل شركات

تكون من العمل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٩ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة	المادة ٨٩ :- ١- ويسمى مجلس الوزراء الهيئة اللائقة لتنفيذ أحكام هذا القانون وبما في تلك الهيئة الأنظمة المتعلقة بأعمال الوزارة وتنظيمها. وتنظم المراسل وتنظم اللوائح وتنظم الموظفين ب- إلى حيث يبين مرسوم الأنظمة للمنصوصين فيها في الفقرة (١). ويسمى العمل بالأنظمة المسيرة بمرجع القوانين الملزمة لهيئته أو إلى حيث يوجب هذا القانون إلى الهيئة التي لا تتعارض في أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٠ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩٠ :- موافقة	المادة ٩٠ :- أ- يبين كل من القانونين القانونين الآتي التي لا تتعارض في أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون.
المادة ٩١ :- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩١ :- موافقة	المادة ٩١ :- ١- ويسمى مجلس الوزراء الهيئة اللائقة لتنفيذ أحكام هذا القانون وبما في تلك الهيئة الأنظمة المتعلقة بأعمال الوزارة وتنظيمها. وتنظم المراسل وتنظم اللوائح وتنظم الموظفين ب- إلى حيث يبين مرسوم الأنظمة للمنصوصين فيها في الفقرة (١). ويسمى العمل بالأنظمة المسيرة بمرجع القوانين الملزمة لهيئته أو إلى حيث يوجب هذا القانون إلى الهيئة التي لا تتعارض في أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون.

مكتبة

من الاعيان الكرام فبحث .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ابقاء معالي المقرر من التلاوة الروائية والدخول في القانون مادة مادة ؟

الجميع : موافقون .
دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، معالي المقرر .

السيد المقرر : مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون الاتصالات للمادة (١) .
دولة رئيس المجلس : هل لأحد رأي على هذه المادة ؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم جميعاً .

السيد المقرر : المادة الثانية .
دولة رئيس المجلس : المادة الثانية ، هل لأحد من رأي عليها ؟ هل يوافق المجلس الكريم على المادة الثانية كما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة الثالثة .
دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة ، هل يوافق المجلس الكريم على المادة الثالثة كما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الرابعة .
دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة ، كما أوصت اللجنة وكما جاءت من النواب دون أي تغيير ، هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الخامسة .

دولة رئيس المجلس : ايضاً المادة الخامسة كما وردت بالمشروع وكما وردت من مجلس النواب وأوصت اللجنة القانونية ، هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة السادسة .
دولة رئيس المجلس : المادة السادسة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السابعة .
دولة رئيس المجلس : المادة السابعة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثامنة .
دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة كما وردت من مجلس النواب وكما أوصت اللجنة القانونية هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة التاسعة .
دولة رئيس المجلس : المادة التاسعة ايضاً كما وردت من مجلس النواب وكما أوصت اللجنة القانونية هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة العاشرة .
دولة رئيس المجلس : المادة العاشرة ايضاً معروضة على المجلس الكريم للموافقة هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت من مجلس النواب وكما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الحادية عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الحادية عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت من مجلس النواب وكما أوصت اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية عشرة .
دولة رئيس المجلس : سعادة العين كمال الشاعر .
الدكتور كمال الشاعر : أرجو أن أعلق



على البند أ / ٥ من المادة الثانية عشرة وأرجو بهذه المناسبة أن أشير إلى المادة الثالثة التي أقرها المجلس الكريم والتي تنص في الفقرة (ب) منها على الآتي وهذه هي مهام الوزارة الفقرة (ب) تنص على الآتي :

وضع الخطط التي تساعد على تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات الاتصالات متطورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة .
وهذا الهدف سليم لانه يضمن الفضل الخدمة وأحسن الاسعار للمواطنين .
البند أ / ٥ من المادة الثانية عشرة كما

ورد من الحكومة ينص على الآتي انسجاماً مع مهام الوزارة انسجاماً مع الفقرة (ب) من المادة الثالثة التي قرأتها قبل دقائق . البند الخامس كما جاء من الحكومة ينص على الآتي :

اعتماد معايير واسس لتحديد أسعار الخدمات المقدمة من المرخصين للمستفيد واعتماد أسعاره بناء على ذلك ، وتحديد أسعار الخدمات في حالة عدم وجود المنافسة . أي أن الاساس هو وجود المنافسة ومن هنا الحقيقة جاءت الفقرة من قسمين ، القسم الاول تعتمد فيه المعايير وأسس تحديد الخدمات والسبب في ذلك أن تدخلات كلفة هذه الخدمات تختلف مع مرور الزمن ومن هنا قد تختلف صعوداً أو لرولاً . ومن هنا الحقيقة لا بد أن يكون أي سعر مستنداً إلى هذه المعايير التي تعتمدها المؤسسة .

ثم في حال وجود احتكار لتحديد اسعار الخدمات في حالة عدم وجود المنافسة وهذا المفروض الحقيقة أن تكون حالة استثنائية أو حالة مؤقتة لأن الاساس كما هو وارد في مطلع هذا القانون وفي المادة الثالثة منه الاساس هو المنافسة .

جاء التعديل من مجلس النواب الموقر لهذا البند ينسف هذه الفلسفة يناقضها .
وضع المعايير والأسس والمعادلات لتحديد اسعار الخدمات المقدمة من المرخصين للمستفيد والتنسب مجلس الوزراء لاعتمادها . وهذا أمر يفرض حالة الاحتكار فقط . ولذلك الحقيقة التي أرى ان هذا بدأ أساسياً وحكم اساسي من احكام هذا القانون وما ورد من

مكتبة المجلس

الحكومة هو التشريع السليم الذي يحقق الهدف المحدد في القانون نفسه ولذلك أقترح أن نعتد هذا البند كما ورد من الحكومة وأن لا نعتد التعديل الذي ورد من مجلس النواب الموقر . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، عطوفة الاخ لدير باشا .

السيد لدير رشيد : أثني على اقتراح الدكتور كمال الشاعر باعتماد النص كما ورد من الحكومة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي السيدة ليلي شرف .

السيدة ليلي شرف : دولة الرئيس ، أريد أن أؤكد ما تفضل به الدكتور كمال الشاعر .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي



الرئيس ، لقد استهلكت هذه المادة وفقاً كبيراً لدى مناقشتها في اللجنة القانونية وجرى

اعتمادها بالتصويت وبعد تساوي الطرفين وترجيح صوت الرئيس في هذه المادة . في الواقع أن كل ما أشار إليه عطوفة العين الدكتور كمال الشاعر في اعتقادي وإرد وصحيح . وقد قدم لدحضه مجموعة تفسيرات . منها أن التعديل الذي أدخله مجلس النواب ليس من شأنه أن يضيف تحكماً جديداً خلافاً لما كانت ترغب فيه الحكومة في مشروعها .

وفي رأيي أن هذا التعديل يضيف تحكماً جديداً ويلغي المنافسة ويعطي الحق في تحديد الاسعار . وبالتالي اعتقد أن الفلسفة الأساسية وراء هذا القانون مهددة بالتعديل الذي قدمه مجلس النواب . يضاف الى ذلك أن إلغاء عبارة (وتحديد أسعار الخدمات في حالة عدم وجود المنافسة) التي كانت واردة في مشروع الحكومة من قبل مجلس النواب أيضاً يخلق حالة من الاحتكار .

ولذلك فاني أرجو مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التفسيرات التي قدمت أو التي ستقدم حول هذا الموضوع وكيفية قراءة هذه المادة وكيفية تفسيرها قانونياً وكيفية تفسيرها قضائياً أقول يجب أن نأخذ بالقاعدة (دع ما يربك إلى ما لا يُربك) لأن العبارة الواردة في مشروع مجلس الوزراء عبارة صحيحة وتؤدي المقصود ومنسجمة مع الفلسفة الكامنة وراء مشروع قانون الاتصالات فأني أؤكد الاقتراح بعدم اعتماد التعديل الذي قدمه مجلس النواب والبقاء على صيغة مجلس الوزراء وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ابو عصام .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

والتعليم : يا سيدي بداية لا شك أن النص الوارد من الحكومة يتضمن مبدأ مختلفاً وبالتالي لا دور لمجلس الوزراء في النص الوارد من الحكومة . إذا بتطلع على المقدمة (اعتماد معايير وأسس تحديد أسعار الخدمات المقدمة من المرخصين للمستفيد) . حتى هذه النقطة لم يتغير النص بين ما ورد من الحكومة وما ورد من مجلس النواب الفارق الاول أن اعتماد هذه الأسس وليس اعتماد الاسعار كان من قبل مجلس إدارة الاتصالات أصبح هذا الاعتماد يتم من قبل مجلس الوزراء .

الحوار الذي دار في مجلس النواب وأنا هنا لا أدافع عن القرار بقدر ما أوضحه . انه لا حاجة للحديث عن المنافسة من عدمها ما دمت تضع أسس لتحديد المعايير وما دمت تعتمد هذه الأسس والمعايير فسواء كان هناك منافسة أو لم يكن المعايير هي التي تحكم في حالتي المنافسة وعدمها . فكان رأي مجلس النواب أن الشطب لا يؤثر على المعنى أما الحكومة فتترك لمجلس الاعيان أن يرى في هذا الموضوع ما يعتبره الأفضل .

دولة رئيس المجلس : سعادة الاستاذ محمد عودة القرعان .



السيد محمد عودة القرعان : دولة الرئيس ، حتى النص الذي أدخله النواب وضع المعايير والأسس والمعادلات لتحديد أسعار الخدمات إلي أقره لا ينبغي ولا يستبعد المنافسة والحكومة عندما تضع هذه الأسس بدها تأخذ بعين الاعتبار كل العروض التي قدمت من هذه الشركات حتى لو كان هنالك من الشركات منافسة أو اسعار مختلفة هذا لا يعني أن هذه الاسعار يكون متفق عليها بين هذه الشركات ولذلك لا بد من وجود الحكومة في موضوع الاسعار ومراقبتها وأنا مع النص كما ورد من مجلس النواب وما جاء في قرار اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا الآن مطروح على المجلس الكريم في اقتراح من سعادة الدكتور كمال الشاعر بقبول هذه الفقرة من هذه المادة كما جاء في مشروع الحكومة وليس كما عدلها مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟ تفضل دولة ابو سمير .

دولة السيد زيد الرفاعي : سعادة الاخ الدكتور كمال الشاعر ليس الاقتراح جديد هو العودة الى النص المقدم من الحكومة والابعد هو قرار تعديل مجلس النواب لهذه الفقرة ، لذلك أرجو أن يطرح على التصويت تعديل النواب أولاً وفي حالة عدم حصوله على الأغلبية يكون المجلس قد وافق على المشروع كما قدم من الحكومة . لا يقدم اقتراح سعادة الدكتور أولاً يقدم اقتراح النواب أولاً .

دولة رئيس المجلس : يعني بصوت على ما جاء من النواب وكما أعلنت به اللجنة بالاكثرية ، معالي الدكتور عبد الطيف .

دكتور احمد الجمل



الدكتور عبد اللطيف عربيات :
يصوت على قرار اللجنة القانونية لمجلس
الاعيان وهو الذي أيد قرار مجلس النواب
فالتصويت على قرار اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : نعم ، هل يوافق
المجلس الكريم على توصية اللجنة القانونية
بالموافقة على ما جاء من النواب ؟ رجاء رفع
الأيدي .

السيد الأمين العام : (٣ - ٢٨) .
دولة رئيس المجلس : (٣ - ٢٨) أي
أن توصية اللجنة القانونية لم تفر ولم تنجح إذا
يبقى ما جاء في مشروع الحكومة وشكراً
لكم . اكمل معالي المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس فقط اعترف
التي سهوت عن توضيح كان لا بد من إيراد
ويعمل بجزء مما ورد في المادة الثامنة البند
الثالث يقول في الفقرة (ب) تكون مدة
عضوية الأشخاص المنصوص عليهم في البند
الثالث من الفقرة (أ) من هذه المادة أربع
سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ما عدا الفقرة
الأولى فتكون مدة عضوية اثنين منهم سنتين
فقط .

للتوضيح فقط المقصود منها مرة واحدة
أخرى فقط . وليس المرة تلو المرة .

دولة رئيس المجلس : المجلس وافق على
المادة لكن إذا رغب معالي المقرر أن يكون
توضيح وتفسير . معالي الاستاذ طاهر
حكمت .

السيد طاهر حكمت : التوضيح الذي
أدلى به معالي المقرر ضروري وأعتقد أنه كان
من المناسب الإشارة إليه لكي يقرأ القانون
بدلالة هذا التوضيح عند تفسيره في المحاكم .

دولة رئيس المجلس : يعني نعتبر ما أورده
معالي المقرر توضيحاً وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٣) هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت
اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الرابعة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة
عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما
أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الخامسة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة
عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما
أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السادسة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة السادسة
عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما
أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السابعة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة السابعة
عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما
أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثامنة عشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة عشرة ،
دولة الاستاذ زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً دولة
الرئيس ، تعلمون يا سيدي أنه كانت لي
ملاحظات عديدة على التعديلات التي أدخلها
مجلس النواب المقرر على بعض مواد مشروع
هذا القانون . وقد شرحت وجهة نظري حولها
بالتفصيل في اجتماعات اللجنة القانونية .
وقررت اللجنة الموافقة بأغلبية ضئيلة عدم الأخذ
بما ذهبت إليه .

احتراماً مني لقرار اللجنة والتزاماً مني
برأي الأغلبية فيها فاني لن أكرر أمام المجلس
الكريم ما سبق وأن شرحت في اللجنة . ولكن
أرجو أن تسمحوا لي أن أوجه بعض الاسئلة
الى معالي الاخ وزير العدل المحترم حول الفقرة
(ج) من المادة (١٨) من مشروع هذا
القانون ، ومعاليه يتمتع بدرجة عالية من

الكفاءة والقدرة والتجربة والمعرفة الدستورية
والقانونية .

الفقرة (ج) من المادة (١٨) سيدي
الرئيس تنص على ما يلي :

الغرامات التي يتم تحصيلها بموجب
احكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة
بمقتضاه .

اسألني المحددة هي أولاً : إن الفصل
الحادي عشر من مشروع القانون عنوانه الجرائم
والعقوبات . والمواد من (٧١ - ٨٣) يعني
(١٢) مادة في هذا الفصل كلها تنص على
فرض عقوبة الحبس لمدة مختلفة وغرامات
مختلفة لارتكاب جرائم نص عليها مشروع
القانون وكل مادة من هذه المواد الاثنى عشر
تتضمن عبارة أو بكلمات العقوبتين وبمعنى آخر
فقد اعتبر مشروع هذا القانون جميع الغرامات
الواردة فيه عقوبات . فهل فهمي صحيح أن
الغرامة في مشروع القانون هذا هي عقوبة ؟ .

ثانياً : إذا كانت الغرامة في مشروع هذا
القانون هي عقوبة فهل يجوز فرض عقوبة إلا
بقانون أم أنه يجوز فرض الغرامة والعقوبة
بنظام ؟ .

ثالثاً : إذا كانت الغرامة العقوبة لا
تفرض إلا بقانون ولا يجوز فرضها بنظام فلماذا
نصت الفقرة (ج) من المادة (١٨) على أن
الغرامات التي يتم تحصيلها بموجب احكام هذا
القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه .

قد يقال بأن الانظمة المشار اليها في هذه
الفقرة هي الانظمة التي تصدر لغايات تحصيل
الغرامات وليس لغايات فرضها . إذا كان هذا
هو المقصود فعلاً فإن الصياغة الحالية لهذه

تكملة العمل

بالنظمة ليس هنالك نظام حتى الآن ، يفصل كيفية تحصيل الغرامات ولا يحتمل أن يصدر مثل هذا النظام .

ولذلك فإن الاضافة الأخيرة المتضمنة عبارة أو الانظمة الصادرة بمقتضاه هي عبارة من قبل اللغو هي مخاللة للدستور اذا كان لها معنى في هذا السياق ، وفي نفس الوقت أرجو أن أبين أن هذه النقطة بالذات كانت أيضاً موضوع نقاش وتوقف في اللجنة القانونية وأنه جرى تجاوزها عندما كان الاتجاه إلى المصادقة على القانون ككل وعدم احادته إلى مجلس النواب . أما وقد تم ذلك أي تم تقرير عودة القانون إلى مجلس النواب فلما نستعيد حقنا في التصدي للمواد التي كنا قد توقفنا عندها في تلك الفترة . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراولة .

السيد احمد الطراولة : نحن بصدد بحث موارد المؤسسة ، الاصل في الغرامات إنها لحرية الدولة ، ولكي نخطمها إلى موازنة المؤسسة يجب أن يرد نص خاص .

المقنود من الفقرة (ج) ليس فقط الغرامات ، بل يجب ان يقصد منها أن تذهب هذه الغرامات إلى موازنة المؤسسة لا إلى خزينة الدولة حتى تعتبر ايراد ، ولذلك ايرادها بها لهذه الغاية وليس لغاية أخرى ، ولذلك عندما ورد فيها خطأ ، الخطأ الاول أن تفرض بنظام الخطأ ، وأن تحصل بنظام خطأ ، الاصل هذا البنا يفرض أيضاً خاصاً لكي تكون هذه الغرامة ليست لخزينة الدولة إنما هي للمؤسسة ، وهذا المقصد منها ، ولذلك ورد بها بهذا الشكل خطأ .

لنحسب أن يكون النص مع الموارد الغرامات التي

تفرض بموجب احكام هذا القانون لكي تعود إلى المؤسسة ولا تعود إلى خزينة الدولة لأنه اذا لم تذكر هذه الفقرة فيكون الايراد لحرية الدولة وليس للمؤسسة .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشياح .

الدكتور كمال الشياح : أنا افهم الحقيقة : اقتراح معالي المين طاهر حكمت والذي شرحه ولقدمة أخيراً معالي الاستاذ ابو هشام الفقرة اذا على ضوء هذا الشرح أن يكون نصها لكي تخلق الفرض ، وهي أن تذهب إلى موارد هذه المؤسسة ولا تذهب إلى موارد الحرية ، الغرامات المنصوص عليها في احكام هذا القانون . ولذلك أتي على هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : في المادة (٦٦) مدير المؤسسة يفرض غرامة ، القول أنه ما يفرض غرامة هو يفرض غرامة لا دون أن نجد هو يقدرها أرجوكم هو الذي يقدرها المدير . يعني ليست المفروضة برقم ثابت ، وإنما قال له الحق أن يفرض ، أن لا اعتقد أنها تستلحق كل هذا الخلاف .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : سيدي مع الاجرام لكامل الآراء والتي لا يفي مع التأسيس القانوني لأن الدستور لم يقل في مشروع الحكومة أن هناك غرامة ، أن يفرض هذا القانون ، بل يفرض على حرية أو الأنظمة ، وكما أن

هنالك أنظمة تنفيذية لصالح النصوص التي ستوقع العقوبة عليها فيكون هنالك الاستدلال ولم نقل أنه ستصدر أنظمة لكيفية التحصيل ، الغرامة الجزائية لها وسائل للتحصيل منصوص عليها في قانون العقوبات . الغرامة المالية بمعنى التعويض المدني لها نصوص في قانون تحصيل الاموال الأميرية . ليس هنالك إشكال يمكن أن يفرض هذا النص إطلاقاً لأن العقوبات فرضت أصلاً في القانون . لكن من المحتمل لغاية النصوص القانونية الموضوعية أن تصدر أنظمة تكون استدلالاً للقاضي عند ايقاع العقوبة أو لرجل الإدارة عندما يسمح له النص القانوني بايقاع غرامة أو باستيفاء غرامة . هذه هي الواقع . ما هو مقترح يتفق حقيقة مع المشروع المقدم من الحكومة ويتفق من حيث التأصيل مع السادة الاكابر أنه لا يمكن فرض عقوبة بقانون . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي واعتقد أن الصورة أصبحت واضحة لا يجوز فرض غرامات إلا بقانون والصياغة الحالية واستعمال عبارة (أو) يحدث بعض الاشكال وسوء فهم وبما أننا نتكلم بالمادة (١٨) عن الموارد المالية للمؤسسة والفقرة (أ) من المادة (١٨) تتكلم عن العوائد والفقرة (ب) تتكلم عن الاجور والواردات اقترح سيدي إعادة صياغة الفقرة (ج) لنقرأ على النحو التالي :-

ج -

حصيلة الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أو المفروضة بموجب هذا القانون .

حصيلة الغرامات المفروضة بموجب احكام هذا القانون . وبالتالي تفادى موضوع الانظمة والقوانين ونحن نتكلم عن واردات المؤسسة واراداتها هي حصيلة الغرامات المفروضة في هذا القانون . هذا اقتراح محدد سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي السيدة ليلى شرف .

السيدة ليلى شرف : اني سيدي على اقتراح دولة ابو سمير .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور قسم عبيدات .



الدكتور قسم عبيدات : أنا اتفق كلياً مع التفسير الذي أورده معالي وزير العدل . إذ أن النص واضح المرجعية هنا فيما يتعلق بالغرامات هي للقانون أولاً ولأزالة اللبس اقترح النص الآتي :

الغرامات التي يتم تحصيلها بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وليس أو الانظمة والانظمة . المرجعية هنا للقانون حسب ما أفهمها .

تكملة المحضر

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : دولة الرئيس لقد قدم اقتراح وجرت التثنية عليه وهو اقتراح دولة الاستاذ زيد الرفاعي فارجو طرحه الى التصويت .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور جواد العنالي .



الدكتور جواد العنالي : في الواقع أنا أريد المحافظة على النص كما ورد من الحكومة .

أولاً : أعتقد أن هذه المادة اشتملت على عدة مبادئ جديدة أولها أنها تريد أن تبني موازنة متكاملة للمؤسسة وحددت ستة موارد لهذه المؤسسة .

الامر الثاني : أعتقد أن الجهة التي تحدد في كثير من الاحيان الغرامات المنصوص عليها في الفقرة (ج) ليست المؤسسة نفسها يعني هنالك قرار قضائي بتحديد قيمة تلك الرسوم ولذلك فهو لا يقرر طبيعة هذه الغرامات . إنما حددت المادة نهايتها أنها ستؤول الى المؤسسة

وتصبح جزءاً من موارد المؤسسة في هنالك موارد كما ذكر معالي نائب رئيس الوزراء بأن هنالك غرامات تحدد بموجب قرارات ليست قضائية وإنما تصدر بموجب الانظمة الصادرة . فلذلك أعتقد أنه أراد أن تؤول الى المؤسسة . لذلك يا سيدي فإني أرى أن هذا النص على الأقل من الزاوية المالية متفق مع ما قصد اليه للمشروع وأرى أن نحافظ عليه كما ورد في مشروع القانون أصلاً وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور معن ابو نوار .

الدكتور معن ابو نوار : سيدي الرئيس وأنا أثني على ما ورد من معالي الأخ الدكتور جواد العنالي وأعتقد أنه لا يوجد أي فرق بين الأموال المحصلة أو التي يتم تحصيلها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لما كان اقتراح دولة الاستاذ زيد الرفاعي هو الأبعد لأنكم متمسكين بالنص كما جاء في المشروع ، النص بالله دولة ابو سمير حتى يكون واضح .

دولة السيد زيد الرفاعي : الفقرة (ج) يعاد صياغتها على النحو التالي : حصيلة الغرامات المفروضة بموجب أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا المقترح الذي في عليه ؟

السيد الامين العام : (١٩ - ٢٨) .

دولة رئيس المجلس : (١٩ - ٢٨) أي أن هذا المقترح قد فاز وشكراً .

السيد المقرر : المادة (١٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٦) موافقة .

السيد المقرر : المادة (٢٧) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٧) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٩) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٠) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣١) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٢) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٣) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٤) هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة (٢٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢١) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة (٢٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة (٢٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٤) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٦) .

تكملة من المحضر

- دولة رئيس المجلس : المادة (٣٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٣٦) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٣٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٣٧) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٣٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٣٨) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٣٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٣٩) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٣٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٠) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤١) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤١) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٢) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٣) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٤) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٥) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٦) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٧) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٨) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٩) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٥٠) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٥٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٥١) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٥١) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٥٢) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٥٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .
- السيد المقرر : المادة (٥٣) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٥٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا لكم .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٣)

الدكتور كمال الشايع :

الدكتور كمال الشايع : سيدي هذه المادة الحقيقة ترتبط بالمادة الثانية عشرة المرحص له أن يقدم هذه الخدمة تحكم تسميره معايير وأسس تحمدها المؤسسة . وهذه المعايير والأسس تقتضي بسبب الحقيقة الاختلاف في ألمان أو كلف تدخلات الانتاج لهذه الخدمات تختلف مع مرور الزمن . وحيث أن المعايير والأسس التي على أساسها تطبيق الاسعار الاصلية أو عندما تجدد بسبب من الأسباب وذلك صعباً أو نزولاً بالحقيقة هذا يعني أن إعلام المؤسسة والأعلان عن الاسعار الجديدة قبل سريانها مدة لا تقل عن ثلاث أشهر . المقصود بذلك أن حكماً من أحكام المرحص حكماً كما هو مبين في المواد السابقة هو أن تحكم أسعاره المعايير المعتمدة أساساً من قبل المؤسسة . ولذلك المادة (٥٣) كما وردت من الحكومة هي الاسم وشكرًا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي :

دولة السيد زيد الرفاعي : شكرًا سيدي ، التي على ما تفضل به الأخ الدكتور كمال من الواضح أنه المادة (٥٣) ترتبط مع المادة (٥٢) .

المادة (٥٢) : توجد المادة (٥٢) في المادة (٥٢) من مجلس النواب الذي يخطر أن يعدل المادة (٥٣) .

الاول وبعد أن قرر المجلس الموافقة على الفقرة

الخامسة في المادة (١٢) كما وردت من الحكومة فمن الطبيعي أن يوافق المجلس الكريم على نص المادة (٥٣) كما ورد من الحكومة أيضاً لأنه يوجد فرق كبير بين إعلام المؤسسة وبين الحصول على موافقة المؤسسة . ولذلك اقترح سيدي أن يبقى النص كما ورد من الحكومة وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : أؤيد الاقتراح في مجمله . وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : إذا لدينا توصية اللجنة بالقبول كما جاءت من النواب هل يوافق المجلس الكريم على قبول توصية اللجنة القانونية ؟ فقط ثلاثة أصوات من الحضور الكرام .

إذا نعود إلى ما جاء في مشروع الحكومة في المادة (٥٣) . تفضل معالي المقرر .

السيد المقرر : المادة (٥٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا .

السيد المقرر : المادة (٥٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا .

السيد المقرر : المادة (٥٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكرًا .

تكملة المحضر

محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٩/٧ ١٤٥

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

دولة رئيس المجلس : المادة (٨٩) هل
يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة (٩٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٩٠) هل
يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة (٩١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٩١) هل
يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

والقانون بمنجرحه كما أقره مجلس
الأعيان الكريم ؟ شكراً لكم جميعاً .

" هذا هو نص مشروع قانون
الاتصالات لسنة ١٩٩٥ كما أقره مجلس
الأعيان وكما سيعاد إلى مجلس النواب " .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥

كما أقره مجلس الاعيان

أولاً : المادة (١٢)

الفقرة (أ) البند (٥) : الموافقة عليه كما ورد في مشروع الحكومة .

ثانياً : المادة (١٨)

الفقرة (ج) : إعادة صياغتها على النحو التالي :

حصولية القرارات المفروضة بموجب أحكام هذا القانون .

ثالثاً : المادة (٥٢)

الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة .

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٢٦

التاريخ : ٧ / ٩ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

إشارة إلى كتابكم رقم ١٩٠٤ تاريخ

١٩٩٥/٨/٢١ . قرر مجلس الاعيان في

جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى

للدورة العادية الثانية للمقعدة بتاريخ ٧/٩/١٩٩٥

الموافقة على (مشروع قانون

الاتصالات لسنة ١٩٩٥) كما ورد من

مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات

عليه .

أهث لمعاليتكم مشروع القانون المذكور

أعلاه كما عدله مجلس الاعيان للكريم بعرضه

على مجلس النواب لإجراء المقتضى .

واقبلوا احترامي ،،،

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

السيد الامين العام :

٢ - استكمال قرار اللجنة القانونية رقم

(١٠١) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ بشأن :

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣

ابتداءً من المادة (١٠١) .

(القرار موزع في جدول أعمال الجلسة

الحامسة) .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر يتابع

قانون العمل ، اقربها حتى المادة (١٠٠) .

السيد المقرر : المادة (١٠١) . دولة

الرئيس لاهمية المادة (١٠١) كما يتذكرون

ويتذكر أعضاء المجلس المقرر التي كتبت قد

اثيرت تأجيل البحث فيها على أن تتم اعادتها

إلى اللجنة القانونية لإعادة الصياغة بما يتسجم

مع الملاحظات التي تفضل بها البعض من

أعضاء المجلس المقرر ، وكما تعلمون التي

تضيت خارج عيان ولا أدري ماذا تم في شكل

هذه النقطة ، فهل يرغبون ويرغب المجلس المقرر

أن يعود إلى قراءتها كما أوصت اللجنة المقررة

بنداً يبدأ ليصار إلى الاقرار أو التعديل وفقاً لما

يراه المجلس الكريم أم ماذا ؟ وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الآن نبدأ

بقراءتها ، سعادة الدكتور كمال الشاهر .

الدكتور كمال الشاهر : الحقيقة توقفنا

عند المادة (١٠١) فقط للتذكير على

تقنين ، النقطة الأولى وهي فلسفة وحدة

العمل النقابي والبطن كما وقعتم بالحكومة في

مطلحة ، فلسفة المشروع الكلية قدمتم بالحكومة

تقوم على أساس ان الاتحاد العام لنقابات

العمال هو بعد الاستعانة برأي الوزارة الذي

يضع نظاماً داخلياً لنفسه والنقابات وان يتضمن

أ ، ب ، ج ... الى آخره .

جاء تعديل اللجنة القانونية لمجلسكم

الكريم :

تضع كل نقابة نظامها الداخلي على ان

يتضمن الامور الآتية . فأعطت في هذا الواقع

نوع من الفصل بين كل نقابة وعن الاتحاد

والنقطة الأخرى ان بقي لا يوجد نص له في

كيفية وضع نظامه الداخلي ، ولذلك الحقيقة

على ضوء ما جرى شرحه من قبل الحكومة في

الجلسة السابقة اعتقد ربما ان يكون نص المطالب

كما ورد من الحكومة هو الذي يحقق الغايتين

بغني غاية وحدة العمل النقابي وان الاتحاد العام

لنقابات العمال بعد الاستعانة بالوزارة يضع

نظاماً داخلياً لنفسه والنقابات على ان يتضمن

الامور الآتية . علماً بأن الاتحاد العام للنقابات

ليس من المقبول ان يضع نظاماً داخلياً لكل

نقابة مهنية دون الأخذ بخصوصيتها والتشاور

مع المسؤولين فيها وربما كان يلي الغرض وأظن

هذه النقطة الجوهرية التي توقفنا عندها في نهاية

الجلسة الماضية . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس لا شك

ان ثمة نقص في توصية اللجنة القانونية بحجب

أن يعرف بذلك لكن الأمر الذي كالت اللجنة

مقعدة به تماماً وأملأ عليها النقطة التي صاغت

مكتبة العدل

في توصيتها في ظلها ملخصة ان النص كما ورد من الحكومة يسلب النقابات ولكل منها خصوصيتها حق وحرية صياغة النظام الداخلي الخاص بها وان هذا الجسد الذي يضم فئة معينة تنسب اليه مهنة واحدة تمارسها ويرر أن يترك لها أمر صياغة وقرار النظام الداخلي الخاص بها . اذاً هذا هو ما املا على اللجنة فناعته التي أوصت في ظلها بما أوصت لكن هذه التوصية يجب ان تعترف بأنها جاءت ناقصة لأنها حذفت ما يتعلق بالاتحاد ولذلك فان الامر يقتضي معالجة توافق بين الاعتبارين وفق ما يراه المجلس المؤقت طبعاً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً دولة الرئيس ، حول ما دار من نقاش في مجلسكم المؤقت حول تولي الاتحاد العام لنقابات العمال وضع الانظمة الداخلية للاتحاد والنقابات وفق نص المادة (١٠١) من مشروع قانون العمل ارجو ان ابين ما يلي :

اولاً - ان المؤتمر العام الرابع لعمال الارون الذي انعقد في اكتوبر خلال شهر تشرين اول ١٩٩٤ وضمن أمور أخرى بان على الاتحاد العام ان ينعى الى تحقيق تعديل الانظمة الداخلية وتطويرها بحيث تأتي منسجمة مع الاغراض التنظيمية التي وضعت من أجلها وفي ضوء ذلك قام الاتحاد العام بوضع نظام موحد للنقابات وقرر المجلس المركزي للاتحاد كما

قامت معظم النقابات في اعتمادها .

ثانياً - واذا كان من شأن الاتحاد العام باعداد الانظمة الداخلية للنقابات ان لوحد الاحكام العامة لانظمة هذه النقابات فان من شأنه ايضاً أن يؤكد على ضرورة وضع الاحكام الخاصة بالتشاور مع النقابة المعنية مما يسهل السجامها مع بقية احكام النظام .

ثالثاً - كما ان من شأن ما سبق ان يحقق السجام احكام الانظمة الداخلية للنقابات مع بعضها وذلك من شأنه ان يسهل علاقات النقابات مع بعضها البعض من ناحية ومع الحكومة واصحاب العمل ومنظمات العمل العربية والدولية والجهات النقابية العربية والدولية من ناحية أخرى ، ان يسهل إجراءات اعتماد النظام وتسجيله وأدخال التعديل عليه ان يسهل متابعة تطبيق النظام والعقيد باحكام واحترامه ، ان يحول دون قيام الهيئات الادارية من "التمت" باحكام هذه الانظمة سواء بمخالفتها او بادخال التعديل عليها لتحقيق مصالح فردية لاهضاء هذه الهيئات حيث كانت ظاهرة الخلافات واضحة بما دعا المؤتمر للتأكيد في الفقرة (٦) على احترام الانظمة الداخلية للنقابات .

عندئذ اعتقد ان المادة (١٠١) كما وردت في مشروع القانون التي نصت على هذه

الاحتياجات وتعطي الاتحاد العام بالتشاور مع الحكومة ان يضع الانظمة الواجده لنفسه وللنقابات الأخرى . وأرجو أن يتم الأخذ بهذا الاتجاه وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي مع التقدير لما تفضل به معالي وزير العمل حتى لو أخذ بما ورد في النص كما جاء في مشروع الحكومة نجد انه مصححاً وناقصاً ما يستلزم اضافة تحقق الغاية بشكل كامل .

يقول النص : يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على أن يتضمن الأمور الآتية :

أ - اسم النقابة وعنوان مركزها الرئيسي .
ب - الغايات التي سيعم تأسيس النقابة من أجلها .

الى آخر النص ، يتحدث عن النقابة ولا يعرج على الاتحاد فالامر يقتضي معالجة تغطي المطلوب برمته لأن ما يلزم بتأسيس النقابة ووضع نظامها وارد في مشروع الحكومة لكن النظام الخاص بالاتحاد ليس وارداً في هذه المادة على الاقل . شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، يذكر السادة الاكابر في الجلسة السابقة اننا

ذكرنا الفلسفة وراء المادة (١٠١) هو أولاً خلق التسق ، توحيد الشؤون النقابية من حيث الاجراءات والالتزام بنظام موحد وان ذلك وراء مشروع الحكومة والفكرة ان الاتحاد العام الذي كما سميتموه نقابة النقابات يضع النظام الداخلي لكل نقابة ويعتمده بعد الاستئناس برأي الوزارة وهذه قضية بمنتهى الاهمية ان يكون هنالك جهة تضمن سير العمل النقابي من حيث الاجراءات ومن حيث ضمان الجسم النقابي على سبيل المثال لا يمكن ان يترك لكل نقابة قضية اعضاء الهيئة الادارية مدة الولاية كيفية الانتخاب او الحقوق التي يتمتع بها عضو النقابة . او الخدمات والمساعدات المالية والا استقلت كل نقابة وفق ما تراه الهيئة المسيطرة عليها سواء بوضع النظام او تعديله او حماية ذاتها . فلذلك وضع الاتحاد الذي هو نقابة النقابات ليكون هو صاحب القرار .

النقطة الثانية التي أثارها معالي المقرر الاتحاد بوضع نظامه لا قيد على نظامه لانه هو الذي سيضع شكل هذا النظام ، نحن ذكرنا في المادة ان النقابات يجب ان تتقيد انظمتها في الاجراءات التالية وان ينص نظامها على ما يلي وهو مبين في المواد من فقرة رقم (أ) الى (ج) . ولذلك لا حاجة للاتحاد ان يضع له ماذا يريد ان يضع لانه هو نقابة النقابات فيضع النظام الداخلي لتسيير عمله كاتحاد ليس مطلوب منه اشياء محددة بينما من النقابة اذا استست وتقدمت بنظامها مطلوب بالقانون ان يحوي هذا النظام الاسس التي ذكرتها .

مركز العمل

اعتقد ان مشروع الحكومة في عملية التنسيق بين الاتحاد والوزارة من جهة واعتماد نسق معين ونوع من الرقابة ايضاً حتى لا تتخذ اي نقابة من التعديل او أي هيئة ادارية من التعديل او وضع النظام ما يحلو لمصالح قد تكون ليست بالشمولية او العمومية ومن هنا جاء مشروع الحكومة تمنى ان يقر مشروع الحكومة للأسباب التي ذكرناها وأوضحها معالي وزير العمل . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ عبد السلام المجالي .



دولة الدكتور عبد السلام المجالي : شكراً دولة الرئيس ، اعتقد ان الالتباس جاي في الصياغة بسيطة بحيث انه ان يذكر ان يضع الاتحاد العام لنقابات العمال وبعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد وتلك النقابات التي يتألف منها . لانه في نقابات لا تتبع للاتحاد ثم في (أ) اسم الاتحاد واسم النقابة وعنوانها ، يعني عندما يضع نظامه الداخلي انت تضع له نوع من الاسس ، بمعنى آخر ان يذكر اسم الاتحاد وهو يضع النظام ايضاً للنقابات ضمن الشروط والاصناف التي

جاءت في عجز المادة . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً دولة الرئيس ، التوقف عند هذه المادة في اللجنة القانونية وتعديلها كان بعد الاطلاع على مذكرة قدمت من نقابات العمال ، أمامي الآن نسخة عن هذه المذكرة وهي موقعة من ستة من رؤساء اهم النقابات الموجودة في المملكة وهي تطالب بعدم اعطاء الاتحاد صلاحية فرض الانظمة ويستندون في ذلك الى حجة نراها منطقية نحن معهم هذه الحجة هي ان الانتماء الى الاتحاد هي عملية طوعية ابتداء فكيف تلزم شخصاً ما ليس ملتزماً بعضوية الاتحاد بان يقوم الاتحاد بوضع انظمته ؟ هذا من جهة ، من جهة ثانية ايها اسبق في الوجود النقابات ام الاتحاد ؟ النقابات هي الاسبق وجوداً وهي التي تضع انظمتها ثم تشكل الاتحاد العام فكيف يُطلب من الوليد ان يكون وصياً على الاب او على الام ؟ اكثر من ذلك اريد ان اتسائل عن الفلسفة التي وراء اعطاء كل هذه الصلاحيات للاتحاد العام ، هل من مصلحة المجتمع اقامة اتحاد عملاق لكل النقابات يسيطر على كل صفيحة وكبيرة في المملكة حتى في انظمتها الداخلية هل هذا ما تريده الدولة في سياستها فعلاً ؟ اذا كان هذا ما تريده فاني اعتقد انه ارادة لا تتسجم مع المطلوب والمقصود في اعتقادي الشخصي ولذلك فاني ارى اولاً ما يلي :

ان الزام النقابات بالنقابات الذي سيضمه الاتحاد هو مخالف للدستور لانك تلزم جماعات بامور لا تريدها انت بالتالي

تعارض وتناقض حرية الاجتماع وحرية تأسيس النقابات ، النقابات حرة ولها حق تأسيس نفسها بموجب الدستور فكيف الرض عليها قهراً بان يكون نظامها مستمداً من الاتحاد العام لنقابات العمال ؟ لذلك انا ارى ان ما توصلت اليه اللجنة القانونية صحيح وهو الاصبوب في هذا المجال . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زهد الرفاعي .

دولة السيد زهد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، ارجو ان تسمح لي سيدي ان اتكلم عن الصياغة وليس عن المبدأ ، اماننا مبدئين اما ان يضع الاتحاد العام لنقابات العمال نظامه الداخلي ونظام داخلي للنقابات او ان يترك امر وضع النظام الداخلي لكل نقابة . في كلا الحالتين الصياغة الموجودة ان كان في مشروع الحكومة او تعديل اللجنة القانونية قد لا يلي بالعرض ، اذا اردنا ان يضع الاتحاد العام لنقابات العمال نظام داخلي للاتحاد وللنقابات سنحتاج الى اعادة صياغة المادة (١٠١) لان جميع الفقرات في المادة (١٠١) تتكلم عن المتطلبات للانظمة الداخلية او للنظام الداخلي للنقابات وليس للاتحاد ، لا يوجد في (أ) ، (ب) ، (ج) ، .. الى آخره اي اشارة للاتحاد ولذلك اذا كان الهدف وهذا كان رأي المجلس ان يقوم الاتحاد العام للعمال بوضع النظم او نظام داخلي للنقابات فيجب ان تكون الصياغة برأيي المفروض كما يلي :

يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد ، والنقابات على ان يتضمن النظام الداخلي للنقابات الامور التالية .

وبالتالي تصبح (أ) ، (ب) ، (ج) محصورة في النظام الداخلي للنقابات وليس للاتحاد ، اما اذا اردنا ان نترك لكل نقابة ان تضع نظامها الداخلي اعتقد انه هذا الاصبوب والاصح لانه في نقابات غير اعضاء في الاتحاد وفي حرية للانضمام الى النقابة وفي حرية الانضمام الى الاتحاد فهنكن ان تعاد الصياغة بحيث يكون هناك فيه مادة تتكلم عن النظام الداخلي للاتحاد والاستئناس بالوزارة ولم مادة تتكلم عن النقابات وحقوقها في وضع نظامها الداخلي ايضاً بعد الاستئناس برأي الوزارة . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : انا حلاً للاشكال اقترح نص مأخوذ من الفكرة التي أبداهها دولة العين زهد الرفاعي :

يضع الاتحاد العام بعد الاستئناس برأي الوزارة نظامه الداخلي وتضع كل نقابة نظامها الداخلي بالاستئناس للاسس التالية . فيكون القانون هو الذي يحدد الاسس وليس الاتحاد يحدد الاسس ، عندما يحدد القانون كما قال الاستاذ طاهر في مخالفة دستورية لانه في اجبار لكن عندما يأتي هذا ويقول هذه الاسس يضع اسس ولكنها تترك للنقابات اختيار ان تحدث نقابة او لا تحدث ، ولذلك اقترح ان لفصل بين الاتحاد وبين النقابات فيضع الاتحاد نظامه الداخلي منفرداً وتضع كل نقابة نظامها الداخلي مستمداً من الاسس الموجودة في القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو هشام ، الآن ناتي الى معالي وزير العمل

تكملة العمل

معالي وزير العمل : شكراً سيدي ،
فقط لمزيد من الايضاح حقيقة لدينا سبعة عشر
نقابة عامة وجميع هذه النقابات تحت مظلة
الاتحاد العام وما هو معمول به حالياً هو ما هو
مضمن في مشروع القانون يعني الامور حالياً
معمول بها كما هو مضمن في مشروع القانون
شكراً فقط للايضاح .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس
الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : شكراً سيدي الرئيس ، بداية كما
اورد معالي وزير العدل لم يكن في لية
للحديث عن مفردات النظام الداخلي للاتحاد
كان متروكاً للاتحاد المفروض المفردات فيه هو
عندما يقرر الاتحاد للنقابات ولذلك يسمح لي
الاخوان الكرام ان يتحدث في موضوع
النقابات العمالية .

اولاً الدستور لم يقل بحرية النقابة كاملة
والثانياً قال وفقاً لاحكام القانون وهذا هو
القانون . تنظيم نقابي انفس ضمن حدود القانون
وتنظيم فلكهم هن هذا التنظيم فهو غير لكل
حرية مطلقة بحدود القانون وهذا هو القانون
ولا ذكر اسرار التي الذين تحدثوا وبعضهم نقابي ان
النقابات المهمة العليا انظمتها بعضها من مجلس
الوزراء ، صحيح يقر هيئات العامة ولكنها
تصدر بالانظمة عن مجلس الوزراء ، في حين
يطلب الآن ان النقابات العمالية كل منها
تصنع نظامها لتدخل في صراعات وانشقاقات
كلما تجرت فيها اية انتخابات بحيث يأتي أي

طرف او أي حزب او أي تنظيم ان تولي هذه
النقابة غير نظامها بالشكل الذي يراه وبالشكل
الذي ينحبه خاصة اذا ما عرفنا ان المطلوب ان
تقره كما تشاء وبالشكل الذي تشاء وهذا ابعاد
ما يكون عن صياغة قانون لتجديد الشكل
النقابي .

الامر الثالث سيدي الرئيس الذي اريد
الحديث فيه هل تريد الاتحاد العام لنقابات
العمال مظلة لكل النقابات ام ان هناك نقابات
أخرى ، هناك دول مارست اردواجية اتحادات
النقابية ان يكون هناك اكثر من اتحاد ودفعتم
ليماً غالياً للصراعات السياسية عندما ينفرد
اليسار بمجموعة من النقابات وينفرد اليمين
بمجموعة من النقابات وينفرد الوسط بمجموعة
من النقابات واذا بنا نغمر الوطن ونفتحه شيئاً
ولم اقل احزاباً شيئاً لا يلتقون على قاسم
مشترك . هذا المقصود ان هناك اتحاد عام هو
مظلة لكل النقابات وهذا هو القانون المعمول
به ، المادة (١٠٩) من القانون تقول :

تشكل النقابات العمالية للاتحاد العام
لنقابات العمال . تشكل كلها . تشكل
النقابات العمالية للاتحاد العام لنقابات العمال
وبالتالي كل هذه النقابات يجب ان تكون
تحت مظلة الاتحاد العام وأي صراع يحسم في
داخل الاتحاد العام ، كنت اتوقع من بعض
الاخوان ان يقولوا كلا هذا النظام الداخلي
يجب ان تقره الحكومة يجب ان يأتي باقتراح
من النقابة ومجلس الاتحاد لنقابات العمال ثم
تقره الحكومة اذا كان المطلوب ان يأخذ له

اتحاد عام على ان تحصل على موافقة الاكثرية
العادية لهيئتها العامة وان تحيط المسجل علماً
بذلك خطياً .

هذا يعني ان مشروع الحكومة ذاته
يجعل الانتساب الى الاتحاد العام عملية
طوعية ، انا احرم كل ما قاله معالي نائب
الرئيس ولا شك ان له وجهة نظر مهمة
ومحترمة في هذا الموضوع ولكني اقول ان
وجهة النظر الأخرى جديرة بالاهتمام ، هل من
المصلحة ان يسيطر على الاتحاد العام فئة او
شعبة او حزباً وبشكل بذلك جسماً عملاقاً
كبيراً لا يمكن التعامل معه الا وفق شروطه
هو ؟ ان القياس مع النقابات المهنية قياس الا
اعتقد هنالك فارق بين النقابات المهنية
والنقابات العمالية فيما يتعلق بانظمتها
الداخلية . موضوع اعطاء شكل النظام
الداخلي للنقابة هذه الاهمية لا ارى ما يبرره
تستطيع وزارة العمل ان ترفض تبجيل النقابة
او مسجل النقابات ان يرفض التسجيل اذا رأى
ان النظام الداخلي فيها يخل بالمبادئ المقترحة
تستطيع هي ان تفرض النسق الذي تريده
للانظمة وما يجب ان تضمنه هذه الانظمة
وما ورد في المادة بعد التعديل هو محاولة
لوضع النسق هذا بحيث يلتزم فيه النقابات
ولذلك لا يخوف فيها اذا طبقت هذه المادة من
عدم وجود نسق عام للنقابات ثم من الذي قال
ان هناك نسق يجب ان يجبر ، لا اجري من
اين يتسرب مثل هذا المفهوم وهو يعتبر شيئاً
مقلوباً لا يجوز المساس به . شكراً سيدي .

صيغة شرعية وتشرعية ، اما ان تترك لكل نقابة
ان تضع نظامها الداخلي لماذا لم تحرم نقابة
الحامون من نظامها الداخلي ؟ لماذا لم تحرم نقابة
الاطباء من نظامها الداخلي ويقال بانها تصدر
بنظام وفقاً لاحكام الدستور مستنداً الى
قانونها . ومن هنا نحن نعتقد ان هذا الامر
سيؤدي الى تفقت الانظمة الداخلية وقيام
مجموعة من النقابات كل منها تفني موالها
بالشكل الذي تشاء وتعمل الصراعات
وسياقي يوم نقول ربنا ضبطنا هذه الامور
ووجدناها بدلاً من الدخول وسيكون من
الصعب انصالي الكرام على وزارة العمل ان
تراقب مدة نظام داخلي يعني ما يدها تتكون
فلسفة في الرقابة القانونية والرقابة التنفيذية على
هذه الانظمة عليك ان تحيط بهذه نظام او مدة
وتحسم نظاماً وتغير هذه الانظمة كلما تغير
مجلس نقابي من هذا كان رأي الحكومة ان
يترك الامر للاتحاد العام لنقابات العمال الممثل
للسلطة العمالية كاملة ان يوضع نظامه بالشكل
الذي يراه ، اما نقاباته فهو حر بان يضع لها
نظامها وقد يكون نظاماً موحداً او ان يكون
أطواره موحداً وتترك لكل نقابة ان تكون لها
شخصيتها . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاسيد طاهر حكمت
السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي ،
سيدي اريد فقط ان اشرح الى المادة (١٠٩)
من مشروع الحكومة ، النقابة (١٠٩) تشكل
نقابة الحزب بالانضمام الى أي اتحاد معين او

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً للأخ لفت انتباهي للمادة (١١١) التي أتية في مشروع الحكومة يمكن تكلمنا في جلسة سابقة ان هذا المشروع صممه ثلاث سنوات في ادراج مجلس الامة .

التعديل الذي ادخله مجلس النواب خرج مما تحدث به معالي الزميل : تشكل النقابات العمالية الاتحاد العام . فاذن الفلسفة التي صيغ في مجلس النواب انه ذاك اتحاداً واحداً قد تكون هناك اتصالات نوعية داخل جسم الاتحاد العام ولكننا نتحدث عن اتحاد واحد وليس عن اتصالات متعددة وليس من رأينا كحكومة سياسياً وادارياً وثقافياً ان يكون هناك اكثر من اتحاد عام واحد وليس مرعويين من ان يسيطر عليه اي فكر اذا كان قادراً على ذلك ، هذا الفكر يستطيع ان يسيطر على مجلس النواب وهو احقر من الاتحاد العام لنقابات العمال ، نحن نمطي حقاً للفكر وللرأي ان يأخذ المبدأ الذي يريده لكننا لا نريد للرأي ان يمزق عندما قلت لا نريد نقابات خارج إطار اتحاد الشمال وان يكون هذا الاتحاد كقوة وحشية ان يأخذ كل طرف وكل رأي يجلسه اما ان يسيطر رأي او فكر او حزب على مجلس الامة هذا حق من حقوقه الدستورية نقلاً حق من صلاحيات الشعب وهو الامر الذي نفعل به عند ترخيص قانون الاحزاب يعني من اهداف الاحزاب ان تفصل الى السلطة او

تشارك فيها فلسفة مرعويين ان يسيطر اي فكر او رأي او حزب على الاتحاد العام لنقابات العمال نحن نريد تمزق الاتحاد العام لقاعدة العمال التي مجموعات متصارعة على قاعدة سياسية ، هذا هو السبب الرئيسي وانا اعتقد ان الحديث عن النسق هو الحديث المنطقي والمقبول الذي يعمل به حتى النقابات المهن العليا الاختلافات بينها بسبب الاعداد وبسبب التوزيع المكاني هذا هو الاختلاف الوحيد ولكن النسق قاعدة رب العزة اشتغل عليها في جلته للكون ان يكون على نسق متجانس منطقي واقعي . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور قسم عبيدات .

الدكتور قسم عبيدات : شكراً دولة الرئيس ، مع الاتفاق كلياً مع الملاحظات والتفسيرات التي ابداهها معالي نائب رئيس الوزراء ومعالي الأخ ابو فيصل فاني اود ان اورد بعض الملاحظات التالية من خبرتي العملية .

دعونا نعترف بان الاتحاد العام لنقابات العمال يجب ان يكون هو صاحب الكلمة وصاحب السلطة لادارة شؤون نقابات العمال اذ ان جميع نقابات العمال حالياً منضوية تحت لواء ومظلة الاتحاد العام لنقابات العمال . وحذرت مشاكل كثيرة هي من طبيعة النقابي ولا يزال عالي غلبتها ولا يزال يعاني اعتدلتها مع كل نقابة في نقابة النقل البري والميكانيك في نقابة اصحاب التيارات في نقابة المعلمين في المملكة

الأردنية وكانت هناك تجاوزات خطيرة وفساد مالي واداري جزء منه وصل الى المحاكم بت في قسم منه المحاكم وقسم لا يزال والسبب الرئيسي هو تفرد هذه النقابات بوضع نظامها الداخلي ليس هذه هي المشكلة وإنما المشكلة كانت غالبية النقابات التي حدثت فيها مشاكل سواء مع وزارة العمل او مع الاتحاد العام لنقابات العمال كانت تغير نظامها الداخلي كلما يحلو لها وانا اعرف حالات بالهم كانوا يدعون الهيئة العامة ويحددون اعضاء الهيئة العامة كما يروق لهم وحصل ايضاً بان دجيت بعض الهيئات العامة على التلفون وجررت انتخابات على التلفون ، حسماً لهذا الخلاف انا ارى بان النص الوارد في مشروع الحكومة ليس كافياً وسيد جميع الفترات خاصة اذا عرفنا ايضاً بان كثير من المشاكل وصلت الى الاتحاد العام لنقابات العمال العرب وجاءوا عندنا عدة مرات حتى يفصلوا في هذه المشاكل كان هناك تنبيه ليس فقط من الاتحاد العام لنقابات العمال العرب وإنما ايضاً من منظمة العمل الدولية نتيجة هذه التجاوزات : سيدي الرئيس انا مع النص كما ورد في مشروع الحكومة وأرجو ان يصوت عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور جواد العناني : شكراً دولة الرئيس ، اعتقد بان هذه المادة قد خطمت كثير ايضاً من الضغوط التي انت نتيجة توقيع

النقطة الثانية باسدي بان حرية العمل النقابي ليست محصورة على البنود التنظيمية الواردة في من المادة (١٠١) يعني لو نظرنا اليها ليست لها مساس كبير بحرية العمل النقابي ، اسم النقابة الغايات التي سيتم تأسيس النقابة اشياء مشروعة اجراءات التسايب العضوية كيفية واجراءات تأسيس عدد اعضاء الهيئة الادارية والى اخره .

هذه امور في معظمها امور تنظيمية من

مكتبة

التفاوض الجماعي وفي الوضول الى عقود عمل جماعية حتى في التفاوض على سياسات الأجور والاستعار بشكل عام في الاردن .

ولهذا فاني يا سيدي ارى بان النص المشكلة الاساسية فيه هي مشكلة الغموض الوارد في النص لاننا لا نعرف تماماً ما هو النص الصحيح ، لان النص الوارد في صدر المادة (١٠١) غامض في خطأ لغوي في مكان ما حتى الآن لم تعطى ما هي الصيغة التي يجب ان يكون عليها مطلع هذه المادة وبعد ذلك يصبح النقاش الباقي في النقاط المتعلقة بهذه المادة اكثر وضوحاً وائسراً ، فمثلاً نقول بوضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستعانة برأي الوزارة نظاماً داخلياً للنقابات على ان يتضمن الامور التالية ، ثم نعود الى اسم النقابة .

هنا قطعاً في اشكال لغوي في مكان معين حيناً لو ان وزير العمل يطعننا على ما يعتقد انه النص الذي يجب ان يكون عليه صدر هذه المادة بلاحقاً للاشكال اللغوي الموجودة فيه وإذا ما اتفقا على ذلك بعد ذلك نستطيع ان نقرر المادة او لا نقرها . وذلك يا سيدي ان بعد التعديل الذي اري انه يجب ان يأتي من الحكومة توضيحاً لرأيها بصدر المادة (١٠٢) فاني اعتقد ان المادة ككل يجب ان تكون مقبولة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور ، دولة الأستاذ زيد الرفاعي : شكراً دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً

واجب وزارة العمل ان تكون ضمن الاسس التي تعتمد عليها في على الاقل الاطلاع على اعمال النقابات وتديق حساباتها ومعرفة احترامها لحقوق اعضائها وواجباتهم ام لا .

ولذلك فاني لا اري في ان يكون هنالك جهة معينة تستطيع ان تضمن نظاماً يستفيد من احكام هذا القانون لا نقول بان النظام الداخلي مقبولاً من قبل هذه النقابات لان لماذا لم تكن الوزارة قبل يستأنس برأي الوزارة وذلك تلبية اعتقد لبعض الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها ولان الجسم النقابي نفسه هو الذي يقرر قبول او الموافقة على الانظمة الداخلية للنقابات وليست الحكومة او وزارة العمل لان هذا كله يعتبر باله تدخل مباشر في اعمال النقابات لذلك اعتقد بان هذا الحل لم يأتي صيغة آتي توفيقاً نتيجة لاعتبارات كثيرة .

اما بما يتعلق بهيكلة العمل النقابي فاعتقد بان جميع النقابات ستكون اعضاء في الاتحاد العام لنقابات العمال ولكن لها الحقوق في ان تشكل داخل الجسم النقابي او داخل اتحاد نقابات العمال بشكل لها اتحاد تكون ممثلاً اتحاد نقابة العمال العاملة في قطاع المصناعات الكيماوية او الهندسية يمكن بشأ عدد نقابات نوعية مختلفة بهذا الشكل . وهذا هو الامر الذي قلنا عندما كنا نتحدث عن تنظيم العام الهرمي لاصحاب الاعمال تكون هناك اتصالات متعاقبة حتى يكون هناك اتصالات متعاقبة وشيكون في نوع من الحوار الداخلي المقبول في

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : نقبل ما تفضل به دولة الأستاذ زيد الرفاعي بالنص الاول لان الاتحاد وإذا نظرنا الى المادة (١١١) نقول : تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص ، يصدر لهذه الغاية . فله تنظيمه الخاص سيصدر لهذه الغاية نظام وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا تأتي للمقترح الاول لدولة زيد الرفاعي ، معالي احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : انا التي على الاقتراح الاول لدولة ابو سمير على الاول وليس على الثاني .

دولة رئيس المجلس : اذا مقترح دولة ابو سمير الاول ، معروض على المجلس الكريم للموافقة ، من يوافق على هذا المقترح ؟

السيد الامين العام : (١٩ - ٢٣) دولة رئيس المجلس : فار هذا المقترح ، (١٩ - ٢٣) وشكراً لكم .

السيد المقرر : ليرد النص ان يقرأه فقط .

دولة رئيس المجلس : نعم ، دولة الأستاذ زيد الرفاعي تفضل واقرأ لنا النص .

دولة السيد زيد الرفاعي : الفقرة كما وردت في مشروع الحكومة مجرد اضافة

سيدي ، تعقيباً على ما تفضل به الأخ الدكتور جواد اقترحت انا صيغتين وبالطبع هما اكثر من موضوع الصياغة لانها تتعلق بالمبدأ ، الصيغة الاولى اذا اردنا ان نأخذ بالمشروع كما ورد من الحكومة في رأيي المتواضع يجب ان يعدل على النحو التالي :

بوضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستعانة برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على ان يتضمن النظام الداخلي للنقابات الامور التالية . هذه صياغة واحدة تضمن ما ورد في مشروع الحكومة وتوضح صوره .

المبدأ المعاكس الثاني صياغته تكون : بوضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستعانة برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد ، كما تضع كل نقابة بعد الاستعانة برأي الوزارة نظامها الداخلي على ان يتضمن الامور التالية .

الحالة الاولى فتكلم عن مشروع الحكومة والاتحاد بوضع نظامه الداخلي ثم بوضع النظام للنقابات يتضمن الامور التالية ، او الحالة الثانية بوضع الاتحاد بعد الاستعانة برأي الوزارة نظامه الداخلي وتضع كل نقابة بعد الاستعانة برأي الوزارة نظامها الداخلي على ان يتضمن الامور التالية .

هذه الصيغتين التي لهم علاقة بالمادة والذي يقرره المجلس اعتقد انه يمكن ان يعقد الصيغة بعد الاتفاق على المبدأ وشكراً .

تكملة النص

تكملة النص

كلمات (النظام الداخلي لل نقابات) بعد كلمة (يتضمن) : يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً للاتحاد والنقابات على ان يتضمن النظام الداخلي للنقابات الامور التالية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، واضح كل الوضوح . تابع معالي المقرر .

السيد المقرر : المادة (١٠٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها .

موافقين . شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٠٣) .

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال الشاهر تفضل .

الدكتور كمال الشاهر : فقط للايضاح ، الحقيقة اللجنة القانونية السجماً مع ما وافقنا عليه الآن بالنسبة للمادة (١٠١) وافقت على (١٠٣) كما جاءت من مجلس النواب والمفهوم هنا أن طلب التأسيس عندما يقدم والنظام الداخلي للنقابة مدرجاً فيه اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها ، المفروض هنا هل من المفهوم أو من الضروري توضيح ان هذا النظام الداخلي عندما تتأسس نقابة جديدة هل من المفروض ان تتبليس برأي الاتحاد قبل ذلك أو ان هذا امراً مفهوماً كون ان المادة (١٠١) أصبحت بالصياغة التي حصلنا عليها والمادة (١١١) وافقت ايضاً عليها اللجنة القانونية كما وردت معدلة من

مجلس النواب والذي يجعل تشكيل الاتحاد هو ان يضم جميع النقابات ، ام ان من الضروري هنا لانا الحقيقة نتكلم عن التأسيس الفقرة (١) مطلوب النظام الداخلي للنقابة منذ التأسيس اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها فقط . (٢) اعضاء الهيئة الادارية الاولى لها المنتخبة من قبل المؤسسين ام ان هذه مرحلة انتقالية حتى يجري التسجيل ام النظام الداخلي هو ذلك الذي وضعه الاتحاد العام ، وهل هذا مفهوماً حكماً ان يقتضي التوضيح في هذه المادة ؟ سؤال فقط لاكون واضح فيه .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس

الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : تفسيراً لهذا النظام الداخلي هو ذلك النظام الذي وضعه الاتحاد العام للنقابات مصحح فيه ذلك الجزء المتروك لكل نقابة بحيلها ان تحدد عدد اعضاء هيئتها الادارية ، تاريخ اجتماعاتهم ، المفهوم هنا النظام الداخلي هو ذلك النظام الذي اقره الاتحاد العام للنقابات لكن تبنت هذه النقابة وتقدمت به .

الدكتور كمال الشاهر : هل هذا

مفهوم اي توضيح اضافي .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : نحن هذا ما تفهمه واخبرنا القانونيين هنا بتوضيح الذي يريدونه ، اما هذا مفهومنا لغيرنا .

الدكتور كمال الشاهر : حسنناً

باسيدي ، حسنناً .

دولة رئيس المجلس : طيب ، معالي

المقرر .

السيد المقرر : المادة (١٠٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٠٥) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٠٦) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٠٧) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٠٨) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٠٩) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها هذه المادة ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١١٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١١١) .

دولة رئيس المجلس : هل لآخذ عليها

اي تعليق ؟ هل توافقون عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١١٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١١٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١١٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١١٥) .

هكذا جاء في الأصل

هكذا جاء في الأصل

- دولة رئيس المجلس : هل لاجد من رأي ، هل توافقون عليها ؟
موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (١١٦) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١١٧) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١١٨) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١١٩) .
دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٠) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢١) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٢) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٣) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٤) .
دولة رئيس المجلس : موافقة ، شكراً لكم .
- السيد المقرر : المادة (١٢٥) .
دولة رئيس المجلس : هل توافقون على هذه المادة ؟
موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (١٢٦) .
دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٧) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .

- موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٨) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٢٩) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٠) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣١) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٢) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٣) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٤) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٥) .
دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟
موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (١٣٦) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٧) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٨) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (١٣٩) .
دولة رئيس المجلس : هل لاجد من رأي على هذه المادة ؟
موافقة ، شكراً .

موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٤٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم عليها ؟
موافقة ، شكرًا لكم .

السيد المقرر : المادة (١٤١) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٤٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم عليها ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٤٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٤٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٤٥) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على
هذه المادة ؟
موافقة .

القانون بمقتضى هذه المادة التي اقرتها

شكرًا لكم .

" هذا هو نص مشروع قانون العمل
لسنة ١٩٩٣ كما أقره المجلس وكما سيصادق على
مجلس النواب "

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٧ / ٢٠٢٧

التاريخ : ١٩٩٥ / ٩ / ٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

إشارة إلى كتابكم رقم ١٦٢٨ تاريخ
١٩٩٥ / ٧ / ٢٠ . قرر مجلس الأعيان في
جلساته :

الخامسة المتقدمة بتاريخ ١٩٩٥ / ٨ / ٢٤

السادسة المتقدمة بتاريخ ١٩٩٥ / ٩ / ٢

السابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٩٥ / ٩ / ٢٨

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية
القائمة الموافقة على (مشروع قانون العمل لسنة
١٩٩٣) كما ورد من مجلس النواب مع
إجراء التعديلات عليه .

أبحث لمالككم مشروع القانون المذكور

أعلاه كما أقره مجلس الأعيان للتكرم بمرجه

على مجلس النواب لإجراء مقتضى .

واقبلوا أحترامي ،،،

أحمد النوري

رئيس مجلس الأعيان

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣

كما أقره مجلس الأعيان

المادة - ٢ -

تعريف الهيئة بضمح تحت تعريف الجمعية وبالنص التالي :-

الجمعية : الهيئة التي تمثل اصحاب العمل .

العمل : كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر

سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو

موسمي .

النزاع العمالي الجماعي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة

من جهة وبين صاحب عمل أو الجمعية من جهة

أخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره

أو يتعلق بظروف العمل وشروطه .

عقد العمل الجماعي : موافقة كما ورد من مجلس النواب مع حذف كلمة

(الهيئة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) وتقديم

تعريف عقد العمل الجماعي ليصبح بعد تعديل

(العمل الموسمي)

إضافة تعريف جديد بعنوان (عقد العمل) ويأتي بعد تعريف عقد العمل

الجماعي وذلك بالنص التالي :-

عقد العمل : اتفاق شفهي أو كتابي للطرفين أو ضمني يتعهد

بأن يوافق عليه الموظفون بأن يعمل لدى صاحب العمل

على أساس عقد العمل المذكور ويكون عقد

تكملة العمل

العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لعمل معين
أو غير معين.

المادة - ٣ -

الفقرة (ب): موافقة كما وردت من الحكومة.

الفقرة (د): نقل عبارة (بتمسب الوزير) لتصبح بعد عبارة (مجلس

الوزراء)

الفصل الثاني يصبح (التفتيش على العمل)

المادة - ٧ -

اعادة صياغتها على النحو التالي:

تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم كما تحدد
الترامات صاحب العمل اتجاهاهم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية

المادة - ٨ - الفقرة - أ -

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع حذف كلمة (والأجر)
والاستعاضة عنها بكلمة (وأجره).

المادة - ٩ -

الفقرة (ب): إعادة صياغتها على النحو التالي:

للمفتش الطلب من صاحب العمل إزالة المخالفة خلال
مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبلغه انذاراً خطياً
بذلك وفي حالة تخلفه، للوزير أو من يفوضه أن يقرر

إغلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو صدور قرار
المحكمة بشأنها.

الفقرة (ج): حذف كلمة (بعبقوية) والاستعاضة عنها بعبارة (بإزالة
المخالفة ويغرامة).

المادة - ١٠ -

الفقرة (أ): إعادة صياغتها على النحو التالي:-

تتولى الوزارة مهام تنظيم سوق العمل، والتوجيه المهني،
 ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل
للأردنيين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات
المختصة.

المادة - ١٢ -

إضافة الفقرة جديدة إليها برقم (د) مع إعادة الترقيم وذلك على النحو

التالي:-

د - للوزير بناءً على توصية من وزارة التنمية الاجتماعية أن يعفي
المعوق شديد الإعاقة أو ولي أمره أو وصيه من دفع رسم تصريح
العمل لعامل غير أردني واحد إذا كان المعوق بحاجة ماسة دائمة إلى
المساعدة من الغير للقيام بأعمال حياته اليومية وإذا كانت مهام العامل
غير الأردني تقتصر على تقديم المون للمعوق.

إضافة كلمة (عمل) بعد كلمة (إصابة) الواردة فيها.

مكتبة العدل

المادة - ١٥ -

الفقرة (أ): شطب هذه الفقرة ونقل تعريف (عقد العمل) إلى المادة الثانية من هذا القانون ليكون بعد تعريف (عقد العمل) (الجماعي).

الفقرة (و) البند (١): إعادة صياغته على النحو التالي:

١ - لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقولة رفع دعوى مباشرة على صاحب المشروع المطالبة بما يستحق لهم قبل المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب المشروع وقت رفع الدعوى.

البند (٢): موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (أيضاً) والاستعاضة عنها بكلمة (رفع) وشطب كلمة (قبل) والاستعاضة عنها بكلمة (على).

المادة - ١٦ -

شطب عبارة (سبب بيع المشروع أو دمج أو انتقاله بطريق الارث أو لأي سبب من الأسباب) والاستعاضة عنها بـ (سبب بيع المشروع أو انتقاله بطريق الارث أو دمج المؤسسة أو لأي سبب آخر) إضافة الى شطب كلمة (والمستحقة) والاستعاضة عنها بالكلمة (مستحقة).

المادة - ٢٤ -

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة - ٢٥ -

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع اضافة عبارة (ويحتسب التعويض على أساس اخر اجر تقاضاه العامل) الى اخر المادة واطرافه عبارة (من هذا القانون) بعد عبارة (في المادتين ٤٤ و ٤٥)

المادة - ٢٦ -

شطب كلمة (المحدد) الواردة في الفقرتين (أ، ب) والاستعاضة عنها بكلمة (محدد).

المادة - ٢٧ -

البند (١): من الفقرة (١) موافقة كما وردت في مشروع الحكومة
 البند (٣): من الفقرة (١) اضافة عبارة (أو الحج) بعد عبارة (للقافة
 العمالية) واضافة عبارة (للتبرغ للعمل النقابي أو بعد
 عبارة بين الطرفين.

البند (٤): من الفقرة (أ) شطب هذا البند.

المادة - ٢٨ -

الفقرة (ز): شطب عبارة (بجولة أو جناية ماسة) والاستعاضة عنها
بعبارة (بجناية أو بجولة ماسة)

الفقرة (ح): إضافة كلمة (العامة) بعد كلمة (بالإدراج)

(مجلس الشورى) ١٠٤٠

۱۵۰۰

1992

المادة - ٢٩ -

شطب عبارة (وما يترتب له من تعويضات عطل وضرر) الواردة في مطلعها.

المادة - ٣١ -

اضافة فقرة جديدة برقم (د)

الفقرة (د): يحق للعامل الذي علق عقد عمله وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة.

المادة - ٣٨ -

الفقرة (د): شطب كلمة (له) والاستعاضة عنها بكلمة (للمتدرب).

المادة - ٤٣ -

الفقرة (أ) البند (٢): اعادة صياغته على النحو التالي:

العمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو انسحاب النقابة من الاتحاد والذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك النقابة أو كانت النقابة عضواً في الاتحاد وقت إبرام العقد.

المادة - ٤٨ -

الفقرة (ج): شطب كلمة (وأقسط) والاستعاضة عنها بكلمة (والقسط) لتأتي بعد كلمة (الاجتماعي).

المادة - ٥٠ -

موافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة مع اضافة عبارة (أو يحوزها) بعد كلمة (يملكها) وشطب كلمة (عن) والاستعاضة عنها بكلمة (على)

المادة - ٥٢ -

الفقرة (ب): اضافة عبارة (المؤسسة و) بعد عبارة (على أموال).

المادة - ٥٥ -

شطب هذه المادة وإعادة الترقيم.

المادة - ٦٠ -

اعادة صياغتها على النحو التالي:

أ- يجوز للعامل يطلب من صاحب العمل أن يشتغل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير أو من يفوضه على أن يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية أجر لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.

المادة - ٦٩ -

شطب عبارة (آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو الى عمل يقع خارجها) والاستعاضة عنها بعبارة (يقع خارج المملكة).

مكتبة العدل

إضافة كلمة (المرأة) الى مطع المادة وحذف كلمة (تزيد) والاستعاضة عنها بكلمة (يزيد).

شطب عبارة (تشغيل من) والاستعاضة عنها بعبارة (تشغيل الحدث الذي).

شطب كلمة (يبلغ) والأستعاضة عنها بكلمة (يكمل).

الفقرة (أ): إضافة عبارة (أو مكان العمل) بعد عبارة (إغلاق المؤسسة) وشطب كلمة (فيها) والاستعاضة عنها بكلمة (فيهما).

الفقرة (ج): اعادة صياغتها على النحو التالي:

يراعى في حالة إغلاق المؤسسة أو مكان العمل أو إيقاف الات فيهما عدم الإخلال بحق العمال في نقاضي أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو الإيقاف.

الفصل الحادي عشر

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (وجمعيات اصحاب العمل).

إعادة صياغة مطلقها على النحو التالي:

يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئذان برأي الوزارة نظاما داخليا للاتحاد والنقابات على أن يتضمن النظام الداخلي للنقابات الأمور التالية:-

ب: تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاه.

ج: على نقابات العمال وجمعيات أصحاب العمل المذكورة أعلاه توفير أوضاعها والنظمها وتنسيقها مع أحكام هذا القانون خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إنفاذه.

المادة ٣٠ - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣

الفقرة (أ): موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة
(أو الجمعيات أصحاب العمل) بعد عبارة (نقابة العمال)
واضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات)
البنـد (د): من الفقر (أ) اعادة صياغته على النحو التالي:

١ - النظام الداخلي للنقابة والجمعية مدرجاً فيه اسمها ومركزها
والرئيس والموظفين وأعمال الجمعية (مرفقة بقائمة)

کتابخانه

الفقرة (ب): موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (لمسجل النقابات) واضافة عبارة (أو الجمعية) الى آخر الفقرة.

الفقرة (ج): موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات) واضافة عبارة (أو جمعية) بعد عبارة (أي نقابة) وشطب كلمة (لها) الواردة فيها واضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (بتسجيل النقابة).
الفقرة (د): موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (أو جمعية) بعد عبارة (أي نقابة).

المادة - ١٠٤ -

الفقرة (أ): موافقة بعد اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (تعتبر النقابة) وشطب كلمة (النقابة) الواردة فيها.

البند (١) الفقرة (أ): موافقة مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات) وكذلك اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (بتسجيل

النقابة).

البند (٢) الفقرة (أ): موافقة مع اضافة كلمة (أو) الى مطلع البند واضافة عبارة (أو الجمعية) الى آخر البند.

البند (٣) الفقرة (أ): موافقة مع اضافة كلمة (أو) الى مطلع

البند.

الفقرة (ب): شطب العبارة التالية الواردة في مطلعها (على النقابة تزويد مسجل النقابات والاستعاضة عنها

بعبارة (على النقابة أو الجمعية تزويد مسجل النقابات والجمعيات)

المادة - ١٠٥ -

اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد كلمة (النقابة) وشطب عبارة (مسجل النقابات) ايما وردت والاستعاضة عنها بكلمة (المسجل) واضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (سجل النقابات).

المادة - ١٠٦ -

اعادة صياغتها على النحو التالي:-
يقوم المسجل بإلغاء شهادة تسجيل النقابة أو الجمعية اذا ثبت له انها اصبحت غير قائمة اما لحظها اختيارياً او لانها حلت وفقاً لأحكام هذا القانون أو بقرار قضائي.

المادة - ١٠٧ -

اعادة صياغة عبارة (يجوز حل النقابة) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (تحل النقابة أو الجمعية) واضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (العامة للنقابة) وشطب عبارة (الاتحاد العام للنقابات) والاستعاضة عنها بعبارة (الاتحاد العام لنقابات العمال).

المادة - ١٠٨ -

اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد كلمة (النقابة) ايما وردت في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

تكملة من الأصل

